التعاضد المتين

بين العقل والعلم والدين

تأليف

العلامّة محمد بن الحسن الحَجْوِي الثعالبي الفاسي

المتوفى سنة (١٣٧٦ هـ)

تحقيق

الدكتور محمد بن عزوز

دار ابن حزم

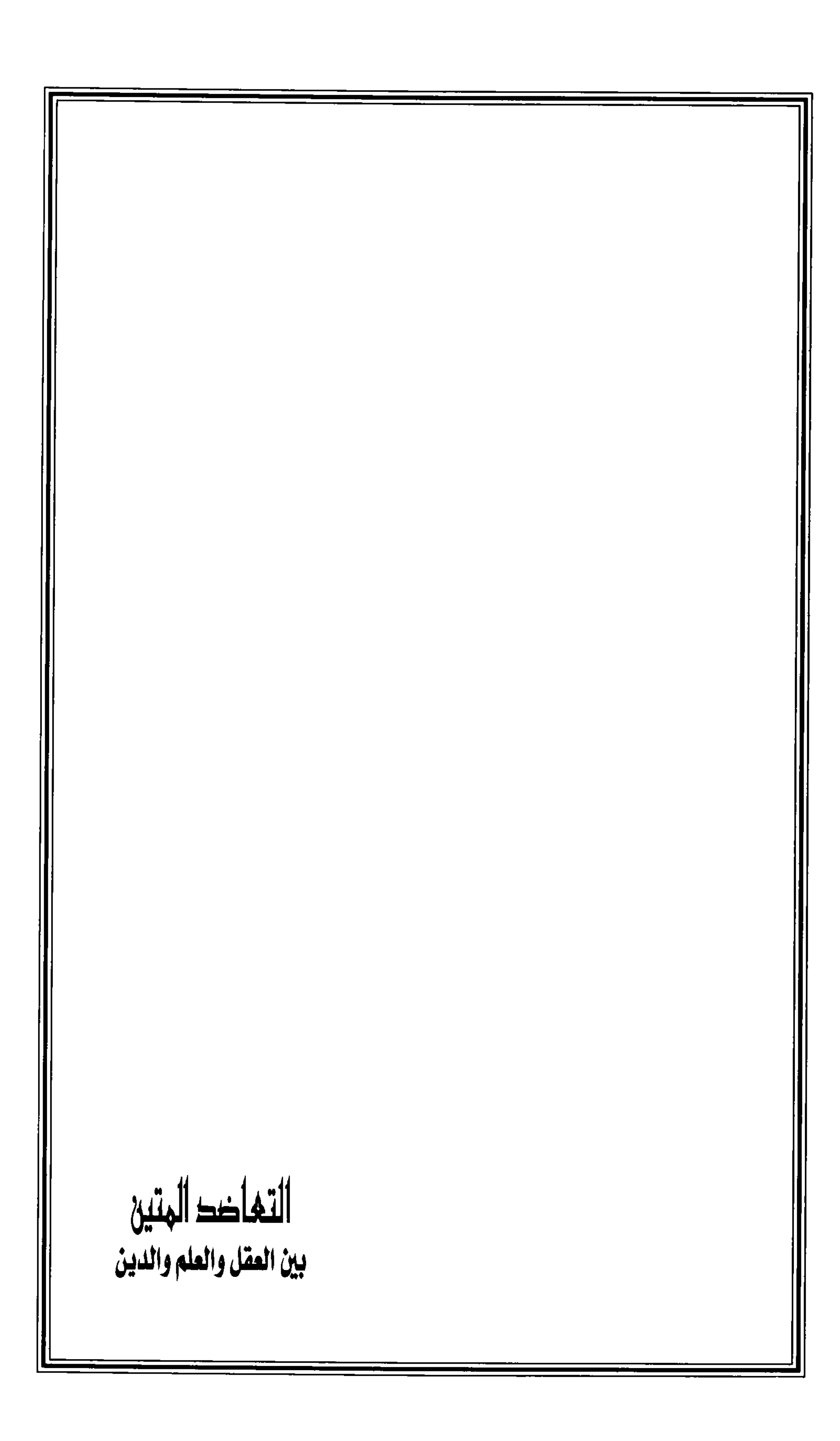
مركز التراث الثقافي المغربي

الدار البيضاء

الطَّبْعَةُ الأُولَى
١٤٢٥هـ - ٢٠٠٥م

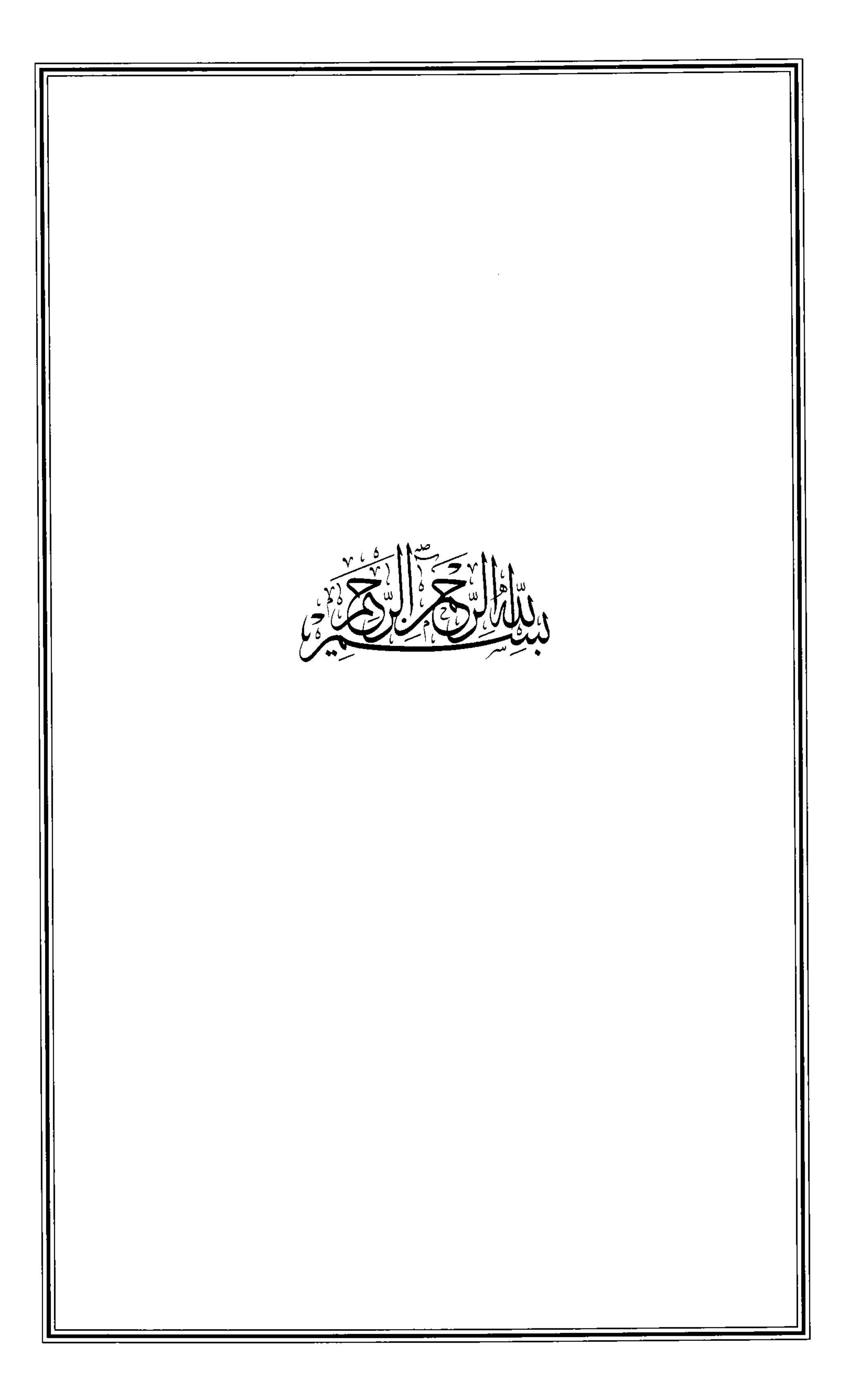
الكتب والدراسات التي تصدرها الدار
تعبر عن آراء واجتهادات أصحابها

دار ابن حزم للطباعة والنشر والتوزيع
بيروت - لبنان - ص.ب: ١٤/٦٣٦٦ - تلفون: ٧٠١٩٧٤



التعاضد المتين

بين العقل والعلم والدين


بسم الله الرحمن الرحيم

تعاضدك المتين بدا متينا

وقطع من عدى الدين الوتينا

من قصيدة الأديب أحمد بن قاسم المكناسي الزياني

يقول محمد بن الحسن الحجوي:

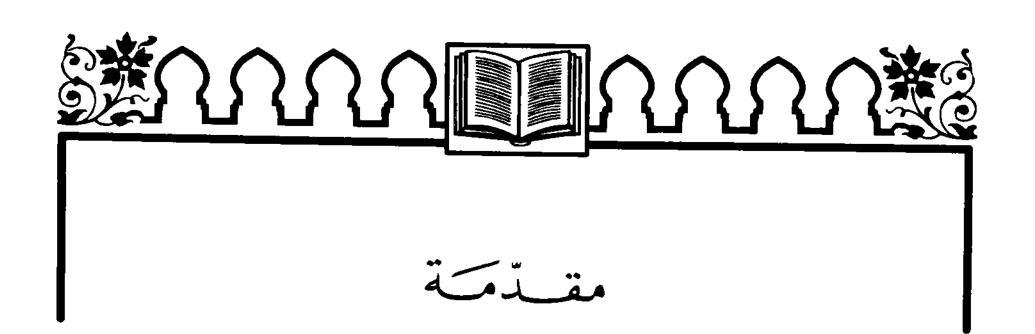
«... فالعقل والعلم كمَّلا ما بدأه الدين، والعالم بلا دين كسيارة ليس لها حصار، فإنها تُقرِّب المسافة ولكنها الخطر كله».

(التعاضد المتين بين العقل والعلم والدين) ص: ٤١

ويقول أيضاً:

«..فالعقل والعلم رفيقان للدين وهو ماش بينهما مستعيناً بهما، وهما عضداه ونصيراه، والحكمة صاحبة الشريعة وأختها الرضيعة تجاذبتا بالطبع حتى اتحدتا بالعقل والسمع..».

(التعاضد المتين بين العقل والعلم والدين) ص: ٨٠



مقدّمة

الحمد لله رب العالمين، وصلّى الله تعالى وسلّم على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

أما بعد:

فإن الإسلام دين معقول تأتلف عقائده بالعقل وتستند إلى المعقولات، والمستحيل عند العقل مستحيل في الإسلام، والعلم لا ينافي الدين كما أن العقل لا ينافيه، وحسبك شاهداً لمبلغ الإسلام في احترام العقل تصريح علمائنا بأنه إذا وقع تعارض بين الدليل العقلي والدليل النقلي يرجح الأول ويؤول الثاني(١).

وللمسلم قوتان: قوة من دينه وقوة من عقله، ولا قوة لمن لا دين له من دينه، والمسيحي في حرب مستمرة بين دينه وعقله المتعارضين، فينقص كل منهما من قوة الآخر، ولا يدخل في قلب صاحبه إلاّ مفتوت العضد، في حين أن قوتي الدين والعقل سليمتان في قلب المسلم متحالفتان، أما الذين يقلدون الغربيين في الشرق متدينيهم وملاحدتهم معاً فلهم قوة التقليد فقط(٢).

---

(١) (موقف العقل والعلم والعالم من رب العالمين وعباده المرسلين)، تأليف: شيخ الإسلام للدولة العثمانية سابقاً مصطفى صبري ـ رحمه الله تعالى ـ ج٢/٣٩.

(٢) المرجع نفسه: ١/١٤.

وبعد اقتناع المسلمين المتعلمين بعقيدة الإسلام اقتناعاً يتفق مع العقل والعلم الصحيحين، يكونون مسلمين حقيقين ويسهل لهم الحصول على ما يحتاجون إليه من العمل بأحكام الشريعة الإسلامية.

وقد برز نقاش حادّ في عصر العلاّمة محمد بن الحسن الحجوي في أسباب تقدم الغرب وتأخر المسلمين: هل هذا الركود ناتج عن اعتماد الإنسان الأوربي على العقل والعلم أساساً، على عكس ما صار عليه المسلمون الذين غلّبوا الدين على العقل والعلم؟ أو أن للأمر عوامل أخرى؟

لقد خاض العلاّمة الحجوي في هذا النقاش، واستفتي فيه بأن ورد عليه سؤال:

هل الدين فوق العقل والعلم كما يقول غيرنا، أو العقل والعلم فوق الدين فيؤدي إلى التحسين والتقبيح العقليين؟

اعتبر الحجوي هذا الموضوع من المواضيع المهمة دينياً واجتماعياً والتي أهملها المسلمون، لأنهم لو اهتموا بها فسـ «يزيلون عوائق وهمية كانت تعوقهم عن النهوض، وعن السبق في ميدان الرقي العصري المفروض، ويحبط قول من يرمينا بسهم مسموم، وهو أن ديننا الحنيف هو السبب الأقوى في تأخر المسلمين»[1].

لذلك عندما أُتيحت للحجوي فرصة إلقاء محاضرة بنادي الشبيبة المكناسية عام ١٣٥٤هـ/١٩٣٥م، اختار لها موضوع:

«التعاضد المتين بين العقل والعلم والدين»

نفى العلاّمة الحجوي أن يكون الدين فوق العقل والعلم، ولا أن يكون العقل والعلم فوق الدين، فالعلاقة بينهم ليست مبنية على التنافر والاصطدام، بل على التوافق والتكامل.

وقد استقرئ العقائد وأصول الفقه وفروعه، فلم يجدها تناقض العقل أو تناهضه، فالعقل مراعى جانبه في الشرع الإسلامي وليس الشرع ضداً له

---

(١) انظر: نص الكلمة التي افتتح بها الحجوي محاضرته ص: ٢٠.

حتى يرغمه ويجعله تحت قهره، ولا العكس، فالعقل وكل العلوم الناشئة عنه جميعها مؤيدة للدين، وليس الدين بقاهر لهما ولا نابذ إيّاهما وإلاّ كان ضد النفع العام للمجتمع الإنساني.

وقد لاحظ العلامة الحجوي أنَّ هناك تكاملاً فيما بين: «العقل والعلم والدين»، فإذا كان الدين يهذب الأخلاق فإن العقل والعلم يساعدان الإنسان على تحسين أوضاعه المادية، ويدفعان بالمجتمع إلى الرقي لا إلى الجمود[1].

والتعارض الذي يدعيه البعض فيما بينهم هو من صنع وتأويل البشر، ويضيف العلاَّمة الحجوي أنه إذا فحصنا القرآن والسُّنة، فلن نجد حديثاً متواتراً قطعياً ولا آية صريحة قطعية الدلالة تدل على انبساط الأرض وتنفي كرويتها ولا على رسوها وعدم حركتها، بل نجد ما قد يؤخذ منه الحركة، وربما نجد ما يدل على الانبساط احتمالاً فقط، ولكنه قابل للتأويل كقوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ جَعَلَ لَكُمُ ٱلْأَرْضَ بِسَاطًا ۝١٩ لِّتَسْلُكُوا۟ مِنْهَا سُبُلًا فِجَاجًا ۝٢٠﴾ [نوح: ١٩، ٢٠]، لأن دلالة الآية ليست قطعية بل تحتمل أن يكون المراد بالأرض أرض قوم نوح التي يسكنونها وليست كل الأرض، فهذا التأويل لا يقال فيه: إن العقل فوق الدين، لأنه ليست هناك قاعدة دين قطعية، قدَّمنا عليها أصلاً عقلياً، وإنما فهمنا الظني على ما يوافق القطعي، ولم ننبذ الظني بل وفقنا بينهم بما يوافق القطعي ولا يضاده.

وانطلق العلاَّمة الحجوي من مسلمات تعمق فيها من سبقه من العلماء، والذين حاولوا التوفيق بين الدين والعقل والعلم، كابن رشد في كتابه: **(فصل المقال فيما بين الحكمة والشريعة من الاتصال)**.

ومما يؤكد تعاضد الدين والعقل والعلم، أن أكثر العلماء اختصاصاً بأمور الدين هم فلاسفة المسلمين: كالغزالي والفخر الرازي وابن رشد الحفيد وغيرهم، فقد أقبل المسلمون على أخذ كل فلسفة وتهذيبها سواء كانت يونانية أو هندية أو غيرها، ولم يترددوا في أخذ أي علم عن أي أمة،

---

(١) لمزيد من التوسع، انظر كتاب: «الفكر الإصلاحي في عهد الحماية» للأستاذة الباحثة آسية بنعدادة ص: ٢٢٧.

وأحيوا الفلسفة اليونانية بعد دَرْسها بقرون، ونشروها في الأندلس وغيرها، وذلك قبل نهضة أوربا بأربعة قرون، فالدين الإسلامي لا يناهض الفلسفة الحقيقية، ولا يمنع منها من له باع في علوم الديانة، وإنما يمنع القاصر الذي لا يتمرَّن على علم التوحيد والدين، أو من ليس له ذكاء فطري؛ لأن الخوض فيها قبل علوم الدين ضرر فادح يؤدي إلى الكفر.

فقد تبنّى العلاَّمة الحجوي في تناوله للعلوم الفلسفية مواقف ابن خلدون، الذي خصص فصلاً لذلك بعنوان: «فصل في إبطال الفلسفة وفساد مُنتحليها»، فقال: «فليكن الناظر فيها متحرزاً جهده من معاطبها، وليكن نظر من ينظر فيها بعد الامتلاء من الشرعيات والاطلاع على التفسير والفقه، ولا يكَتبن أحد عليها وهو خلو من علوم الملة، فقَلَّ أن يسلم لذلك من معاطبها»[1].

والدين الإسلامي لا يشكل عرقلة أمام العلم، لأنه يعتبر أسمح الديانات مع أهل العلم، ففي الوقت الذي كانت فيه الكنيسة في أوربا تضطهد وتكفر كل من اخترع أو اكتشف شيئاً، كانت دور الإسلام كالأندلس وبغداد تأويهم وتحميهم، فلولا حماية الإسلام للعلوم والاكتشافات، لقضت الكنيسة عليها في مهدها، ولما وصلت إلى ما وصلت إليه الآن من الرقي، وأوربا لم تتقدم إلاَّ بعد ما قررت حرية الفكر، وأرغمت الكنيسة على قبوله، فكان سبباً في نبذ جل رجالها العقلاء للدين، بخلاف الإسلام، فإن عقلاءه كانوا أشد الناس تمسكاً بالدين وتمكناً منه، هكذا كان حال الإسلام أيام ازدهار دولته، أما حين تأخر أهل الإسلام بتأخر أخلاقهم ومواهبهم التي رباها الإسلام وفرط فيها أهله، ضعف هذا الخلق الكريم، وأصبحوا في واد والعقل في واد، ونفرت منهم العلوم العقلية إلى غيرهم.

ومما يدل على تعاضد الدين مع العقل والعلم، اشتغال الإسلام كثيراً بعلم اللغات الأجنبية، فكم كان من علماء على عهد الخلفاء الراشدين

(١) مقدمة ابن خلدون: ٤٨٢.

يعرفون اللغات وينشرون بواسطتها الدين الإسلامي، لأنهم لم يفرضوا على الأمم التي دخلت في الإسلام التكلّم بالعربية، وكان منهم تراجمة يترجمون القرآن للفرس والروم والقبط والترك والبربر والسودان وغيرهم، ولا زال القرآن حتى الآن يترجم إلى لغات أخرى، مما يدل على عدم تحجر الإسلام.

وتعجب العلاَّمة الحجوي من بعض المغاربة الذين يتساءلون:

هل يجوز تعلم العلوم الحديثة؟

ويُحدثون تشويشاً على العامة، فقال: «فكيف ينكر مسلم على مسلم تعلم العلوم العقلية! كل ذلك لقصورهم في العلوم ومداركها واقتصارهم على مألوفاتهم من كتب المتأخرين».

وقد لاحظ العلاَّمة الحجوي أن أكثر العلوم التي زادتها أوربا هي العلوم المادية كالطبيعيات في حين أن اتجاه الأقطار الإسلامية كان نحو الأدبيات، والأخلاق، وتهذيب النفس... ويضيف قائلاً: «إن تعلم هذه العلوم المكتشفة في العالم الحديث أصبح فرضاً كفائياً؛ لأن حياتنا أصبحت متوقفة عليها، هذا بالإضافة إلى أن الدين الإسلامي كان ولا يزال منشطاً لكل ما اهتدى إليه العقل البشري من الاختراعات والاكتشافات، ولا يناهض شيئاً من ذلك إلاَّ ما كان فيه ضرر على الأفراد أو المجتمع».

ومن أجل تثبيته لهذا المشروع الحضاري، كان لا بد أن يواجه بكثير من الرفض وعدم القبول ممن يتخذ موقفاً مناهضاً لكل ما هو جديد.

لذلك فالاجتهاد في أمور الدين عنده يتشوف إلى المعاصرة والتطلع إلى توظيف قيم العصر في تطوير كل من الفكر والمجتمع[١].

ويؤكد العلاَّمة الحجوي على فكرته تلك، ودعوته إلى التوفيق بين العقل والنقل ما دام أنه لا تعارض بينهما ولا تناقض في موضع من كتابه:

---

(١) الفكر الإصلاحي في عهد الحماية ص: ٢٣٩.

(الفكر السامي)، فقال: «علينا النظر للحقائق الراهنة، وذلك باعتبار أحوال أهل زماننا الحاضرة، وأن نربي رجال الاجتهاد للمستقبل... فلتطرح الأمة عنها التعصب، ولتكن مذهباً واحداً وهو اعتبار جميع المذاهب، والأخذ من كل مذهب بما يوافق الأدلة ويناسب روح العصر، والوقت والحال والمكان والضرورة... فكل من مذاهبنا على صواب في كل المسائل، إن لم يكن بينهم خلاف في العقائد، وإنما هو خلاف ثانوي في الفروع فقط، التي هي محل الاجتهاد، يأخذ فيها كل واحد بما قام عليه الدليل عنده للاكتفاء في أدلتها بالظنيات، ولذلك كان كل واحد من الأئمة يُجل الآخر، ويأخذ عنه، ويثني بعضهم على بعض علماً وديناً فاختلاف مذاهب الفقهاء مفيد لنا إذا كنا نريد أن ننهض متمسكين بالشريعة غير متعصبين للمذاهب، والنهضة الحقيقية للأمة والفقه هي أن يوجد في الأمة فقهاء مستقلون في الفكر مجتهدون يأخذون الكتاب والسُّنَّة رأساً عارفين بهما معرفة كافية لكل اختلاف وتقليد».





كلمة عن عملي في الكتاب

الكتاب عبارة عن محاضرة ألقاها العلاَّمة محمد بن الحسن الحجوي في مجمع المحاضرات البلدي بمكناس، في أول ذي القعدة عام ١٣٥٤هـ ثم طبعت في تونس سنة ١٣٥٤هـ.

أما عملي في الكتاب ـ وأوجز القول فيه إذ هو بين يدي القارىء ـ فهو مقابلة بين النسخة المطبوعة بتونس، وبين نسخة جيدة ومتقنة بخط المؤلف رحمه الله، محفوظة بالخزانة العامة بالرباط برقم: (٢١٣)ج.

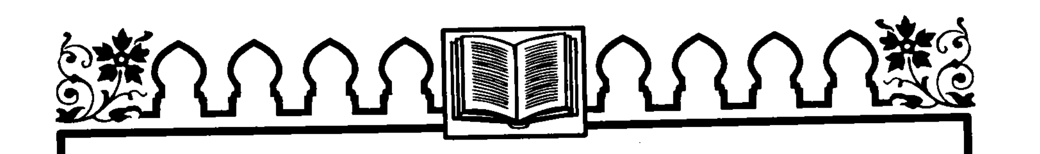
ورأيت استكمالاً للنفع بهذا الكتاب أن أعلق عليه ما يتمم مقاصده، ويزيد فرائده، ونسبت كل نص أوردته في التعليقات إلى مصدره، أداءً للأمانة، وتيسيراً للفائدة، ثم صنعت له فهارس عامة تمكن من الرجوع إليه، والأخذ منه بأيسر نظرة، كما ترجمت للمؤلف ترجمة موجزة تعرف بجوانب من حاله رحمه الله.

واسأل الله العظيم، أن ينفعني وسائر إخوتي المؤمنين بهذا الكتاب، ويكرمني بدعوات قارئيه بفضله ومنه.

وصلّى الله تعالى وسلّم على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

وكتبه
محمد بن عزوز





ترجمة موجزة
عن حياة العلاَّمة محمد بن الحسن الحجوي

١ ـ مولده ونشأته:

هو محمد بن الحسن بن العربي بن محمد بن أبي يعزى بن عبدالسلام بن الحسن الحجوي الثعالبي الجعفري.

ذكر تاريخ مولده فقال: (وجدت بخط سيدي الوالد رحمه الله في مقيدته: وُلِدَ لي سيدي محمد حفظه الله من الزوجة الصالحة بنت الأمين السيد الحسين بن عبدالكبير گنون يوم رابع رمضان المعظم عند النداء لصلاة الجمعة سنة ١٢٩١هـ ـ جعله الله من علمائه العاملين ـ وأوليائه الصالحين)[١].

ثم ذكر أثر عناية والده به، وفضل توجيهه له، وأثر عناية والدته وجدَّته من قِبَل أبيه بتربيته وتهذيبه فقال[٢]:

(ربيت في حجر سيدي الوالد والوالدة الصالحة القانتة، وكان لهما الاعتناء التام بتربيتي وتهذيبي، وإصلاح شؤوني، إذ كنت أول مولود لهما، واستعانت الأم في ذلك بجدتي من قِبل الأب، فكانت تحوطني، وتحنو عليّ

---

(١) انظر: ترجمته بتوسع في مقدمة تحقيقي لكتاب: (الدفاع عن الصحيحين)، ط: دار ابن حزم.

(٢) الفكر السامي: ٣٧٦/٢.

أكثر من الأم بكثير، وما كانت تقدر على مفارقتي لا ليلاً ولا نهاراً، هذه السيدة الجليلة القدر، كانت على جانب عظيم من التبتل والعبادة، صوامة، محافظة على أوقات الصلاة، حافظة للسانها وجوارحها عن الخروج عن عبادة الله تعالى، مكبة على طاعته، مشفقة على الضعفاء والمساكين وذوي العاهات، مواسية من يستحق المواساة، فكانت أفعالها وأخلاقها كلها دروساً عملية علمية تهذيبية ينتفع بها من نفعه الله من العائلة كلها، أتلقاها عنها والفكر فارغ من غيرها، فكانت كنقش في حجر، وطالما رغبتني بأنواع ما يرغب به الصبيان في القيام باكراً، وإسباغ الوضوء للصلاة، والنظافة، وحفظ الثياب، والاعتناء بكتاب الله، والمحافظة على أوقات المكتب وحب المساكين، ورحمة الضعيف، وهجر كل ما ليس يستحسن في الدين، وبث روح النشاط، في الحفظ والتعليم، فهي التي غرست في قلبي عشق العلم، والهيام بحفظ القرآن العظيم، واعتياد الصلاة، والارتياض على الديانة بحالها ومقالها لما كانت عليه من صالح الأحوال، ومتانة الدين، من علم واعتقاد متين.

فمرآة أخلاقها وأعمالها في الحقيقة أول مدرسة ثقفت عواطفي، ونفثت في أفكاري روح الدين والفضيلة، فلم أشعر إلاَّ وأنا عاشق مغرم بالجد والنشاط، تارك لسفاسف الصبيان، متعود على حفظ الوقت ألاَّ يذهب إلا في ذلك، شيق إلى كل تعلم وتهذيب، لا أجد لذلك ألماً ولا نصباً، بل نشاطاً وداعيةً، امتزجت باللحم والدم.

لذلك كان حفظي للقرآن والمتون قبل أقراني بكثير وبدون كبير عناء، بل في الختمة الأولى حفظت الكتاب العزيز تقريباً وما زدت الثانية إلاَّ لزيادة الضبط وحفظ الرسم عن نشاط ومحبة داخلية في الضمير المتشوق بالأمل المنساق بعاطفة حب المعالي، وحب أداء الواجب الذي لأجله خلقت حسب ما تلهمني إليه عاطفتي لا بإلزام خارجي.

على أن هذه التربية الجدية المحضة قد أثرت على جسمي بضعف ونحول، وساعد ذلك التأثير عدم وجود نظام في المكتب، وعدم وجود لوازم الصحة والرياضة هنالك، ولا أوقات للراحة، بل عمل متصل مُمِل.

أذكر هذه الحلقة من حياتي، ويعلم ما أقصده من ذكرها كل من له إلمام بفن التراجم هذه هي الحلقة التي يغفلها كثير من الباحثين والمؤلفين هنا، فتضيع بإهمالها أهم أطوار حياة الرجال، ويتعذر تعليل كثير من أحوالهم، يأتون في عملهم هذا بالنتيجة، ويتركون المقدمات لأن حياة الإنسان كلها إنما هي نتيجة ذلك الطور القصير، طور الطفولية، ومرآة ينطبع فيها كل حين أثر تربيته الأولى والمدرسة الأولى.

إن تأثير هذه التربية الأولى على حياتي هي التي أوضحت لي أن تربية الأمهات لها دخل كبير في تهيئة الرجال النافعين.

٢ - دراسته بجامع القرويين:

وفي هذه الوَقدة من التفتح والهيام بالعلم والشغف به دخل الحجوي جامع القرويين، وهو أقدم جامعة إسلامية في بلاد الإسلام، فتلقى العلوم التي تدرس فيها، ولازم أساتذتها الكبار أمثال:

- محمد بن التهامي الوزاني.
- محمد بن عبدالسلام گنون.
- محمد القادري.
- أحمد بن الخياط.
- أحمد بن سودة.
- عبدالسلام الهواري.
- الكامل الأمراني.

وغيرهم ممن تجد تراجمهم في فهرسته المسماة: «مختصر العروة الوثقى في مشيخة أهل العلم والتقى»[1].

---

(١) وقد طبعت بدار ابن حزم.

٣ ـ وظائفه:

وبعد تخرجه من جامع القرويين صار مدرِّساً بها، ثم تولّى وظيفة نيابة الصدارة العظمى في وزارة العلوم والمعارف.

٤ ـ ثناء العلماء عليه:

وأثنى على علمه ومعرفته كبار علماء المغرب والمشرق. يقول فيه محمد كُرد علي (الأستاذ المحقق محمد بن الحسن الحجوي) وأثنى عليه عبدالقادر المغربي الدمشقي فقال: (السيد السَّنَد الأجل).

وأثنى عليه العلاَّمة الطاهر بن عاشور ثناءً عطِراً فقال: (.. ومن أبهر الكواكب التي أسفر عنها أفقنا الغربي في العصر الحاضر، وكان مصداق قول المثل: (كم ترك الأول للآخر) الأستاذ الجليل والعلاَّمة النبيل، وصاحب الرأي الأصيل، الشيخ محمد الحجوي المستشار الوزيري للعلوم الإسلامية بالدولة المغربية، فلقد مَدَّ للعلم بيض الأيادي، بتآليفه التي سار ذكرها في كل نادي).

وقال فيه العلاَّمة المحدّث عبدالفتاح أبو غدة: (العلاَّمة النَّابه البَارع، الإمام فقيه المغرب الأقصى، الأصولي المتفنن الشيخ محمد بن الحسن الحجوي المغربي).

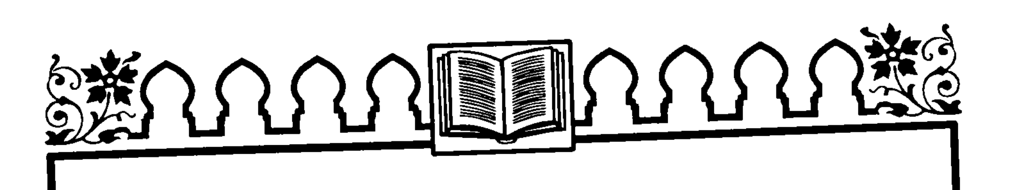
٥ ـ تآليفه:

خلف العلاَّمة الحجوي أزيد من (٩٥) مؤلفاً. انظرها في: (مختصر العروة الوثقى في مشيخة أهل العلم والتقى) ـ طبعة دار ابن حزم ـ.

٦ ـ وفاته:

توفي رحمه الله سنة ١٣٧٦هـ.





نص الكلمة التي افتتح بها العلاَّمة محمد بن الحسن الحجوي محاضرته[1]

بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

وأصلّي وأسلّم على سيد المرسلين وآله أجمعين

«التعاضد المتين بين العقل والعلم والدين»

أيُّها السادة:

شرفتموني باستدعائي لأُلقي على مسَامِعكم الكريمة، محاضرةً علميةً بمناسبة افتتاح نادي الشبيبة المكناسية، والذي أَنعَم بالإِذن في فتحه سيدنا ومولانا السلطان الهمام، المنصور بالله أمير المؤمنين، المحبوب بكمالاته، وخصاله العالية من قلوب كافة المسلمين، مولانا محمد بن مولانا يوسف فخر السلاطين، وخلاصة البيت العلوي الأمين، الذي ازدهر عصره، وسما نهيه وأمره، بعموم الأمن والطاعة المنتشرة في كل المملكة المغربية، وزانها بسعيه المتواصل في ارتقاء شعبه حسيّاً ومعنوياً، وتقدم المعارف والعلوم، وانتشار المدارس والمعاهد في إيالته انتشاراً لم يسبق له مثيل منذ أجيال، وتألق الجمعيات الإحسانية والخيرية في سائر الأصقاع، فنهضت الأفكار نحو

(١) هذه الكلمة التي افتتح بها الحجوي محاضرته لا توجد في الطبعة التونسية، وقد نقلتها من نسخة بخط المؤلف ـ (رقم: ٢١٣ح) بالخزانة العامة بالرباط.

الرقي النافع، وانتظمت المصالح من غير منازع، أدام الله تسديده وتوفيقه ونصره، وأعلى في الخافقين ذكره، وأطال لنا وللمسلمين عمره، وأراه في ولي عهده وأنجاله قرة العين، ووقاه وإيّاهم شر ذي عين - آمين -.

وحين قدم عليّ وفدكم الكريم للرباط طالباً ذلك، ومفوضاً إليّ اختيار الموضوع الذي تكون فيه المحاضرة، وتبسط المذاكرة والمناظرة، وقع اختياري على المسألة المترجم بها صدره، حيث وجدوا سؤالاً رفع إليّ فيها ذلك اليوم، وفكري مشغول بتأمله، وذهني مقدم تارةً ومحجم أخرى في جوابه.

ولما استقرّ بهم المجلس، كانت المسألة من جملة ما وقعت عند المذاكرة، لأن المسائل التي تشغل الفكر كثيراً ما يتاح لذكرها المناسبة من غير احتياج لتعب في استحضارها، **إذ اللسان قلَم دَوَاتُه الفؤاد، والقلب بُركان فَوهتُه الفم**، ففتح الله عليَّ بروح الجواب ولُبّه إذ ذاك وهم حاضرون، وأمليت ملخصه وهم سامعون، ثم بعد توسعت فيه موضوعاً، وإني لم أقف على مَن ألف في المسألة بالخصوص، ولا أولاها ذكراً، أو دعمَّها بنصوص، مع أنها من أهم المسائل التي تَهُم المسلمين من الوجهتين الدينية والاجتماعية، ويُزيل فهمها وتحقيقُها عنهم عوائق وهميّة كانت تعوقهم عن النهوض، والسبق في ميدان الرقي العصري المفروض، **وتُحبِطُ قَولَ من يَرمينا بسَهم مَسمُوم، وهو أن ديننا الحنيف هو السبب الأقوى في تأخر المسلمين، وبقاءهم وراء السابقين**.

وها أنذا سأتحدث لكم عما به أجبت، وأختصر بعض الاختصار رعياً لضيق الوقت، وعدم إمكان التتبع، راجياً منكم قبول المعذرة، ومن كانت له فكرة أو عنده علم لما يناقض فكري في هذا الجواب فله إبداؤه بكمال الإنصاف بعد انتهاء الإلقاء.

وكان الإلقاء في مجمع المحاضرات البلدي بمكناس، ساعة ٣ عشية أول قعدة الحرام، يوم الأحد ١٣٥٤هـ.







النص المحقق

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

الحمد لله وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم

التعاضد المتين بين العقل والعلم والدين

يقول الفقير إلى ربه محمد الحجوي، قد ورد عليّ سؤال نصه:

[هل الدين فوق العقل والعلم؟ كما يقول غيرنا ـ غير المسلمين ـ أو العقل والعلم فوق الدين، فيؤدي إلى التحسين والتقبيح العقليين وهو مذهب اعتزالي.

لقد أشكلت علينا أصول وفروع في الشريعة الإسلامية المطهرة، فمنها ما يقتضي أن الشرع المحمدي مبني على الأصل الأول، ومنها ما يقتضي أنه مبني على الثاني. أجيبوا مأجورين].

إن هذا السؤال رُفِع إليَّ في السنة الفارطة، وكنت أجبت عنه في محاضرة ألقيت ملخصها بمكناس أول ذي القعدة الحرام ١٣٥٤هـ.

وكانت تلك المحاضرة تأليفاً في أكثر من ثمانين صفحة، فرأيت الآن أن أُلخصها هنا وفقاً لرغبة من رغبوا في ذلك مع تصرف بزيادة ونقص يسير، وتغيير أسلوب.

فأقول: إن هذه المسألة من أهم مسائل الدين والاجتماع، بل من المشكلات التي يهم عموم المسلمين في سائر المعمورة حلها، وعنها وبها يحصل حَلّ معضلة من معضلات المدَنِيَّة العصرية.

فلقد وقفت على مقالات منشورة في مجلات وجرائد الإسلام بالشرق والغرب، تلوح على سيماها الحيرة قائلة: كيف أن الإسلام لما بلغ من الكثرة والانتشار على بسيطة الأراضي الغنية المتصلة من أقصى الشرق إلى أقصى الغرب في آسيا وإفريقيا وفي غيرهما حتى ناهز الأربعمئة مليون عند ذلك ظهر ضعفه وصار عالة على غيره، ولحقه من الهوان ما لم يلحق أي أمة أخرى قبله، ولو أمة إسرائيل الضعيفة.

إن أمة إسرائيل لها عذر القلة والتشتت في بقاع المعمور، أما أمة الإسلام فبخلاف ذلك كله، فلا عذر لها، بل أمة إسرائيل طمعت الآن أن تكون من جملة فاتحيه ومستعمري بقاعه المقدسة.

وكثير من أصحاب تلك المقالات يصرح أو يشير إلى أن لا سبب لذلك سوى التمسك بالدين المخالف للعقل والعلم، وممن صرح بذلك مؤلف كتاب (مصطفى كمال)[1] الذي طعن الدين في الصميم، بل جميع الأديان وشنع على أصوله بأنها غير موافقة للمعقول، بل هي ضد العقل وضد العلم، وعلى فروعه بأنها ضد مصلحة الأمة، وضد الترقي والتطور، وإنما هي جمود على عادات العرب الصحراويين، وعقليتهم التي لا تُوافق أذواق الأمم الإسلامية الراقية سواهم، وأنهم أتوا بدين موافق لذوقهم الفاسد - في ظنه - وعوائدهم المبنية على مألوفات الصحراء، وعلى التوحش، وفرضوها فرضاً على كل من دخل في دينهم طوعاً أو كرهاً من الأمم العريقة في المدنية.

---

(١) لم أقف على هذا الكتاب بعينه، وإنما وقفت على كتاب (معضلات المدنية) لإسماعيل مظهر - طبع مصر، الذي نقل آخره فظائع طعونه ولم يرد عليه بل يظهر عليه القبول والرضى. - مؤلف -.

كما طعن في سائر النبوات، ولذلك رأى أن الواجب على أمة تريد النهوض نبذ الدين، ونبذ العقلية العربية، بل الشرقية.

ورأى أن المدنية الحقيقية كتلة واحدة تؤخذ كلها بأجمعها أو تترك بأجمعها، ولا تتجزأ.

وأن المدنية في زعمه هي العقلية الأوروبية والمدنية الغربية، فتؤخذ بما فيها من معتقدات وعادات صالحة أو فاسدة، وتقلد تقليداً أعمى - يعني لتصير الأمة لا دينية - إلى غير هذا مِمَّا أطال به من المطاعن التي يهتدي المبتدؤون إلى فسادها بمجرد ما عندهم من تعاليم ابتدائية، وعلوم ضرورية في أكثر نقطها.

ثم إني لم أر أحداً من علماء الإسلام ردَّ عليه، ونقض ما أبرمه مع أنه من آكد الواجبات.

نعم، هناك نقطتان مهمتان لا يهتدي لردهما إلا من له تعمق في درس الشريعة الإسلامية، واقتدار على نقد ما أُلصِق بها مِمَّا ليس منها.

النقطة الأولى:

كون الشريعة الإسلامية غير موافقة لمصلحة الأمة، ولا صالحة لعموم الأمم الإسلامية المختلفة الأقطار والأجواء والعادات والأفكار، وهذه المسألة سبق مني أن أشبعت القول في كثير كلياتها وجزئياتها في كتابي (الفكر السامي في تاريخ الفقه الإسلامي) في مواضع منه، وبالأخص:

الجزء الأول:

١ ـ التمهيد الثالث أول الكتاب.

٢ ـ مبحث أصل القياس وأسرار التشريع.

٣ ـ تاريخ نزول بعض الأحكام، كتعدد الزوجات والطلاق.

الجزء الثاني:

٤ ـ ترجمة أبي حنيفة.

٥ ـ أصول الحنفية.

الجزء الثالث:

٦ ـ مبحث الاجتهاد والتقليد.

وفي كتابي أيضاً: (تعليم الفتيات لا سفور المرأة)[١].

ومن جملة ما يتعلق بهذا المبحث زعمه أن القرآن منعت ترجمته إلى لغات الأمم التي دخلت الإسلام، ثم كُلفت بالعمل به، وذلك مخالف للمعقول، وهذا صدرت مني فيه فتوى عام ١٣٥٠هـ طبعت في مجلة المغرب العربية بالرباط ١٣٥٢هـ بنقض فكرته، وأنه لا مانع من ترجمة القرآن العظيم، بل يجب وجوباً كفائياً، وقد اكتفيت بما سبق مني في الكتب الثلاثة المذكورة، فهي كافية في الرد عليه قَبل أن أسمع بوجوده.

النقطة الثانية:

كون الشريعة ضد العقل والعلم، وأنها تكلف الناس اعتقاد ما يضاد العقل، وأن يعملوا خلاف ما يقتضيه العلم العصري الحديث، وهذه المسألة من أعوص المسائل حَلاً، ولم أقف على من أَلَّف فيها تأليفاً يتتبع فيه فروعها وأصولها، ويأتي ببرهان واضح على نقض ما أبرمه أهل الإلحاد، ورد جناياتهم على الإسلام، وفي نظري أنه واجب على علماء الأمة الاعتناء بها، وتخصيصها بتأليف برهاني يُزيل عن عقول الأمة، وعقول الناشئة الإسلامية سحب الشكوك والأوهام، لذلك تصديت في هذه المحاضرة لإقامة البراهين على حَلِّ هذه المعضلة وتبرئة الإسلام من وصمتها.

ولعلك إذا أمعنت النظر فيما سأورده من الأدلة والبراهين على نقض هذه الشبهة، وإثباتنا بدليل واضح لا يقبل التشكيك، أنه لا يوجد في الإسلام عقيدة واحدة، بل ولا فرع واحد مبني على ما يضاد العقل، أو

---

(١) وقد أعانني الله تعالى على خدمته وتحقيقه، ونشرته دار ابن حزم (١٤٢٥هـ/ ٢٠٠٤م).

يُناهض العلم، بل سَتَمُرُّ أمَامَك ثَلاثةٌ وأربعونَ دليلاً، وبراهين لا تقبل التشكيك تُبيّن لك نقيض ذلك، وتثبت لديك ضرورة أن الإسلام دين موافق للعقل، معاضد له، وأنه دين العلم، دين مبني على تحرير الفكر من قيد التقليد، غير مضاد لشيء من قواعد العلم الصحيح الثابتة على أساس الامتحان العلمي.

وبذلك يتبيّن لك، أن مؤلف كتاب (مصطفى كمال) جاهل بدين الإسلام، غير متذوق له، ولا شمَّ رائحته الحقيقية، وإنما سمع الرهبان والملحدين أضداد الإسلام يقولون شيئاً فقاله تقليداً، في حال أنه يُنكر التقليد ويعيبه.

ـ تنقيح:

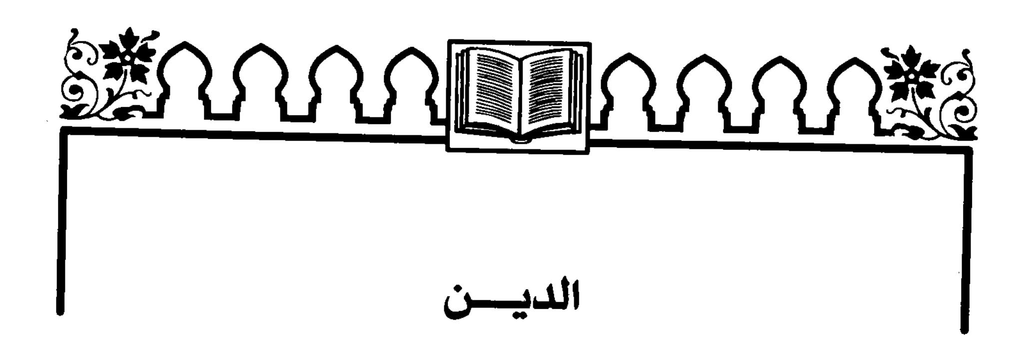
قبل الشروع في جواب السؤال، لا بد من تحديد ألفاظ في السؤال وهي:

- **ـ الدين.**
- **ـ العقل.**
- **ـ العلم.**

لئلا يبقى إجمال، ويكون الجواب مطابقاً.







الديـــن

ليس المراد بالدين ما أطلق عليه في حديث البخاري: **«ذاك جبريل جاء يعلمكم دينكم»**[1].

بل المراد أصول الدين من كتاب وسنة وإجماع، يعني مدلولاتها القطعية، فإذا دَلَّ أحد أصول الدين على مدلول دلالة قطعية ثم عارضها أمر عقلي قطعي أو علمي، قام البرهان الحسي والامتحان العلمي على صحته والجزم به.

فهذا هو الذي ينبغي أن يكون موضوع السؤال ومحط الإشكال، عند من يريد التوفيق بين الدين والفلسفة، هل يقدم الدين على العقل أو العلم؟ أو هما على الدين؟ حيث تعارض قطعيان حينئذ.

ونزيد الموضوع إيضاحاً فنقول: إن الدليل الشرعي من كتاب أو سُنَّة لا يكون قطعياً إلا إذا كان متواتراً في كل الطبقات تنقله طبقة يستحيل تواطؤها على الكذب عادة عن مثلها إلى النهاية، وتكون دلالة النص صريحة لا تحتمل غير المراد، ويكون الإجماع صريحاً منقولاً لنا بطريق التواتر أيضاً.

---

(١) أخرجه البخاري في ـ ٢ ـ كتاب الإيمان، ٣٧ ـ باب سؤال جبريل النبي ﷺ عن الإيمان والإسلام.
ومسلم في كتاب الإيمان ـ باب الإيمان ما هو وبيان خصاله ـ ٢٦/١.

أمّا إذا كان الخبر آحاداً[1] أو كانت دلالة المتواتر ظاهرة فقط، غير قطعية، أو كان الإجماع سكوتياً، فهذه كلها في صَفّ المظنون، فلا تقاوم المقطوع به البرهاني، أو ما دل عليه الاختبار العلمي العياني، فإذا تعارضت مع واحد منهما فلا خلاف أنه إذا لم يمكن الجمع فإنا نرجح القطعي على الظني فنفوض أو نؤول الظني بما يوافقه، لأن القطعي مقدم باتفاق المسلمين على الظني، والقرآن ينهى عن اتباع الظن الذي يناقض اليقين. قال تعالى: ﴿وَإِنَّ ٱلظَّنَّ لَا يُغْنِى مِنَ ٱلْحَقِّ شَيْـًٔا﴾ [النجم: ٢٨]، وقال تعالى: ﴿وَأَن تَقُولُوا۟ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ١٦٩].

وزعمت المعتزلة وكثير من الأشعرية أن الدلائل السمعية من كتاب وسنة لا تُفيد اليقين لتوقفها:

١ ـ على العلوم اللغوية مثلاً في المفردات.

٢ ـ على النحو في المركبات، وهذه العلوم إنما ثبتت بنقل الآحاد عن العرب، وبالأقيسة النحوية، والكل ظني.

---

(١) خبر الآحاد ولو اتفق عليه البخاري ومسلم غير مقطوع به، بل هو مظنون على الراجح.

وزعم ابن الصلاح وابن حجر وغيرهما أنه مقطوع به، لإجماع الأمة على تلقي ما فيهما بالقبول، وهو دليل ساقط، إذ هذا إجماع سكوتي على فرض ثبوته، وهو لا يفيد القطع.

وأيضاً الإجماع هو على مجموع ما فيهما لا جميعه بدليل انتقاد أحاديث فيهما، وتلقي الأمة بالقبول لهما ليس هو ما قالوا: إن خبر الواحد إذا احتفت به القرائن تصيره قطعياً، على أن الأكثر من العلماء يرى أن خبر الواحد لا يفيد القطع ولو احتفت القرائن على صدقه، خلافاً للسبكي، نعم يفيد العلم النظري عند بعض العلماء وفيه ما فيه لجواز الخطأ والنسيان والكذب على الفرد الواحد، ويلزم على القول بالقطع عدم الفرق بين خبر الواحد والمتواتر، فتكون آية الرجم التي رويت صحيحة مثل المتواتر، ويلزم النسخ بالآحاد كالمتواتر، وصحة الصلاة بالشاذ الذي روي صحيحاً.

وبالجملة: التحقيق مذهب النووي وهو عدم إفادة القطع خلافاً لابن حجر، وما ادعاه من الإجماع ممنوع. اهـ. ـ المؤلف ـ.

٣ ـ تتوقف على ثبوت عدم نقل تلك الألفاظ عما كانت تطلق عليه زمن النبوة ليتعيّن المراد.

٤ ـ على عدم الاشتراك.

٥ ـ وعدم المجاز.

٦ ـ وعدم التخصيص.

٧ ـ وعدم النسخ.

٨ ـ وعدم التقديم والتأخير، والكل لا جزم بانتفائه، فغايته ظن، ثم بعد ذلك كله.

٩ ـ لا بد من عدم المعارض النقلي.

١٠ ـ والعقلي.

إذ لو وجد لقدمنا القطعي على الظني قطعاً.

فهذه احتمالات عشرة كلها توجب نفي القطع عن الدلائل السمعية.

والحق أن الأدلة السمعية قد تفيد القطع بقرائن مشاهدة أو متواترة، تدل على انتفاء هذه الاحتمالات الوهمية كلها، فإنا نعلم ما هو المراد من لفظ الأرض والسماء وأمثالهما في القرآن والسنة.

والتشكيك في ذلك بهذه الأمور سفسطة تؤدي إلى التشكيك في العلوم كلها الفلسفية وغيرها، وتبطل مدلول علم التاريخ والآثار، وما كتب على الأحجار، وتبطل العقود والأحكام، وكثيراً من علوم البشر، ولو أن العلم عمل بهذه الأوهام، وهذه الاحتمالات، والتشكيكات ما ترقت علوم البشر، ولا وصل الكون لهذه الدرجة المشاهدة.

ونحن نعلم أن الله تعالى نعى على من يعمل بالظن في العقائد، ثم بيَّنها في القرآن، وكلفنا باعتقاد ما دل عليه القرآن، وذلك دليل على أنها يقين لا ظن، فثبت أن الدليل السمعي قد يفيد اليقين، وأن هذه تشكيكات نشأت عن فلسفة غير ناضجة.





العقل والعلم

ليس المراد بالعقل في السؤال جوهره اللطيف، الذي به يدرك الإنسان، ويستنتج المجهول من المعلوم، بل المراد القضايا والأحكام التي دلَّت البراهين العقلية على إثباتها إثباتاً قطعياً لا يحتمل النقيض، إمَّا مستقلاً وحده بشعوره الفطري، ككون الواحد نصف الاثنين، واستحالة اجتماع النقيضين، أو بواسطة استناده لحس، أو تجربة، أو عادة استناداً يسلمه العلم والاختبار أو المشاهدة، لا يمكن أن يتغير النظر في ذلك، أو يتخلف الدليل مع طول الأزمان، وتغير الأحوال بحيث أن العقلاء امتحنوا أدلته امتحاناً علمياً قطعياً، فدل الامتحان على أن الدلالة يقينية لا شك يحصل في صحتها أو الغلط فيها، أو تغيرها بتغير الأحوال، هذا المراد بالعقل والعلم في السؤال.

ولا يكفي في قطعية الدلالة أن يجيء أحد فلاسفة اليونان، أو الهند، أو الإسلام فيما سبق، أو أوروبا، أو أميركا الآن، فيؤسس نظرية عقلية أو علمية يجزم بأنها قطعية، فيتلقاها عنه تلاميذه بالقبول، وتشيع في العالم مع شيوع جلالة القائل ويطبقها على جزئيات عديدة، فتطبق وتسلم من لدن جماعة وتصير فقهاً مسلماً[1] فليس ذلك طريق اليقين، بل طريقه الامتحان

(١) كتولد الإنسان عن القرد الذي افترضه داروين، وأخذه تلاميذه واعتقدوه واقعاً وأرادوا به هدم أسس الديانات مع أنه افتراض فقط لم يقم عليه أي دليل مدقق.
(وكذلك إنكار ما وراء الحس، فقد لهج الماديون بهذه النظرية واعتقدوها قطعية ثم قامت الأدلة القاطعة على إثبات الروح ومشاهدة آثارها، وإثبات ما وراء المادة من لدن=

العلمي امتحاناً يُثبت لنا القطع بما دلت عليه، لا يحتمل التغير في أي وقت كان، وتنطبق على جميع الجزئيات لا تشذ منها واحدة.

إذ إن الإنسان كيفما كان، عرضة للغلط، ولا زلنا نرى كل يوم إصلاح أغلاط في قواعد الفلاسفة العظام، زعموا بناءها على المشاهدة من المتقدمين والمتأخرين في الفلك والكواكب وصورها وسعتها، وعدد النجوم السيارة، وكيفية سيرها، وأبعادها، وكيفية حركاتها، بل وفي طبائع الأدوية، والعلاجات الطبية، وغير ذلك مما هو مشاهد حتى إن الأرض مع كونها كروية الشكل، وقامت الأدلة الحسية على ذلك، ولا تقبل الخدش، قد مضى زمن طويل على علماء كانوا يعتقدون أنها منبسطة حتى ساء ظننا بكل قاعدة عقلية، وكل برهان، فلا نسلم منه إلا ما سلمه الامتحان الفني، والعيان، وبعد حصول إجماع العالم على دَورَان الأرض حول الشمس، فها هو الآن ظهر رأي آخر في أمريكا يقول بسكونها، فإذا قدر أن تقوم له أدلة انقلبت قواعد علم الفلك انقلاباً ثالثاً.

ولقد كان المسلمون من أول من ناقش الفلاسفة العظام، ولاحظوا عليهم، وصححوا أغلاطهم، لأن القرآن والدين ينهيانهم عن التقليد، وهو الذي جرأهم على النقد النزيه، والشجاعة الأدبية.

ثم لما جاءت امتحانات أوروبا الفنية، وآلاتها، وصنائعها المتقنة، واختراعاتها، واكتشافاتها المدهشة، وقربت المواصلات، تأيدت فكرة الإسلام، وزادت القواعد إتقاناً وإحكاماً.

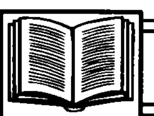
فتحرير موضوع السؤال، هل القرآن أو السُّنَّة المتواترة أو الإجماع الصريح، إذا دَلَّ واحد منها دلالة قطعية لا تحتمل النقيض على أمر قد دَلَّ

= علماء متفننين فبطلت، ولقد غاب عن الماديين حقيقة راهنة تخفف من تسرعهم، وهي أن العلم مهما كان قوياً مدققاً ناضجاً لا يستطيع أن يقول أنه وصل إلى عين الحق أو الحقيقة التي لا نقص فيها ولا غلط، إذ غلطات العقول الكبار والعلماء الماهرين أكبر من غلطات من هم دونهم). اهـ. ـ مؤلف ـ.

على نقيضه دليل عقلي قطعي أو علمي بعد الامتحان وتأييد المشاهدة يقدم هو عليها؟ أو تقدم هي عليه؟

أمَّا إذا لم يتحقق شرط القطع في أحد الشقين المتقابلين، بحيث صار من حيز المظنون، فهذا لا إشكال أنه لا اعتبار بالمعارضة، بل القطعي مقدم، والمظنون مؤول، أو مفوض فيه إن كان شرعياً، أو منبوذ إن كان عقلياً أو حسيّاً، إذ الدليل القاطع لا يكون في مقابلته دليل صحيح، فضلاً عن أن يكون ظنياً، فالتوازن بين القطعي والظني منبوذ عند العقلاء، فمهما كان في كفة الميزان دليل قطعي إلا وشالت كفة الظني، بل صار لغواً باطلاً أو مؤولاً.





المقصد وهو جوابي عن السؤال

إن الذي استقرأته من نصوص الشريعة الإسلامية أصولاً وفروعاً على قلة اطلاعي، أني ما وجدت شيئاً منها مبنياً على الأصل الأول في السؤال ولا الثاني.

ذلك أني ما وقفت على عقيدة من عقائد الدين تخالف براهين العقول، أو نظريات العلم الحديث المؤسس على المشاهدة، والتجربة الصحيحة.

وإنما الذي يجده الباحث المستقصي عقيدة قامت على صحتها البراهين العقلية القطعية، أو عقيدة لم تقم عليها براهين كالسمع والبصر والكلام، غير أنها لا يناهضها العقل ولا العلم، وهكذا الفروع الفقهية، وسيأتي بسط ذلك.

وإذا كانت القواطع العقلية تؤيد القواطع الدينية، أو تُسالمها ولا تناهضها لم يبق محل لأن يقال: إن الدين فوق العقل، أو العقل فوق الدين، ولا أن يقال: إن أحدهما يقدم على الآخر، إذ التقديم أو الفوقية

معناها الترجيح عند التعارض، والفرض أنه لا تعارض ولا تضاد ولا تغالب بل اتفاق وتعاضد.

***

برهانه

قد تبيّن لك مما أسلفناه أن الفرض في هذه المسألة هو مضادة قاطعين، بأن يكون الدليل العقلي قطعياً يقينياً، والعلمي سلمه الامتحان العلمي، والدليل الديني قطعي كذلك، وتعارضهما محال تحققه لأن الحق واحد لا يتعدد، فإما أن يكون في هذا الجانب، أو ذاك. ففرض تعارضهما مع كون كل واحد منهما قطعياً فرض محال، لا يوجد في الخارج منه فرد واحد، وقد بحثنا عنه فما وجدناه.

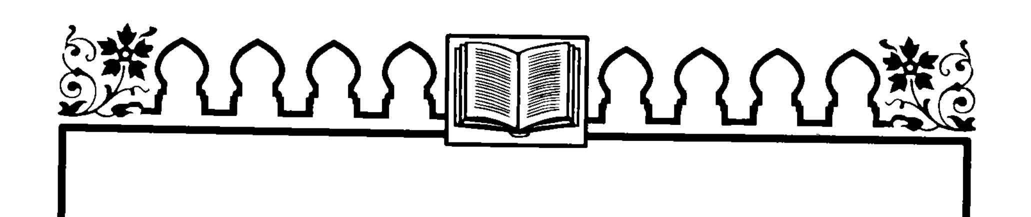
أمَّا إذا كان أحدهما ظنياً فإنه لا تعقل الموازنة بينهما عند المحققين من علماء الإسلام كما سبق، والتعارض بين قاطعين غير ممكن.

قال الزركشي في البحر: (لا يمكن التعارض بين دليلين قطعيين اتفاقاً، كانا عقليين أو نقليين) وذلك أن القطعي لا يكون قطعياً إلا إذا كان حقاً، والحق لا يضاد الحق، بل يوافقه ويعضده.

وإذا كان تعارضهما غير ممكن، فالترجيح بينهما عبث، بل غير ممكن أيضاً، قال تاج الدين السبكي في جمع الجوامع: (ولا ترجيح في القطعيات لعدم التعارض، قال سيف الدين الآمدي: إنما يكون الترجيح بين متعارضين وذلك غير متصور في القطعي، لأنه إمَّا أن يُعارضه قطعي أو ظني.

الأول: محال لأنه يلزم منه إمَّا العمل بهما، وهو جمع بين النقيضين في الإثبات، أو امتناع العمل بهما، وهو جمع بين النقيضين في النفي، أو العمل بأحدهما دون الآخر، ولا أولوية مع التساوي.

والثاني: وهو معارضته للظني محال أيضاً لامتناع ترجيح الظني على القطعي، وامتناع طلب الترجيح في القاطع، كيف وأن الدليل القاطع لا يكون في مقابلة دليل صحيح فلم يبق سوى الطرق الظنية).



تلخيص الجواب

يتلخص مما سبق، أن الدين والعقل والعلم ليست أعداء، ولا متخاصمة، بل هي إخوة متعاضدة، فالعقل أصل من أصول الدين والعلم من مكملاته، ولا بد منهما، وكلٌ آخذ بيد الآخر يعضده وينصره، ثم إن العقل والعلم لا غنى لهما عن الدين بحال، فالدين مرشد ومبين لما يخفى عن العقل، كما أن الدين هو أصل العلوم ومادتها، ولا سيما الأدبية، فكم أرشد الدين إلى أصولها وفروعها[1].

---

(١) يلخص لنا شيخ الإسلام مصطفى صبري في كتابه القيم: (موقف العقل والعلم والعالم من رب العالمين وعباده المرسلين) ٢/٧١ ـ ٧٣، مواقف علماء عصره من العقل والعلم والدين، فقال رحمه الله تعالى:

«الحاصل أن الذين لا يقدرون الدين حق قدره، على درجات متفاوتة في زعمهم الباطل: فمنهم من يزعم ويتوهم أن قواعد الدين أي دين كان، مبنيةٌ على التسليم بما ورد في الكتب المقدسة من غير فحص في أصولها وأنها لا تأتلف مع العقل والعلم. وهذا الفريق الذين منهم الأستاذ فرح أنطون والأستاذ فريد وجدي بك (وقد أوردنا من قبل شواهد من أقوالهما على ذلك) في خطأ مضاعف. والفريق الثاني يعترف بأن العقل يوافق أساس الدين وإنما يخالفه العلم، ومرادهم من العلم العلم الحديث المبني على التجربة والمشاهدة.. وربما ينعتون هذا العلم الذي لا يتفق مع أساسات الدين بالعلم المثبت. فهم لا يعتبرون علم الفلسفة الإلهية الذي يوازيه علم الكلام في الإسلام، من العلوم المثبتة مهما كانت قواعده مبنية على الأدلة العقلية القطعية، لأن هواة العلم الحديث المفتونين لا يسلمون بكون الأدلة العقلية أدلة قطعية مفيدة لليقين. فهم ينظرون إلى التجربة كأداة العلم الوحيدة، ولا يقيمون للاستدلال العقلي وزناً. ويمكن أن يُعدَّ الأستاذان الأستاذ منشىء مجلة الجامعة والأستاذ رئيس تحرير «نور=

فالدين هو الذي أرشد إلى مكارم الأخلاق، وهو الذي هذب الإنسان، ونقله من الوحشية البهيمية إلى الإنسانية، والرحمة، والرفق، والرقي في الحياة، فالأديان هي التي جاءت لخير البشر المحض، وهذبت النفوس الجامحة، وعلمت الناس طرق الحياة، وطريق الاجتماع وآدابه، ولها الفضل كله في تحسين حال المجتمع، ولولاها لكان الناس وحوشاً ضواري لما جُبلوا عليه من تنازع البقاء، والمنافسة، والتغالي في حب الذات، والاستيثار باللذات، وحب كل واحد أن يستولي على كل شيء.

فالأديان بردت كثيراً من حرارة هذه الشهوة البهيمية، والشره الحيواني، وأرشدت إلى خير المجتمع، وهو الاعتقاد بالمسؤولية أمام الله في اليوم الآخر، الذي تُجزى فيه كل نفس بما كسبت، وبإرشادها ترقى المجتمع البشري، وصار مجتمعاً إنسانياً، وجمعية رحمة وشفقة، وتعاون وأدب ونظافة وصحة وكمال، وما كان إلا مجتمع تواثب وتكالب وتطاحن.

والدين الإسلامي بالأخص، هو الذي أرشد إلى المبادىء الشريفة العالية، كالتسامح بين الأجناس والطوائف، وإغاثة الملهوف، وإعانة الضعيف، ونصر المظلوم، والوفاء بالعهود، وحرم كل ما يكون عليه

= الإسلام» أولاً و«مجلة الأزهر» ثانياً - بالنظر إلى القول الأخير من أقوالهما المضطربة - من هذا الفريق الثاني أيضاً وجُلُّ نقاشنا في هذا الكتاب سيتوجه إلى إبطال مزاعم الفريق الثاني لكونها أشبه بالحق مع بعدها عنه وكون خطرها على المتعلمين العصريين أشد، أما مزاعم الفريق الأول فبطلانها لا يحتاج إلى مزيد تنبيه، لظهور جهلهم بموقف الدين من العقل والعلم وموقف الفلاسفة الغربيين من كل هذه الأمور الثلاثة بأول فحص في كلماتهم. ألا يرى أن خصوم الدين عندما ادعوا التنافي بين الدين وبين العقل والعلم لا ينسون تقييد العلم بالعلم الحديث المثبت، وإن كانوا قد يطلقون القول في العلم بملاحظة أنه لا علم عندهم يعتد به غير العلم الحديث، والذين التزموا التقييد التزموه لما رأوا أن العقل لا يساعدهم في مناوأة الدين ولا يساعدهم أيضاً العلم القديم المبني على العقل المحض. فيظهر من هذا أن أهل الدين لا يعوزهم الدليل العقلي. وأنت ترى العلماء الإلهيين من المسلمين وغيرهم يسندون مسألة إثبات وجود الله إلى براهين عقلية، فمعارضوهم أعداء الدين لما علموا ذلك أغفلوا العقل وتشبثوا بأذيال العلم الحديث المبني على التجربة الحسية. فالجمع إذن بين العقل والعلم الحديث في مناوأة الدين خبط وخلط ظاهر من الفريق الأول.

التكالب، وحرم الظلم كلياً، وأوجب العدل على كل فرد فرد، وعلى المجموع، ولا أظن أنه ورد في دين مثل ما ورد فيه من الإيغال في العدل، ونبذ الظلم كلياً حتى أن الله حرمه على نفسه[1] وكلف النبي ﷺ أن يقوم بالعدل بنفسه، ثم أوجب عليه الشورى وهي مبدأ الديموقراطية، كما منع الإباحة المطلقة التي هي الخراب الكلي، وحرم الزنا، والاشتراك في الفروج، وجعل شأناً للملكية الشخصية التي تردع النفوس الشريرة عن التناحر، وقرر الأنساب، ومنع الأسلاب بغير سبب شرعي، وجعل الميراث بين الأقربين ذوي النفع والدفع وبين الزوجين.

والدين الإسلامي هو الذي حرم الخمر والربا، وجعل حدّاً للتمتع باللذات والشهوات، وللمنافسة حتى لا تصل إلى حد الإضرار بالغير، فقال: «**لا ضرر ولا ضرار**»[2]، وهو الذي أوجب الزكاة، وجعل للضعفاء حقّاً في

---

(١) جاء ذلك في حديث قدسي رواه مسلم، عن أبي ذر الغفاري رضي الله عنه عن النبي ﷺ فيما يرويه عن ربه عزَّ وجلَّ أنه قال: «**يا عبادي: إني حرمت الظلم على نفسي، وجعلته بينكم محرماً فلا تظالموا..**» الحديث.

(٢) هذه القاعدة لفظ حديث شريف حسن، رواه ابن ماجة والدارقطني، وغيرهما عن أبي سعيد الخدري وابن عباس وعبادة بن الصامت رضي الله تعالى عنهم مسنداً، ومالك في الموطأ مرسلاً.

والضِرار (بكسر الضاد) من ضره وضاره بمعنى، وهو خلاف النفع، كذا قاله الجوهري، فيكون الثاني على هذا تأكيداً للأول، لكن المشهور أن بينهما فرقاً فحمل اللفظ على التأسيس أولى من التأكيد، واختلف في الفرق على أقوال ذكرها ابن حجر الهيثمي في (شرح الأربعين النووية) أحسنها: أن معنى الأول: إلحاق مفسدة بالغير مطلقاً، ومعنى الثاني: إلحاق مفسدة بالغير على وجه المقابلة له، لكن من غير تقييد بقيد الاعتداء بالمثل والانتصار للحق، وهذا أليق بلفظ الضرار، إذ الفعال مصدر قياسي لفَاعَل الذي يدل على المشاركة.

القاعدة مقيدة إجماعاً بغير ما أذن به الشرع من الضرر، كالقصاص والحدود وسائر العقوبات والتعازير، لأن درء المفاسد مقدم على جلب المصالح، على أنها لم تشرع في الحقيقة إلا لدفع الضرر أيضاً.

(وانظر ما يتفرع على هذه القاعدة من أبواب الفقه مما كانت مشروعيته توقياً من وقوع الضرر في كتاب (شرح القواعد الفقهية) ص: ١٦٦ وما بعدها، للعلامة المحقق فقيه الشام أحمد بن محمد الزرقا ـ رحمه الله تعالى ـ).

مال الرأسماليين، وخفف ويلات الإنسانية، وأرشد إلى تزكية النفس، وتحريم الفواحش، واحترام الحقوق.

والدين الإسلامي بالأخص هو الذي زهد الناس في تقديس المادة وعبادتها من دون الله، ورغب في التوادد والتراحم، فهو دين حب ورحمة، لا دين مادة، وما أفسد المجتمع البشري إلا تقديس المادة، ونكران المسؤولية أمام الله، فلولا الشرائع لكان الخراب عاماً، ولما أمكنت هذه العمارة، وهذا النظام الموجود في العالم المؤسس على مكارم الأخلاق. ثم الشرائع هي التي أرشدت إلى مبادىء العلوم الرياضية والطبيعية والأدبية والأخلاقية، والاجتماعية، والطبية والصحية، والصنائع والحرف، والتجارة والعمارة.

وهي التي أرشدت إلى حفظ الصحة وإلى حفظ الذات، وأوجبت القصاص والحدود، والنظام كله.

وبالجملة فالأديان هي التي أنضجت العقول، فالعالم مدين للأديان ومضطر إلى الدين أكثر من اضطراره إلى العلم، فلو أن العالم كان له دين ولم يكن له هذه العلوم الطبيعية والميكانيكية التي فتنت البشر، وأوصلتهم إلى هذه الأسلحة الفتاكة التي لا رحمة فيها ولا هوادة، والتي أوجبت التكالب على الفتح والغزو، وعبادة المادة من دون كل إله، لكان حاله أحسن مما هو عليه الآن، وما وصل إليه بعد الحرب العظمى من القلق والاضطراب والجشع، وتهديد بعض الدول بعضاً، وهلع الأقوياء.

ولكن نعترف أيضاً بالحق فنقول: إن العالم لو تمسك كله بالدين وحده دون أن يلتفت للعلم، لكان جامداً، ولخالف سُنَّة الله الملحوظة من حركة الفلك، ولخالف ما أمر به الدين نفسه من العلم، ولا يصل إلى هذا الرقي من العمارة والتعارف والاكتشاف والاختراع المفيد من بعض وجوهه، كالاختراعات الطبية، وتقريب المواصلات وتقنين قوانين الحياة، والأمن والنظام، وزيادة إتقان ضبط الحقوق، وترقي الفلاحة والصنائع والفنون، والاكتشافات الكهربائية والبخارية وغير ذلك، فالعقل والعلم كملا ما بدأه الدين.

والعالم بلا دين كسيارة ليس لها حصار، فإنها تقرب المسافة ولكنها الخطر كله.

وهذا ما وقع الآن، حيث نبذ أكثر العالم الدين الحق والتقيّد به، وصار علمانياً نابذاً للأديان، عابداً للأصفر الرنّان، فبقي يسير دون حصار، ووقوعه في الهاوية إن بقي كذلك أمر لا شك فيه.

وقد عاقبه الله على نبذ الشرائع الإلهية من جنس عمله، فأوقعه في نبذ القانون الدولي العام، وأصبح العالم يتخبط في ظلمة لا نهاية لها وينتظر انفجار البركان الناري في كل دقيقة.

هذا ما أدت إليه هذه التجربة، وهي عقل وعلم بلا دين، والأنفع لنوع الإنسان في هذه الحياة إن أراد الحياة هو: أن يجعل لحرية العقل والعلم قيداً لا بد منه، وهو الدين المبني على عاطفة حب الإنسان والرفق والإحسان، الآمر بالمعاشرة بالمعروف، وأن يأمن الجار جاره، وأن يأمن الضعيف سطوة القوي، وأن يكون الناس في الحق سواء: ﴿وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَـَٔانُ قَوْمٍ عَلَىٰٓ أَلَّا تَعْدِلُوا۟﴾ [المائدة: ٨]، حتى ينال العدو قسطه من العدل كالصديق، والأمر بالوفاء فيكون القانون الدولي محترماً لكن من كل الدول العالمية بشرط أن تكون جدية مبنية على المساواة والمصلحة المتبادلة، وتكون العهود موفاة، والعدالة حرة.

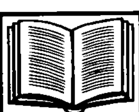
إن الدين ينهى عن الفحشاء والمنكر والبغي، ويأمر بالعدل والإحسان وإيتاء ذي القربى، فلا نجاح للعالم إلا بالتمسك بالدين، والتمتع بما في العقل والعلم من منافع ومزايا في حدود الدين.

ولنتمم الاستدلال على ما قررناه في الجواب فنقول: إذا تقرر لديكم أن العقل والدين والعلم إخوة أشقاء متعاضدون، وأن الأول من أصول الثاني، والثاني أصل الثالث.

***

- ١ -

كان هذا أول دليل على أن لا يعقل تعارضها وتعاندها، ونورد لكم أدلة أخرى أصولية وفروعية على ذلك، مقدماً أدلة أصول الدين ثم أصول الفقه، ثم أدلة الفقه، فأقول:



علم أصول الدين

- ٢ -

الإسلام دين الفطرة بنص القرآن: ﴿فَأَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفًا فِطْرَتَ ٱللَّهِ ٱلَّتِى فَطَرَ ٱلنَّاسَ عَلَيْهَا لَا تَبْدِيلَ لِخَلْقِ ٱللَّهِ ذَٰلِكَ ٱلدِّينُ ٱلْقَيِّمُ وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ ﴿٣٠﴾﴾ [الروم: ٣٠].

قال ابن جزي الأندلسي في تفسيره: ومعناه خلقة الله، والمراد به، دين الإسلام كأن الله خلق الخلق عليه، إذ هو الذي تقتضيه عقولهم السليمة، وإنما كفر من كفر لعارض أخرجه عن أصل فطرته[1]، كما

(١) إن الإنسان فُطِر في أصل خلقته على عرفان بالله تعالى، وهو ما تشهد به الأدلة الكثيرة، ولكن هذه الفطرة قد تأتي عليها عوامل تغشيها فتحجبها عن الوعي عند بعض الناس، وفي سبيل استرجاع الوعي بها يحتاج الأمر إلى جهد كسبي تزول به تلك الغشاوات الحاجبة. يقول الدكتور عبدالمجيد عمر النجار: «تتوافر الشواهد عديدة على أن الإيمان بالله فطرة خُلق الإنسان عليها، وأنها طبيعة فيه مثل سائر الطبائع التي لا تزايله في أصل وجوده، وإن انحرفت تعبيراته عنها بالقول أو بالسلوك، وتفسير ذلك أن الإنسان كما هو في جسمه خُلق على خصائص معينة لا تفارقه في كل أحواله، وهي المتمثلة في تركيباته البدنية وأمزجته المادية التي بها تتميز هويته الجسمية، وكما هو في طبيعته الوجدانية جُبل على غرائز وعواطف لا تتحول ولا تتبدل، فإنه أيضاً في خِلقته النفسية طُبع على عرفان بجملة من الحقائق على رأسها العرفان بالله تعالى، وكأنما تلك الحقائق قد صورت في النفس تصويراً يخالط أصل وجودها، وذلك على نحو يُشبه ما حفظت به أوصاف الإنسان وخصائصه في المورثات التي تتناقلها الأجيال، فيكون كل فرد من الناس يحمل في=

قال عليه السلام: «**كل مولود يولد على الفطرة فأبواه يهودانه أو ينصرانه**»[1].

❀ ❀ ❀

- ٣ -

مبدأ الإسلام تحرير الفكر الإنساني وجعله طليقاً ينظر في ملكوت الله، لاستنتاج المجهول من المعلوم، واكتشاف ما خفي عن الفهوم.

فالإسلام لا يمنع الفكر من إظهار مواهبه، والبحث فيما يرقي نوع الإنسان، والله خلق له ما في السماوات وما في الأرض جميعاً، ليتمتع بذلك، وبما انطوى عليه من عجائب الخلق، قال الله: ﴿أَوَلَمْ يَنظُرُوا فِي مَلَكُوتِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ [الأعراف: ١٨٥] وقال: ﴿أَوَلَمْ يَتَفَكَّرُوا﴾ [الروم: ٨] وقال: ﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَآيَاتٍ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ﴾ [الرعد: ٤]، وأمثالها، فلو كان الدين ضد العقل ضاغطاً له، محجراً عليه ما أمكن أن يعطيه هذه الحرية الواسعة في الملكوت لا في المالك ولا في صفات المالك، فليس له أن يعدو طوره كما سيأتي.

فلو قلنا: إن الدين فوق العقل أو العلم، لكنا جمعنا بين متناقضين نقول له: تفكر ثم إذا تفكر واستنتج منعناه وحجرنا عليه، هذا خلف.

❀ ❀ ❀

= خلاياه منذ بداية تكوينه خصائصه التي سيكون عليها طيلة حياته منحدرة إليه من آبائه، وإذا ذهبنا نبحث عن الشواهد لهذه الفطرية في الإيمان بالله، فإننا نجدها بينة بالتحليل في الذات النفسية للإنسان، وفي الذات الاجتماعية له عبر تاريخها الطويل، كما نلقى نصوص الوحي تؤيد ما يصل إليه العقل بهذا التحليل» (الإيمان بالله وأثره في الحياة) ٣٤ ـ ٣٥.

(١) أخرجه البخاري ١١٨/٢ و١٤٣/٦ ـ و١٢٥ ـ و١٥٣/٨، ومسلم ٥٣/٨، وأبو داود (٤٧١٤)، والترمذي (٢١٣٨)، والنسائي ٥٨/٤، ومالك (٩٩٥)، والحميدي (١١١١)، وأحمد ٢٥٣/٢ ـ و٤١٠ ـ و٤٨١.

- ٤ -

العقائد الإسلامية التي هي أهم شيء في التشريع الإسلامي استقرأناها فلم نجد عقيدة واحدة ضد العقل أو العلم، وإنما هي أقسام ثلاثة:

أ ـ عقيدة لا يستدل الإسلام عليها إلا بالعقل والبرهان القطعي، وهي: وجود الله، وعلماء السنة معترفون أنه لا يفيد في إثباتها إلا العقل[1]

---

(١) يقول بهذا المسلك سائر الأشاعرة والماتريدية والمعتزلة، كما يذهب إليه ابن رشد، وسائر الفلاسفة الإسلاميين، وخلاصته: أن معرفة الله تعالى مسلكها النظر العقلي القائم على الاستدلال، فما يرين على النفس من الأسباب الحاجبة للفطرة يكون السبيل إلى نقضها التفكر بالعقل في آيات الكون والنفس، وبذلك النقض تظهر الفطرة الإيمانية جلية، ويستعيد المتفكر الوعي بها بعدما كانت محجوبة، ومتمسك أصحاب هذا الرأي أمران أساسيان:

الأول: أن القرآن الكريم أرشد الناس إلى معرفة الله بطريق التدبر في الأنفس والآفاق، وحثهم على سلوك هذا الطريق، وشدد النكير على من فرط في معرفة الله بتنكبه عنه.

والثاني: أن العقل عام في الناس بحسب الخِلقة وذلك في الحد الأدنى الذي يُمكّن من النظر لاستنتاج العلة الخفية من المعلول الظاهر، ومهما وقع من اختلاف في تقدير مدى الطاقة العقلية في إدراك الحقيقة، فإن الاتفاق منعقد على هذا الحد من الإدراك القائم على العلية، وهو ما يفسره الأمر القرآني بالتدبر متجهاً إلى كافة الناس، ولو لم يكن ذلك القدر حاصلاً عند كافة الناس ما كان الخطاب القرآني عاماً فيهم.

والمقصود بالنظر الاستدلالي هو النظر المركب المتصف بالتحريز والتقرير والعمق الذي يسلكه أهل التخصص من العلماء والباحثين.

وإنما هو مطلق النظر الذي يدخل فيه النظر البسيط القائم على ظواهر المحسوس في استنتاج مباشر للعلة من معلولاتها الظاهرة، وأي نوع من النوعين تمت به معرفة الله بحسب استعداد الناظر فهو مجز، وهو مندرج ضمن مسلك النظر، وذلك ما نبه إليه الجرجاني في قوله: (والحاصل أن المعرفة (أي معرفة الله الحاصلة بالنظر) على وجهين: أحدهما فرض عين، وهو حاصل للعوام الذين قدروا على إيمانهم، والآخر فرض كفاية وهو حاصل لعلماء الأعصار) (شرح المواقف ١/١١٤).

وفي نفس هذا المعنى يقول ابن رشد في انتصاره لمسلك النظر على دلالتي العناية والاختراع: «تبين أن هاتين الطريقتين هما بأعيانهما طريقة الخواص، وأعني بالخواص العلماء، وطريقة الجمهور، وإنما الاختلاف بين المعرفتين في التفصيل، أعني أن=

دون النقل إذ هي أساس العقائد، وأول ما يلقى لكل تلميذ قبل إثبات النبوة والمعجزة، ولا معنى لإثبات وجود المرسِل - بالكسر - ببرهان يستند إلى أقوال المرسَل - بالفتح - إذ الرسول إنما يعلم صدقه بعد إثبات المعجزة التي شرطها التحدي، بأن يقول: أنا رسول الله ودليلي المعجزة، فيلزم إثبات وجود الله قبل المعجزة التي هي نفسها دليل عقلي أيضاً، أو طبيعي على خلاف فيها.

فهي عقيدة مستندة إلى البرهان العقلي المحض، ونحن نجد القرآن استدل عليها بذلك ﴿وَمِنْ ءَايَـٰتِهِۦ خَلْقُ ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ [الروم: ٢٢] في آيات أخر. قيل لعلي كرَّم الله وجهه: هل عرفت الله بمحمد أو عرفت محمداً بالله، فأجاب: لو عرفت الله بمحمد ما عرفته[(١)].

ب - وعقيدة يستدل عليها بالبرهانين العقلي والنقلي، كغناه تعالى، ومخالفته لخلقه.

ت - وعقيدة يستدل عليها بالبرهان النقلي كالسمع والبصر والكلام، ولكن البرهان العقلي لا يدفعها ولا يناقضها بل يسلمها، وإن لم يتفطن لإثباتها ببرهان قبل الشرع.

ولا يوجد القسم الرابع الموجود عند غيرنا، وهو عقيدة يثبتها الدين ولا يسلمها العقل، بل الدين الإسلامي نعى على الذين يثبتون هذا القسم وأبطله، وبين بشاعة تكليف العقل أن يعتقد ما دلت براهينه على نفيه، لذلك نجد القرآن ينعى على من يقول بالوثنية وبالحلول والاتحاد والتثليث، ويُبيّن بطلان ذلك بأدلة عقلية.

= الجمهور يقتصرون من معرفة العناية والاختراع على ما هو مدرك بالمعرفة الأولى المبنية على الحس، وأما العلماء فيزيدون على ما يدرك من هذه الأشياء بالحس ما يدرك بالبرهان، أعني من العناية والاختراع» (مناهج الأدلة: ١٥٥).

فيكون إذن مسلك النظر لمعرفة الله مسلكاً متاحاً لكافة الناس، وإن اختلفت أقدارهم في الدرجة التي يكون عليها النظر الاستدلالي.

(١) حل الرموز لعز الدين ابن عبدالسلام.

فبهذا صار العقل الركن الأعظم لأساس المعتقدات، فما أوجبه وجب اعتقاده، وما أحاله صار محالاً، وما جوزه كان جائزاً.

❊ ❊ ❊

- ٥ -

وجدنا القرآن يستدل بدلائل العقل البرهانية على العقائد الثابتة بالسمع أيضاً، قال تعالى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ [الأنبياء: ٢٢]. وهذا برهان عقلي على وحدانية الله تعالى، واستدل إبراهيم عليه السلام بذلك أيضاً، قال تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ نُرِىٓ إِبْرَٰهِيمَ مَلَكُوتَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَلِيَكُونَ مِنَ ٱلْمُوقِنِينَ ﴿٧٥﴾ فَلَمَّا جَنَّ عَلَيْهِ ٱلَّيْلُ رَءَا كَوْكَبًا قَالَ هَٰذَا رَبِّى فَلَمَّآ أَفَلَ قَالَ لَآ أُحِبُّ ٱلْءَافِلِينَ ﴿٧٦﴾ فَلَمَّا رَءَا ٱلْقَمَرَ بَازِغًا قَالَ هَٰذَا رَبِّى فَلَمَّآ أَفَلَ قَالَ لَئِن لَّمْ يَهْدِنِى رَبِّى لَأَكُونَنَّ مِنَ ٱلْقَوْمِ ٱلضَّآلِّينَ ﴿٧٧﴾ فَلَمَّا رَءَا ٱلشَّمْسَ بَازِغَةً قَالَ هَٰذَا رَبِّى هَٰذَآ أَكْبَرُ فَلَمَّآ أَفَلَتْ قَالَ يَٰقَوْمِ إِنِّى بَرِىٓءٌ مِّمَّا تُشْرِكُونَ ﴿٧٨﴾﴾ [الأنعام: ٧٥، ٧٨] ﴿وَتِلْكَ حُجَّتُنَآ ءَاتَيْنَٰهَآ إِبْرَٰهِيمَ عَلَىٰ قَوْمِهِۦ﴾ [الأنعام: ٨٢]، فسماها حجة يثبت بها الحق وهي دليل عقلي محض.

وبيانه أنه نظر طلوع الكواكب وغروبها، فوجدها على نظام مضبوط في غاية الدقة لا ينتقض، مطابق لمصلحة الخلق، فأيقن أنه لا يمكن أن يكون اتفاقاً، ولا عن طبيعة غير عاقلة، وغير حكيمة، بل لا يصدر إلا عن قوي قاهر مستبد بملكه وحده، حكيم عليم، وهذا لعمري أعجب دليل على تلك العقائد لا سبيل إلى رده ولا التشكيك فيه، ولا مندوحة لعاقل عن تسليمه، وهو أحسن برهان يقيمه المسلم على وجود الله ووحدانيته، وحكمته سبحانه، وهو ما ظهر لي، وأنا القاصر في تقرير الآية، وهو مغن عما لكثير من المفسرين والمناطقة والمتكلمين الفخر الرازي وغيره الذين جعلوه من الاستدلال بالتغير على الحدوث[١].

---

(١) وقد تبين أن طلوع الشمس وأفولها ناشئان عن حركة الأرض ولا تغير يلحق الشمس من ذلك، ولا حتى من كسوفها على ما هو الرأي السائد في عصرنا، ولا يسوغ لنا أن نحمل احتجاج إبراهيم وهو نبي الله على فكرة قابلة للتغير، وقد سماه القرآن حجة. =

ونزيد بياناً فنقول: هذه العوالم العظيمة والأجرام العلوية والسفلية التي عالمنا الشمسي بأرضه وقمره وشمسه ودراريه السيارة وغيرها، بالنسبة إليه كذرة من رمل القطر المصري، كما قال بعض منجمي العصر، كلها عوالم منظمة تحار الأفكار في نظمها، بل تحار الأفكار في تكوين جسم آدمي أو حيوان واحد منها الذي هو ذرة من ذرات عالمنا.

أهذا يكون حدث اتفاقاً؟ أهذا أحدثته طبيعة لا تعقل ولا تدرك؟ كلا، بل ذلك تقدير العزيز العليم، وتدبير قوي قاهر عليم، علماً لا يكيف، ولا يوصل لكنهه، حكيم حكمة باهرة، والصنعة دليل الصانع.

نظرت مرة إلى بعوضة وتأملت في إيداع روح في جسمها الدقيق، وفيه بصر وشم وذوق وإدراك تبحث به عما يقيم أودها، ويدفع ضررها، وتهجم على الآدمي الذي هو أعظم منها بمئات المرات، فتجعله فريسة لها وتتمكن من جعله قوتاً لحياتها، ثم إذا دافعها أدركت قوة دفاعه فهربت وتمكنت من دفع هجومه عليها، وربما قدر لها فكانت قاتلة له وهو لم يقدر عليها بشيء ولو كان معتزلياً يخلق أفعاله بزعمه.

أيوجد حكيم في هذا العالم يقدر على تكوين مثل هذا الخلق الحقير، كلا ولو وجد لعبد من دون الله، ومن شدة ظهور حكمة الله وقدرته تعمى بصائر فتنكر وجوده أو وحدانيته أو ألوهيته أو علمه أو غير ذلك من صفاته.

وفي كل شيء له آية ... تدل على أنه الواحد
ومن عجب أن الظهور خفاء

❋ ❋ ❋

- ٦ -

القرآن أرشد إلى الاستدلال بالعقل ونتائج العلم، فهو الذي جعلهما

= فالقرآن يجب أن لا يفسر إلا بالمعاني الخالدة، ولم يقع قط في وهم إبراهيم ألوهية شمس ولا كوكب حتى يثبت حدوثها، بل كلامه على الاستفهام الإنكاري وبيان عقيدة الحق لقومه بدليل واضح - المؤلف -.

عوناً له فكيف ينكرهما، أو يكون ضدهما؟ ﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَآيَٰتٍ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ﴾ [الرعد: ٤] ومعلوم في الأصول أن تعليق الحكم بالوصف المناسب يشعر بالعلية. ومثلها: ﴿وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّآ أُوْلُواْ ٱلْأَلْبَٰبِ﴾ [آل عمران: ٧] أي: العقول. ﴿وَمَا يَعْقِلُهَآ إِلَّا ٱلْعَٰلِمُونَ﴾ [العنكبوت: ٤٣].

❊ ❊ ❊

- ٧ -

استدل القرآن بالأدلة العقلية على البعث والنشور، قال تعالى: ﴿وَنُنشِئَكُمْ فِي مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴿٦١﴾ وَلَقَدْ عَلِمْتُمُ ٱلنَّشْأَةَ ٱلْأُولَىٰ فَلَوْلَا تَذَكَّرُونَ ﴿٦٢﴾﴾ [الواقعة: ٦١، ٦٢].

وهذا استدلال بقياس البعث على النشأة الأولى من العدم من باب القياس الأخروي وهو من الأدلة العقلية.

❊ ❊ ❊

- ٨ -

استدل أيضاً على المجازاة في الآخرة ﴿أَفَحَسِبْتُمْ أَنَّمَا خَلَقْنَٰكُمْ عَبَثًا وَأَنَّكُمْ إِلَيْنَا لَا تُرْجَعُونَ ﴿١١٥﴾﴾ [المؤمنون: ١١٥] وهذا استدلال عقلي بمعنى أنه لو لم تكن مجازاة في الآخرة مع وجود التواثب والتظالم في الدنيا، والله حرم الظلم على نفسه وعلى عبيده، لكان سبحانه عابثاً في خلقهم، والله منزه عن العبث.

❊ ❊ ❊

- ٩ -

قال تعالى: ﴿وَمَن يَدْعُ مَعَ ٱللَّهِ إِلَٰهًا ءَاخَرَ لَا بُرْهَٰنَ لَهُۥ بِهِۦ فَإِنَّمَا حِسَابُهُۥ عِندَ رَبِّهِۦٓ﴾ [المؤمنون: ١١٧] دلت الآية على أن ثبوت الألوهية لا بد له من

برهان، لا جائز أن يكون نقلياً لعدم قيام حجة به على خصم لا يقر بالنقل فتعيّن أنه عقلي.

وهل يتصور أن يستدل القرآن بالحجج العقلية ثم ينكر العقل، ذلك ما لا يمكن، كل من توهم من الدين ومن القرآن شيئاً من هذا فإنما هو غلط وقع له في المقدمات لم يهتد لوجهه.



- ١٠ -

تتبعنا حجج القرآن ضد الفرق قبل الإسلام من وثنيين ومسيحيين وغيرهم فوجدناها كلها عقلية أو حسية، فدللنا بذلك على أن مبدأ القرآن اعتبار ما دلَّ عليه العقل دلالة قطع، وما دلَّ عليه العلم وأيَّده الحس، وأن هذا أصل من أصوله فكيف يكون ضد العقل والعلم؟

❋ ❋ ❋

- ١١ -

إن من قواعد الدين الإسلامي وجوب حفظ العقل، ولذلك حرم المسكر بل من العلماء من حكى إجماع الملل كلها على ذلك.

أوجب حفظ العقل، فكيف لا يعتبر ما دلَّ عليه العقل دلالة قطعية إذ العقل مقصود لنتائجه.

❋ ❋ ❋

- ١٢ -

قال البيضاوي في مواد الحجج من المراصد: إن الحجة لا تكون نقلية محضة ولا تتصور أبداً إذ لا بد لها من صورة ومادة، فصورتها عقلية لا

لا مدخل للنقل فيها، ومادتها يتوقف صدقها على العقل، فالنقلي المحض محال).

وإذا كان للعقل دخل في كل حجة فكيف ينكر الدين ما دلَّ عليه العقل دلالة قطعية وهو مملوء بالحجج؟

❋ ❋ ❋

- ١٣ -

إن فلاسفة العصر بنوا فلسفتهم على أصول ثمانية، وحين تأملناها وجدنا من القرآن مأخذها.

أ - الحق لا يتعدد ولا يختص بزمان: وفي القرآن: ﴿فَمَاذَا بَعْدَ ٱلْحَقِّ إِلَّا ٱلضَّلَٰلُ﴾ [يونس: ٣٢].

ب - الحقائق بحر خضم لم يصل الإنسان إلا إلى جرعة منه: وفي القرآن: ﴿وَمَآ أُوتِيتُم مِّنَ ٱلْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [الإسراء: ٨٥] وفيه: ﴿فَلَآ أُقْسِمُ بِمَا تُبْصِرُونَ ﴿٣٨﴾ وَمَا لَا تُبْصِرُونَ ﴿٣٩﴾﴾ [الحاقة: ٣٨، ٣٩] وفيه: ﴿وَكَأَيِّن مِّنْ ءَايَةٍ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ يَمُرُّونَ عَلَيْهَا وَهُمْ عَنْهَا مُعْرِضُونَ ﴿١٠٥﴾﴾ [يوسف: ١٠٥] وفيه: ﴿وَمَا يَعْلَمُ جُنُودَ رَبِّكَ إِلَّا هُوَ﴾ [المدثر: ٣١].

كل هذه الآيات تدل على عظمة الوجود أعظم مما صورته الأديان غير الإسلام، وتدل على تطلب فهم تلك العظمة وعلى الانتفاع منها بالاستكشاف والاختراع، وعدم الوقوف عند حد.

ج - العلم رأس مال الحياة البشرية: فيجب تنميته، وفي القرآن: ﴿وَقُل رَّبِّ زِدْنِى عِلْمًا﴾ [طه: ١١٤].

د - الإنسان خلق قادراً على استخدام الطبيعة في مصلحته: فيجب أن يَجِدَّ في رفاهيته وراحته، وفي القرآن: ﴿وَسَخَّرَ لَكُم مَّا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ جَمِيعًا مِّنْهُ﴾ [الجاثية: ١٣] وفيه: ﴿إِنَّكَ كَادِحٌ إِلَىٰ رَبِّكَ كَدْحًا فَمُلَٰقِيهِ﴾ [الانشقاق: ٦].

هـ - العلم قوة لا تعدلها قوة وسلاح: متفوق على كل سلاح، فمن

علم وعمل فاز على من لم يعمل ولو علم وفي القرآن: ﴿وَقُلِ ٱعْمَلُوا۟﴾ [التوبة: ١٠٥] وفيه: ﴿هَلْ يَسْتَوِى ٱلَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [الزمر: ٩].

و ـ **الطبيعة هو الكتاب العملي**: الذي يؤخذ عنه ما يصلح لهدايتنا إلى الحقائق المشاهدة، وفي القرآن: ﴿قُلْ سِيرُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ فَٱنظُرُوا۟﴾ [العنكبوت: ٢٠] وفيه: ﴿قُلِ ٱنظُرُوا۟ مَاذَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ [يونس: ١٠١].

ز ـ **ما أضل الإنسان إلا الخيال**: وإعطاء الظن حق الحكم على كل شيء من غير تمحيص وفي القرآن: ﴿وَمَا يَتَّبِعُ أَكْثَرُهُمْ إِلَّا ظَنًّا إِنَّ ٱلظَّنَّ لَا يُغْنِى مِنَ ٱلْحَقِّ شَيْـًٔا﴾ [يونس: ٣٦]، وفيه: ﴿وَإِن تُطِعْ أَكْثَرَ مَن فِى ٱلْأَرْضِ يُضِلُّوكَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ إِن يَتَّبِعُونَ إِلَّا ٱلظَّنَّ وَإِنْ هُمْ إِلَّا يَخْرُصُونَ ﴿١١٦﴾﴾ [الأنعام: ١١٦]، وفيه: ﴿بَلْ قَالُوٓا۟ إِنَّا وَجَدْنَآ ءَابَآءَنَا عَلَىٰٓ أُمَّةٍ وَإِنَّا عَلَىٰٓ ءَاثَٰرِهِم مُّهْتَدُونَ ﴿٢٢﴾﴾ [الزخرف: ٢٢].

ح ـ **كل فكر وإن جَلَّ قائله يجب أن يعرض على محك النقد العلمي المدقق**: وعلى التجربة الحسية، فما وافق الواقع فهو علم، وما لم يتحقق اعتبر في صف الظنون أو الأوهام، وفي القرآن: ﴿قُلْ هَاتُوا۟ بُرْهَٰنَكُمْ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ﴾ [البقرة: ١١١]، وفيه: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌ﴾ [الإسراء: ٣٦]، فالقرآن من أصوله ذم التقليد، والأخذ بالامتحان والنقد، والوقوف على الحقائق، وخلع ربقة الأوهام.

فتبيَّن لك من هذا، أن قواعد الفلسفة العصرية كلها مأخوذة من القرآن، فكيف يقال إن الدين ضدها؟.

❊ ❊ ❊

ـ ١٤ ـ

لا تجد الإسلام يكلفك أن تعتقد ما هو ضد ما تحس وما تتعقله يقيناً، وعقائده مقبولة، في غاية السهولة، ليس فيها لغز ولا رمز ولا إيهام كما يوجد في عقائد غيره من الملل، بل عقائده مُبيِّنة واضحة، والدين دين الأميين وتجد غيره من الأديان غير خال من ذلك.

فالوثني يصور صورة بيده من حجر أو حلواء ثم يعبدها، ويطلب منها خيره أو يدفع بها ضره، ثم يأكل الحلواء ويكسر الحجر، وكل عقائده لغوز ورموز لا حل لطلاسمها إلى الأبد.

وتجد البوذي بل والمسيحي تكلفهما الكنيسة باعتقاد التثليث أو الحلول والاتحاد، ولم يقم لهما عليه برهان، بل المسيحي تكلفه الكنيسة أن يعتقد في خبز يأكله أنه لحم المسيح الذي رفع إلى السماء منذ قرون، وهي تحرم أكل لحوم الأدميين، وأن يعتقد في خمر يشربه أنه دم المسيح أيضاً وهو قد خبز الخبز بيده وعصر الخمر بيده.

وكلفته باعتقاد ألوهية المسيح مع اعتقاد أنه بشر مولود يأكل ويشرب ويحتاج إلى ما يحتاج إليه الإنسان، وأنه وجد بعد أن لم يكن، وأنه ولدته مريم، وأنه ولد الله (تعالى عن ذلك).

وبالجملة تكلفه باعتقاد المتناقضات المستحيلات اعتقاداً جازماً لا يرتاب فيه، فهل ذلك ميسور...؟.

والمسلم في راحة من حمل هذه الأثقال، بل نقول قد أوجب الأشعرية اعتقاد تنزيه الله عن الجهة، فإذا وجد قاصر العقل ضيق الفكر، لا قدرة له على فهم هذه العقيدة، واعتقد الجهة فإنه معذور بالعجز كما وقع للأَمَة التي سألها النبي ﷺ: «**أين الله؟**» فقالت: في السماء. فقبل إسلامها، وحديثها في الصحيحين.

❊ ❊ ❊

- ١٥ -

مدار عقائد الإسلام على تنزيه الله عما لا يليق بمقام الألوهية، وعدم التعطيل بأن نثبت له تعالى الصفات التي أثبتها النقل وسلمها العقل.

ثم إنا وجدنا آيات دلت على التنزيه ﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ﴾ [الإخلاص: ٤] ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ [الشورى: ١١] ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِهِۦ عِلْمًا﴾

[طه: ١١٠] ﴿هَلْ تَعْلَمُ لَهُ سَمِيًّا﴾ [مريم: ٦٥]، ووجدنا آيات أكثر منها عدداً[(١)] دلت على التشبيه ﴿الرَّحْمَٰنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَىٰ ۝٥﴾ [طه: ٥]، ﴿يَخَافُونَ رَبَّهُم مِّن فَوْقِهِمْ﴾ [النحل: ٥٠] ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ﴾ [الحديد: ٤]، ﴿أَأَمِنتُم مَّن فِي السَّمَاءِ أَن يَخْسِفَ بِكُمُ الْأَرْضَ﴾ [الملك: ١٦] ﴿أَنِ اصْنَعِ الْفُلْكَ بِأَعْيُنِنَا﴾ [هود: ٣٧]، ﴿لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾ [ص: ٧٥] ﴿وَالسَّمَاوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ﴾ [الزمر: ٦٧]، في آيات أخر.

لما تعارضت الأدلة السمعية فزع العلماء إلى العقل وجعلوه حكماً، فتصفح أدلة التشبيه فوجدها نفسها تعارضت، فما دل على جهة العلو عارضه ما دل على المعية أو الأمام، وما جاز على نصوص الجهة جاز على النصوص الدالة على الجوارح إذ الكل تشبيه[(٢)] فسقط ما دلت عليه من الظاهر التشبيهي المنافي للتنزيه وبقي ما دلَّ على التنزيه على نصوصيته والعقل عاضد له[(٣)].

إذ العقل يحيل أن يكون الإله الذي خلق العالم والزمان والمكان والأجرام وعوارضها، الأزلي الأبدي، القائم بنفسه، الغني عن غيره الذي لم يكن من شيء ولا عن شيء، موصوفاً بما يخالف ذلك من التشبيه الدال على الحدوث والافتقار، وإذا أحال ذلك فقد حكم برجحان آيات التنزيه على التشبيه، وأوجب عدم اعتقاد ما أفاده ظاهر هذه من التشبيه.

ثم لك أن تفوض وأن تؤول حسب مشربك، فالعقل لا يوجب هذا ولا ذاك، فأدلة العقل مقدمة عند علماء الكلام على ما تدل عليه ظواهر الأوضاع العربية، إذ أدلة العقل يقينية[(٤)] والأوضاع ظنية، لأن الآيات الدالة

---

(١) هذا هو الواقع خلافاً لقول ابن خلدون في المقدمة إن آيات التنزيه أكثر ـ المؤلف ـ.

(٢) بهذا التحرير تعلم ما وقع لابن القيم في إعلام الموقعين ٣/٣٧٠، وبهذا يمكنك التخلص أيضاً مما وقع للذهبي في كتابه العلو، فانظرهما ـ المؤلف ـ.

(٣) أعني الجهة الحسية ـ المؤلف ـ.

(٤) بهذا الجواب تعلم دفع ما أطال به الذهبي في كتابه العلو مما يخالف هذا فانظره ـ المؤلف ـ.

على التشبيه ليست دلالتها صريحة وإنما هي ظاهرة تقبل التأويل فهي ظنية الدلالة، واليقين مقدم على الظن بإجماع العقلاء كما سبق.

❊ ❊ ❊

- ١٦ -

نجد في القرآن والسنة آيات وأحاديث دلت على قواعد من العلوم العقلية المحضة، فلسفية طبيعية وهندسية وفلكية وغيرها، تُرشد إلى حقائق الكون، وأدوار الطبيعة، وأدوار حياة الإنسان إلى غير ذلك، مما يبهت الناظر ويستوقف الخاطر.

أ - كآية: ﴿وَأَرْسَلْنَا ٱلرِّيَـٰحَ لَوَٰقِحَ﴾ [الحجر: ٢٢] الدالة على إلقاح الأنثى بالذكر من النبات، عرف العرب هذا من القرآن منذ بضعة عشر قرناً، وما اكتشفته العلوم الطبيعية إلا حديثاً.

ب - آية: ﴿ٱنطَلِقُوٓاْ إِلَىٰ ظِلٍّ ذِى ثَلَـٰثِ شُعَبٍ ﴿٣٠﴾﴾ [المرسلات: ٣٠] إشارة إلى قاعدة هندسية.

ج - آية: ﴿أَوَلَمْ يَنظُرُواْ فِى مَلَكُوتِ ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَمَا خَلَقَ ٱللَّهُ مِن شَىْءٍ﴾ [الأعراف: ١٨٥] إشارة إلى الاستفادة من علوم الفلسفة الطبيعية.

د - آية: ﴿إِنَّ فِى خَلْقِ ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَٱخْتِلَـٰفِ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ﴾ [آل عمران: ١٩٠] إشارة إلى النظر في علم الهيئة والفلك والتعديل.

هـ - آية: ﴿إِنَّ فِى خَلْقِ ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَٱخْتِلَـٰفِ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ وَٱلْفُلْكِ ٱلَّتِى تَجْرِى فِى ٱلْبَحْرِ بِمَا يَنفَعُ ٱلنَّاسَ وَمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مِن مَّآءٍ فَأَحْيَا بِهِ ٱلْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وَبَثَّ فِيهَا مِن كُلِّ دَآبَّةٍ وَتَصْرِيفِ ٱلرِّيَـٰحِ وَٱلسَّحَابِ ٱلْمُسَخَّرِ بَيْنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ لَـَٔايَـٰتٍ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ ﴿١٦٤﴾﴾ [البقرة: ١٦٤]، إشارة إلى النظر في علوم البحر والحوادث الجوية، وعلم النبات والحيوان وغير ذلك.

و - وقوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ أَنۢبَتَكُم مِّنَ ٱلْأَرْضِ نَبَاتًا ﴿١٧﴾﴾ [نوح: ١٧] وقوله: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا ٱلْإِنسَـٰنَ مِن سُلَـٰلَةٍ مِّن طِينٍ ﴿١٢﴾ ثُمَّ جَعَلْنَـٰهُ نُطْفَةً فِى قَرَارٍ

مَّكِينٍ ﴿١٣﴾ ثُمَّ خَلَقْنَا ٱلنُّطْفَةَ عَلَقَةً فَخَلَقْنَا ٱلْعَلَقَةَ مُضْغَةً فَخَلَقْنَا ٱلْمُضْغَةَ عِظَٰمًا فَكَسَوْنَا ٱلْعِظَٰمَ لَحْمًا ثُمَّ أَنشَأْنَٰهُ خَلْقًا ءَاخَرَ﴾ [المؤمنون: ١٢ - ١٤] بيَّنت الآيتان أطوار الإنسان قبل الرحم وفي الرحم حيث كان جماداً ثم نباتاً ثم حيواناً ثم إنساناً ﴿فَتَبَارَكَ ٱللَّهُ أَحْسَنُ ٱلْخَٰلِقِينَ﴾ [المؤمنون: ١٤] ويتعلق بالآية فوائد من علم التشريح وغيره.

ز - آيـــة: ﴿ٱللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن ضَعْفٍ ثُمَّ جَعَلَ مِنۢ بَعْدِ ضَعْفٍ قُوَّةً ثُمَّ جَعَلَ مِنۢ بَعْدِ قُوَّةٍ ضَعْفًا وَشَيْبَةً﴾ [الروم: ٥٤] رتبت مراحله بعد الولادة إلى الوفاة.

ح - آية: ﴿كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةًۢ بَيْنَ ٱلْأَغْنِيَآءِ مِنكُمْ﴾ [الحشر: ٧] أخذوا منها قواعد من علم الاقتصاد السياسي، وكل هذه الآيات وغيرها إذا راجعت التفاسير، وما أخذه علماء الإسلام منها، مما يطول بنا تتبعه، وجدتها منبهة إلى الاستفادة من العلوم العقلية، والاستعانة بها على فهم الحياة، مع الاستدلال بها على صميم المعتقدات، وكل ذلك دليل اعتبار الدين للعقل والعلم، واعتضاده بهما، وكيف لا؟ والقرآن يقول: ﴿وَمَن يُؤْتَ ٱلْحِكْمَةَ فَقَدْ أُوتِىَ خَيْرًا كَثِيرًا﴾ [البقرة: ٢٦٩] ويجب علينا أن نقف عند حَدِّ ما يدل عليه الأسلوب العربي الذي نزل به، وأن نتمسك بالحقائق، ممسكين عن السباحة في بحر الخيال، متحققين أن القرآن قد يدَّخر الله فيه للمتأخرين ما لم يصل إليه المتقدمون.

❊ ❊ ❊

- ١٧ -

أخذ علماؤنا علوماً عقلية وضموها إلى علوم الدين، كالحساب، والهندسة، وتخطيط البلدان، ومسح الأرضين، والاقتصاد السياسي وغير السياسي، وعلم الطب والصيدلة، والنجوم والتعديل، وكل ما يفيدنا في حياتنا، ويتوقف عليه أمر من أمور ديننا أو دنيانا، فالحساب صار جزءاً من علم الفرائض (التركات) الذي يروى فيه أنه نصف علم الشرع، والقرآن

اعتبره أيضاً، قال: ﴿لِتَعْلَمُوا عَدَدَ السِّنِينَ وَالْحِسَابَ﴾ [الإسراء: ١٢] ومن لم يتقن الحساب لم يتقن قسم التركات، وإيصال كل ذي حق حقه، ومن لم يعرف مسح الأرض والهندسة لم يكن قساماً، ولا أن يصلح كاتباً للخراج، ومن لم يكن طبيباً لم يصلح أن يشهد في العيوب، وقيس الجراحات والتدميات إلى غير ذلك.

فكل علم يتوقف عليه وظيف من الوظائف الشرعية، أو أمر من أمور الدين، صار من جملة علوم الشرع، إذ الوسائل تعطى حكم مقصدها إذا تعينت طريقاً للمقصد بل تعلمه صار من جملة العبادات، ولكونه وسيلة إلى مقصد أعطي حكم ذلك المقصد من وجوب كفائي أو عيني أو ندب[١].

فأكثر العلوم العقلية صارت من العلوم الشرعية، فكيف يكون الدين ضد العلم؟ أم كيف ينكر مسلم تعلم هذه العلوم وهي من الفروض الدينية؟ وتسميتها علوماً حديثة تسامح، لأن جلها وجد قبل الإسلام، إنما الذي يحق أن يسمى علوماً حديثة، ما اخترعه الأوروبيون والأمريكيون بعد نهضتهم الأخيرة.

كما فعل غيرهم من الأمم قبلهم، فالإسلام اخترع ما اخترعه قبلهم، واخترع قبله غيره أيضاً يونان وغيرهم، فأخذه الإسلام وهذبه ونماه.

فالعلوم العقلية ملك مشاع بين الأمم، كل عمل فيه ما قدر له، وأعانته عليه الظروف، نعم المسلمون وبالأخص العرب منهم كان همهم بالعلوم الأدبية أكثر من غيرها، لترقية النوع الإنساني، وإخراجه من ظلمات الجهل والأخلاق الفاسدة، والأوهام، والضلالات التي تعوقه عن الرقي، وبالعلوم الرياضية.

وكان اعتناء أوروبا بالعلوم الطبيعية والميكانيكية ونحوها، ولها أيضاً

---

(١) انظر شراح خليل ـ لدى قوله في الجهاد كالقيام بعلوم الشرع، وانظر إحياء الغزالي وغيرها.

فضل عظيم في ذلك، وإن أدى كثير منه إلى هلاك النوع الإنساني وكان ضد الإنسانية.

ولكن الذي مهد السبيل لذلك هي العلوم التي مهدها الإسلام من أدبية ورياضية، واحتفظ بأمانتها.

فالإسلام مهد الأرض وزرع، وغيره نمى الزرع وحصد، وكل ما زادته أوروبا أو غيرها يتعين علينا معرفته وإلا كنا مخلين بواجب ديني.

❋ ❋ ❋

- ١٨ -

أكثر العلماء اختصاصاً بعلوم الدين، هم فلاسفة المسلمين الذين اشتغلوا بالعلوم العقلية، وخدموها خدمةً جلى، مثل أبي يوسف يعقوب الكندي أعظم فلاسفة العرب والإسلام، ثم الغزالي والرازي وسعد الدين التفتزاني وابن رشد الحفيد، ويطول بنا تعدادهم.

وما سبب ظهور الأشعري[١]، وتمذهب أكثر الأمة بمذهبه والانتساب

---

(١) كان الأشعري، وهو في صفوف المعتزلة، يرى أن العقل قادر على كشف الحقيقة وإدراكها، ولما اصطدم بصعوبات دينية عجز العقل عن تذليلها قرر أنه **أداة للفهم**، لكن سلطته لا تمتد إلى الحقائق الإلٰهية فمال إلى السنة ودعا إلى الإيمان **والتقيد بالنصوص**، وأعلن أن مقدرة العقل محدودة مخالفاً بذلك المعتزلة وهادماً الأسس التي شيدت عليها، فالعقل في نظره خادم للشريعة.

وكان قد اطلع على مذاهب الفرق والبدع المتعددة، فاختار منها ما ظن التوفيق بينه وبين السُّنة والكتاب ممكناً لظنه أن ممثلي المذاهب «لا يختلفون في الأصول وإنما اختلافهم في الفروع» فاجتمعت لديه آراء مختلفة المصادر سبكها في قالب عقله ودينه، فأخرج منها **مذهباً معتدلاً** يمت إلى كل الفرق.

وكان أسلوبه في رده على خصومه ومناقشتهم هو **أسلوب المتكلمين** الحافل بالقياسات العقلية، لكن المعتزلة كانوا يرفضون كل الأحاديث، ويأبون الاستناد إليها إباءً مطلقاً، لذلك أنكر عليهم فريق من المدققين الحق في أن يسموا متكلمين، والأشعري سلم بصحة كثير منها، وناقش مناظريه في نحو أربع وعشرين قضية يتعلق معظمها بالمسائل الإلٰهية. =

له إلا لطول باعه في الفلسفة التي بها استعان على هدم أصول الاعتزال، فلو لم يكن الدين معتبراً للعقل وعلومه ما كان أشد الناس اختصاصاً بهما أشدهم اختصاصاً به.

لم يأنف المسلمون عن أخذ العلوم العقلية حتى عن الأمم المقهورة لهم، مثل الفرس والهند والرومان واليونان، أخذوا كل فلسفة وجدوها عند غيرهم فهذبوها، وهم الذين أحيوا فلسفة اليونان بعد دروسها بقرون،

= - **منزلته وتأثيره:**

إذا كانت وفرة خصوم المرء والمتجندين لمنافسته تدل غالباً على سمو منزلته، فالأشعري خاصمه جمع حافل من رجال الفكر فنال منهم، وتألب عليه زعماء البدع فلاشى بدعهم، وأنعش السنة بما كان يغذيها به من انتصارات متوالية.

قال أبو بكر الصيرفي: «كان المعتزلة قد رفعوا رؤوسهم حتى أظهر الله الأشعري فجحرهم في أقماع السمسم» وقال ابن عساكر مستنداً إلى أبي القاسم القشيري: «اتفق أصحاب الحديث أن الأشعري كان إماماً من أئمة أصحاب الحديث، ومذهبه هو مذهب أصحاب الحديث، تكلم في أصول الديانات على طريقة أهل السنة ورد على المخالفين من أهل الزيغ والبدع، وكان على المعتزلة والروافض والمبتدعين من أهل القبلة والخارجين على الملة سيفاً مسلولاً، ومن طعن فيه أو لعنه أو سبه فقد بسط لسان السوء في جميع أهل السنة».

ولسمو منزلته وعمق تأثيره تجاذبه أصحاب المذاهب، وادعى كل منهم أنه نشأ على مذهبه، تجاذبه الشافعيون والمالكيون والحنابلة.

ومن الدلائل على سمو منزلته، كثرة تلاميذه وأتباعه، وأشهرهم أبو الحسن الباهلي، والباقلاني، والجرجاني والقشيري، والجويني الملقب بإمام الحرمين، والغزالي، وكلهم من أبناء فارس، وهؤلاء جميعاً من أعلام الفكر والذين نهجوا نهجه، وردوا على مناوئيه، ونشروا تعاليمه، وانتشر مذهبه بعد مماته، انتشاراً كبيراً في العراق وسورية.

واشتد نحو سنة ١٠٦٠هـ، حقد خصومه المغالين في التمسك بالتقليد ونسبوا إليه الكفر، وحملوا السلطان طغرل بك السلجوقي على اضطهاد الأشعريين مستعينين بالوزير عماد الملك الكندري الميال إلى المذهب الحنبلي فجعل من الأشعرية قبل الخطبة فرضاً لأن فيها عناصر فلسفية، وتعصب عليها واضطهدها علماءها.

لكن ليل الاضطهاد القصير عقبه فجر منير، فقد توفي السلطان وخلفه ابنه ألب أرسلان، واتخذ له وزيراً نظام الملك فخلف الكندري، ومنع اللعنة وأكرم رجال الأشعرية وقرب علماءها، وبنى لهم مساجد ومدارس، وأنشأ الجامعة النظامية في بغداد.

ونشروها في نفس أوروبا، ولولاهم لضاعت، ولو ضاعت ما أمكن أوروبا أن تنهض هذه النهضة إلا بعد قرون من زماننا هذا.

فالدين الإسلامي لا يناهض الفلسفة الحقيقية المفيدة غير الوهمية، ولا يمنع منها من له باع في علوم الديانة وتمكن منها، نعم يمنع من الفلسفة من لم يعرف علم الدين، ولا تمرن به، أو من كان ناقص الذكاء الفطري، لأن الخوض فيها لمن لم يتوفر فيه الشرطان ضرر فادح، ويؤدي إلى الكفر الفاضح، إذ تسبق إلى ذهنه الشبه المظلمة، وهو جاهل بالدين الإسلامي، فيظنهما متناقضين، أمَّا من كان قليل الذكاء فشغله بها عبث وفساد.

واشتغال من يجهل الدين بالفلسفة هو سبب ادعاء بعض المتفرنجين، أن دين الإسلام ضد العقل والعلم، وبنى على هذا الأساس المنهار قوله: إن الدين مانع من رقي الإسلام.

وهذا الذي وقع لمؤلف كتاب مصطفى كمال، وهو حكم على شيء عظيم قبل تصوره، وقياس فاسد على دين الوثنية.

فالإسلام دين العلم، وعضد العقل، ودين الرقي، لكن الدين الذي لم يشب بخرافات تشوهه، وهو ما في صريح القرآن وصحيح الأثر الصريح أيضاً.

❋ ❋ ❋

- ١٩ -

اشتغل صدر الأمة في خير القرون بترجمة كتب اليونان وغيرها في العلوم العقلية أيام المنصور العباسي، والعلماء الكبار متوافرون، فما أنكر جمهورهم، ولا قالوا إن ذلك ضد الدين، ذلك دليل أنهم كانوا يرون أن الدين ليس ضد العقل ولا العلم.

وكونه تسبب في حدوث فرق المعتزلة وغيرهم، فليس كل عمل يجوز يجب أن يخلو من كل مفسدة، بل المدار على غلبة المصلحة على

المفسدة، وما سبب الفرقة إلا أنصاف العلماء وأرباعهم، وقديماً قالوا: **(لو سكت من لا يدري لقَلَّ الخلاف)**.

وكما ترجموا علوم الأوائل عن غيرهم ترجموا أيضاً دينهم إلى غيرهم، فترجموا القرآن وغيره، ولولا الترجمة ما أسلمت تلك الأمم ولا وصل الدين لأعماق قلوبهم وتمكن منهم تمكن الذي ذاقه بل امتلأ منه وهضمته معدته.

فالإسلام أخذ علوم غيره من الأمم، وبذل ما عنده بسخاء مفرط، فهو ليس ضد العقل ولا العلم بحال.

وذلك كله يدلك على مقدار العقل وعلومه في نظر الإسلام الحنيف، وعلماء الإسلام الكاملين، وينفي عنه ما يلصقه به أعداؤه من كونه مانعاً من رقي الإسلام، وهم يرون أن أهله لما كانوا متمسكين به كانوا أعلم أهل الأرض وأرقاهم.





علم أصول الفقه:

ـ ٢٠ ـ

من المقرر في الأصول أن البراءة الأصلية لا يقبل اجتهاد مجتهد لم يعتبرها، وهي دليل عقلي، فدلائل السمعيات يثبت بها التكليف، والبراءة الأصلية تنفيه إذا لم يجد المجتهد نصاً على التكليف بعد البحث عنه، إذ الأصل براءة الذمة، فالدليل العقلي معتبر في الشرع الإسلامي.

❋ ❋ ❋

ـ ٢١ ـ

من المخصصات المعتبرة في علم الأصول: العقل، قال أبو حامد

الإسفراييني: لا خلاف بين أهل العلم في جواز التخصيص بالعقل، قال الرازي: قد يخصص بِضَرُورِيِّه، كقوله تعالى: ﴿ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَيْءٍ﴾ [الزمر: ٦٢] فإن الضرورة تقضي أنه لم يخلق نفسه.

وبِنَظَرِيِّه، كقوله: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ﴾ [آل عمران: ٩٧] فتخصيص الصبي والمجنون لعدم الفهم، ومن خالف فيه شذوذ، والخلاف لفظي يعلم من كتب الأصول.

وأزيد بياناً فأقول: غير خفي أن تخصيص العام بأحد المخصصات معناه دفع التعارض بين نص فيه عام نحو ﴿فَٱقْتُلُواْ ٱلْمُشْرِكِينَ﴾ [التوبة: ٥] ونص فيه خاص نحو ﴿وَإِن كَانَ مِن قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُم مِّيثَٰقٌ فَدِيَةٌ﴾ [النساء: ٩٢].

ونحو ﴿حَتَّىٰ يُعْطُواْ ٱلْجِزْيَةَ﴾ [التوبة: ٢٩] فدفعنا التعارض باستثناء الآيتين الأخيرتين من الأولى، فلم يبق تعارض، فهو عمل بالدليلين معاً لاعتبار أنهما متساويان، فلو رجحنا أحدهما على الآخر، لأبطلنا واحداً منهما بدون حجة، وقد نص ابن الحاجب في المنتهى على أن تخصيص دليل بدليل ليس تقديماً له عليه بل توفيق بينهما وعمل بهما.

وهذا مما يؤكد ما بيَّناه من أن الدليل العقلي عند علماء الإسلام معتبر كالدليل النقلي ليس أحدهما ضد الآخر.

❊ ❊ ❊

ـ ٢٢ ـ

من المخصصات عندهم الحس نحو قوله تعالى: ﴿تُدَمِّرُ كُلَّ شَيْءٍ بِأَمْرِ رَبِّهَا﴾ [الأحقاف: ٢٥]، عموم الآية يقتضي أن الريح التي عذب بها قوم عاد دمرت الأرض كلها وغيرها، والحس خص ذلك التدمير بكفار قوم عاد لمشاهدة عدم تدمير غيرهم، وغير خفي أن الحس من مواد العقل وهو دون دلائل العقل.

ويرى علماء المنطق أن الأوليات مقدمة على الحسيات، إذ سلطان العقل أقوى من سلطان الحس، إذ الحس له غلطات، فالتخصيص بالعقل أحروي، فلو فرض تعارضهما لقدم العقل على الحس، وقد كان فلاسفة القرن الثامن عشر يرون تقديم الحس على العقل، قالوا: إن كل قضية عقلية لم يؤيدها الامتحان الحسي فهي ظنية فقط، وبنوا ذلك على مذهب الشك والتشكيك، لكن فلاسفة العصر رجحوا مذهب المناطقة القائل بأن سلطان العقل أقوى من الحس.

❋ ❋ ❋

ـ ٢٣ ـ

اتفق من يعتد به من علماء الأمصار، كالأيمة الأربعة، وأهل الصدر الأول من الصحابة والتابعين إلا من شذ على العمل بالقياس الفقهي بشروطه المبينة في الأصول، وأنه من الأدلة الشرعية، والقياس دليل عقلي مستند إلى أصل نقلي، والنبي ﷺ أرشد إليه، والقرآن كذلك، كما يعلم من مراجعة الفكر السامي في مبحث القياس وغيره.



❋ ❋ ❋

ـ ٢٤ ـ

اتفق الأئمة الأربعة أيضاً على أن القياس من المخصصات كما في المنتهى لابن الحاجب.

❋ ❋ ❋

ـ ٢٥ ـ

جمهور العلماء على اعتبار المعنى المناسب في باب القياس، إذا كان جلياً سابقاً للفهم عند ذكر النص، فقالوا: يصح تحكيمه في النص

بالتخصيص والزيادة عليه، كقوله عليه السلام: **«لا يقضي القاضي وهو غضبان»**[1].

فاعتبروا أن المعنى المناسب هنا هو التشويش، فمنعوا الحكم مع جميع المشوشات، الغضب وغيره، وأجازوه مع ما لا يشوش من الغضب. فهذا تصرف في النص على مقتضى العقل، وهناك أبحاث ومناقشات لفظية لأبي إسحاق الشاطبي لا محل لها هنا.

وقد صرح هو أول المقدمة العاشرة من ج١ من الموافقات بتعاضد العقل والنقل في المسائل الشرعية على شرط أن لا يقدم العقل بل هو تابع للنقل، غير أن كلامه في الفروع، وأزيد أنه لا بد أن يشترط أن لا يكون أحدهما قطعياً والآخر ظنياً وإلا قدم القطعي كما سبق.

❋ ❋ ❋

ـ ٢٦ ـ

جزم الأصوليون بأن القدح فيما دل عليه العقل دلالة قطع قدح في أصل النقل، لأن النقل فرع العقل كما سبق، لأن أصل النقل المعجزة وهي أمر عقلي، والقدح في أصل الفرع لتصحيحه قدح فيهما معاً، فوجب الأخذ بما دل عليه العقل يقيناً، وتأويل النص بوجه مقبول ذوقاً وعربية وأصولاً إن لم يكن قطعياً دلالةً وسنداً. أمّا معارضة قاطعين فذلك مما لم يوجد ـ مثلاً ننظر النقلي فإن كان عاماً فدلالة العام على بعض أفراده ظنية كما علم في الأصول فنخصص العام بالعقل الذي هو قطعي جمعاً بينهما، ونقيده إن كان مطلقاً كذلك.

❋ ❋ ❋

---

(١) أخرجه البخاري في كتاب الأحكام ـ باب هل يقضي الحاكم أو يفتي وهو غضبان ـ (٧١٥٨) ـ.
وأخرجه مسلم في كتاب الأقضية ـ باب كراهة قضاء القاضي وهو غضبان ـ رقم: ١٧١٧.

- ٢٧ -

كثير من الأئمة الكبار اعتبروا التلازم بين حكمين من الأدلة الشرعية.

- ٢٨ -

كذلك اعتبروا التنافي بين حكمين منها.

- ٢٩ -

كذلك اعتبروا المصالح المرسلة منها.

- ٣٠ -

كذلك اعتبروا سد الذرائع منها.

- ٣١ -

كذلك اعتبر بعض الأئمة الاستحسان منها.

- ٣٢ -

كذلك اعتبروا الاستصحاب منها.

- ٣٣ -

كذلك اعتبروا أن اليقين لا يرفع بالشك منها.

وكل هذه أدلة للعقل فيها دخل قوي، واعتبروها أدلة شرعية.



- ٣٤ -

وجدنا جملة من أئمة الحديث العظام، أبو الفرج بن الجوزي وابن كثير والنووي وغيرهم، نصوا على عرض الحديث على محك النظر، وقواعد العقل القطعية التي لا مراء فيها، وسلمها الامتحان العلمي، وكل ما خالف ذلك حكموا بوهم رواته أيّاً كانوا، فحكموا بشذوذ الحديث لو صح، وبوضعه إن كان رواته لا اعتبار بهم، ولا يُبيحون العمل به، أو الاحتجاج بنصه.

قال ابن الجوزي[١]: (كل حديث خالف الإجماع أو المعقول أو ناقض الأصول فاعلم أنه موضوع ولا تتكلف اعتباره)[٢] نقله السخاوي في شرح ألفية العراقي ونحوه نقله الحافظ ابن حجر عن الحافظ أبي بكر الخطيب والإمام أبي بكر الباقلاني، ونظمه السيوطي في الألفية:

وقَالَ بَعْضُ العُلَمَاءِ الكُمَّلِ: أُحْكُمْ بِوَضْعِ خَبَرٍ إنْ يَنْجَلي
قَدْ بَايَنَ المَعْقُولَ أَوْ مَنْقُولاَ خَالَفَهُ أَوْ نَاقَضَ الأُصُولا[٣]

---

(١) قول ابن الجوزي في كتابه (الموضوعات) ١٠٦/١، والمؤلف ينقل عنه بواسطة الحافظ السخاوي في (فتح المغيث) ٣١٥/١.

(٢) يقول السخاوي في شرح قول ابن الجوزي (ولا تتكلف اعتباره) أي لا تعتبر رواته، ولا تنظر في جرحهم. (فتح المغيث ٣١٥/١).
وللتوسع في معرفة طرق معرفة الوضع انظر كتاب: (المنار المنيف في الصحيح والضعيف) لابن القيم الجوزية، تحقيق الشيخ عبدالفتاح أبو غدة.

(٣) ألفية السيوطي: ٨٤. قال العلامة المحدث أحمد محمد شاكر في شرحه لقول السيوطي: (أو ناقض الأصولا) ليس المراد به ظاهره، ويوضح ذلك ما ذكره المصنف في شرح التقريب قال: وقال ابن الجوزي: ما أحسن قول القائل: إذا رأيت الحديث يباين المعقول أو يخالف المنقول (أو يناقض الأصول، فاعلم أنه موضوع) قال: ومعنى مناقضته للأصول أن يكون خارجاً عن دواوين الإسلام من المسانيد والكتب المشهورة.

وقال الزركشي في البحر: كل خبر أوهم باطلاً، ولم يقبل التأويل إما لمعارضته للدليل العقلي أو القطعي النقلي، وهو المتواتر عن صاحب الشرع ممتنع صدوره عنه قطعاً.

وقد عدَّ الزركشي في مختصر التقريب من الأشياء التي يعرف بها وضع الحديث مخالفته القاطع ولم يقبل التأويل، وكذلك فعل الحافظ ابن حجر في النخبة وشرحها. وبناءً على هذا الأصل حكموا برد أحاديث:

أ ـ حديث أحمد ومسلم في صحيحه[1]، وغيرهما عن أبي هريرة أخذ رسول الله ﷺ بيدي فقال: «**خلق الله البرية يوم السبت، وخلق الجبال يوم الأحد، وخلق الشجر يوم الاثنين..**» الحديث.

قال الزركشي: هذا الحديث من غرائب مسلم، وتكلم فيه ابن المديني والبخاري وغيرهما، وجعلوه من كلام كعب الأحبار، وأن أبا هريرة إنما سمعه منه، فاشتبه على بعض الرواة فجعله مرفوعاً.

نقله المناوي في فيض القدير، ونحوه لابن كثير في البداية قائلاً: إن في متنه غرابة شديدة، وليس فيه خلق السماوات، وإنما فيه خلق الأرض وما فيها في سبعة أيام، وذلك مخالف للقرآن[2].

فرواته عدول لا شك فيهم، ومع ذلك حكموا برده، وأن الوهم جاء من قبل بعض الرواة حيث رفعه وأكد رفعه بقوله: أخذ بيدي، وإنما هو من كلام كعب الأحبار عن الإسرائيليات.

ب ـ حديث الترمذي عن أبي بن كعب الأنصاري، أن رسول الله ﷺ قال: «**إن الله أمرني أن أقرأ عليك القرآن**»، فقرأ عليه: ﴿لَمْ يَكُنِ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟﴾ [البينة: ١] وقرأ فيها: «**إن ذات الدين عند الله الحنيفية المسلمة لا اليهودية ولا النصرانية ولا المجوسية ومن يفعل خيراً فلن يكفره**» وقرأ عليه:

---

(١) صحيح مسلم ـ كتاب صفات المنافقين ـ باب ابتداء الخلق وخلق آدم عليه السلام ٢١٤٩/٤.

(٢) فيض القدير ٤٤٨/٣.

«لو أن لابن آدم وادياً من مال لابتغى إليه ثانياً، ولو أن له ثانياً لابتغى إليه ثالثاً ولا يملأ جوف ابن آدم إلا التراب، ويتوب الله على من تاب»[1].

والحديث في الصحيحين لكن بحذف ما زاد على قوله: ﴿لَمْ يَكُنِ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟﴾.

ج ـ حديث مسلم[2] عن أبي موسى أنه بعث إلى قراء البصرة رسولاً فدخل عليه ثلاث مئة رجل، فقال: أنتم خيار أهل البصرة وقراؤهم فاتلوه[3] ولا يطولن عليكم الأمد فتقسوا قلوبكم كما قست قلوب من كان قبلكم، وإنا كنا نقرأ سورة كنا نشبهها في الطول والشدة ببراءة فأُنسيتها غير أني حفظت منها، ﴿**لو كان لابن آدم واديان من مال لابتغى وادياً ثالثاً، ولا يملأ جوف ابن آدم إلا التراب**﴾، وكنا نقرأ سورة كنا نشبهها بإحدى المسبِّحات[4] فأنسيتها غير أني حفظت منها ﴿**يا أيها الذين آمنوا لم تقولون ما لا تفعلون فتكتب شهادة في أعناقكم فتسألون عنها يوم القيامة**﴾[5].

---

(١) أخرجه الترمذي في كتاب المناقب ـ باب فضل أبي بن كعب رضي الله عنه ـ (٣٨٩٨)، وأخرجه الطيالسي (٥٣٩)، وأحمد (١٣١/٥)، وعبدالله بن أحمد في زيادته على المسند ١٣٢/٥، وأبو نعيم في الحلية ١٨٧/٤، والحاكم ٢٢٤/٢، وانظر: تحفة الأشراف ١٦/١، حديث (٢١).

(٢) صحيح مسلم ـ كتاب الزكاة ـ باب لو أن لابن آدم واديين لابتغى ثالثاً ٧٢٦/٢، حديث (١١٩).

(٣) في الأصل: (فاملوه)، والتصويب: من صحيح مسلم.

(٤) المسبحات: هي من السور ما افتتح بسبحان وسبَّح ويسبح وسبِّح اسم ربك.

(٥) قال القاضي عياض في شرحه لقول أبي موسى: (كنا نقرأ سورة كنا نشبهها) إلى قوله: (فتسألون عنها يوم القيامة) فيحتمل أن تكون إحدى السور المتلوة الآن ونسيها هو، وحفظ منها الآية المنسوخة. قال القاضي: ونسخ ما نسخ من ذلك هو مما نسخ لفظه، والنسخ في القرآن على ثلاثة وجوه: نسخ حكم بقي لفظه، وهو أكثر المنسوخ، ونسخ حكم ولفظ، كما حكى من شأن خمس رضعات، ونسخ لفظ وبقاء حكم، كما يذكر من آية الرجم، فأنسى الله تعالى من ذلك ما شاء لحكمة أرادها، وتوفي النبي ﷺ وقد كمل النسخ وحفظ جميع القرآن ثم تأمل ما يذكره الصحابة مما نسخ من ذلك، فإنما أتوا به على المعنى وبعض اللفظ، لا على نص المعجز، وسياق نظم القرآن يشهد لذلك ما ذكروه من ذلك المعنى وبعده عن نظم القرآن وبلاغته» (إكمال المعلم بفوائد مسلم) ٥٨٥/٣.

وإن هذين الحديثين الأخيرين مع كون آخرهما في صحيح مسلم شاذان، إذ غير خفي أن العلم بصحة نقل القرآن كالعلم بوجود مكة والمدينة مثلاً، وكالعلم بالحوادث الكبار كبعثته ﷺ، وغزوة بدر، وبوجود الكتب الشهيرة والدواعي المتوفرة على نقله وحراسته بلغت حدّاً لا غاية بعده، لأن القرآن هو دستور المسلمين لدينهم ودنياهم، يرجعون إليه في حَلِّ مشكلاتهم، وأخذ علومهم الأدبية والدينية والاجتماعية، وقد بلغ علماؤهم بل وعامتهم في حفظه وحمايته ما لم تبلغه أي أمة سواهم، حتى عدوا حروفه وسكناته وحركاته، وضبطوه الضبط الشديد، وضبطوا قراءته، فادعاء الزيادة أو النقص فيه مخالف للمعقول والمحسوس القطعي فكل حديث خالف هذا القطعي منبوذ.

وهب أن أبا موسى نسي فالصحابة الذين حفظوا القرآن على عهد رسول الله ﷺ كانوا غيره كثيراً، وقد كان القرآن كله مكتوباً على عهد رسول الله ﷺ في بيته، وكان جمعه بحضرة إجماع الصحابة فكل راو روى ما يخالف هذا أو يشككنا فيه، فهو مشكك في الدين، هادم لبنيان إجماع المسلمين، محمول على الغلط إن كان من أهل العدالة، وعلى نية فاسدة إن كان من الشيعة أو الإمامية أو أمثالهم، وكل قول من أقوال الإمامية أو غيرهم ناقض ذلك فهو خلف الخلف إذ الإمامية يزعمون أن القرآن حذفت منه سورة تتعلق بإمامة علي، وآيات في فضل أهل البيت، وكل ذلك افتراء بلا مراء، فإن علياً حضر البيعة، وبايع أبا بكر ثم عمر ثم عثمان وكان معهم وزيراً مستشاراً ومعيناً موصوفاً بشجاعة اللسان والسنان، لا يهاب في مثل هذا الأمر الأعظم خليفة فمن دونه، وله عصبية هاشمية قوية يحمونه.

وقد سألوه كما في الصحيح هل ترك لكم رسول الله ﷺ شيئاً؟ فقال: لا إلا كتاب الله وما في هذه الصحيفة، فإذا فيها الديات وفكاك الأسير، أو فهم أوتيه رجل مسلم، وقد حضر هو نفسه جمع المصحف على عهد أبي بكر، وحضر نسخه على عهد عثمان، وهو راض عالم غير منكر، فما يتقولونه ليثبتوا به خلافته ليس إلا إثباتاً منهم لكفره، وحاشاه من ذلك، وحاشا علياً، إذ كل منهما عدل ثقة مأمون، وأبو موسى حضر زمن جمع

المصحف في خلافة أبي بكر ثم حضر نسخه في المصاحف زمن عثمان، فسكوته عن النقص مع العلم يعد قدحاً في عدالته، وكل رواية اقتضت ذلك فلا معول عليها[1]، وإن كانت من عدول ثقات وبقي الحديث في الصحيح وهو شاذ المتن صحيح السند.

❊ ❊ ❊

- ٣٥ -



علم التفسير:

نص الإمام الفخر الرازي على أن تفسير الآية إذا كان غير مطابق للمعقول فإنه مردود على صاحبه، وكيف لا. والقرآن إنما أقام الأدلة على خصومه وأفحمهم بالعقل[2] وقد تكرر فيه ﴿أَفَلَا تَعۡقِلُونَ﴾ بضع عشرة مرة، وقال: ﴿وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّآ أُوْلُواْ ٱلۡأَلۡبَٰبِ﴾ وقال كذلك: ﴿نُفَصِّلُ ٱلۡأٓيَٰتِ لِقَوۡمٖ يَعۡقِلُونَ﴾ فكيف يمكن أن يخالف المعقول. هذا كلامه وقد علمت أن المراد بالمعقول ما قامت عليه أدلة قاطعة مسلمة لا إمكان للطعن فيها، وليس المراد بالمعقول ما ترجح في عقل فرد أو جماعة لما اعتقدوه دليلاً ربما لا يسلمه لهم غيرهم، ولا تنهض به حجة قاطعة، أو تتغير الفكرة بتغير الأزمان، فذلك من قبيل المظنون وإن تيقنه فرد أو جماعة.

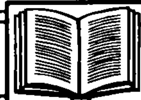
❊ ❊ ❊

---

(١) ولقد أطلت هنا حيث أتيت بالحديث في الفكر السامي ولم أعلق عليه، فوجب الاستدراك هنا ـ المؤلف ـ.

(٢) وقد نبهنا الله في القرآن إلى التمسك بالعقل الصحيح تسعة وأربعين مرة بقوله: ﴿وَمَا يَعۡقِلُهَآ إِلَّا ٱلۡعَٰلِمُونَ﴾ ﴿لَوۡ كُنَّا نَسۡمَعُ أَوۡ نَعۡقِلُ﴾ وأمثالهما، هذا بلفظ العقل، أو ما اشتق منه ـ المؤلف ـ.

ونبهنا في آيات أخر إلى معناه بقوله: ﴿لِّيَدَّبَّرُوٓاْ ءَايَٰتِهِۦ وَلِيَتَذَكَّرَ أُوْلُواْ ٱلۡأَلۡبَٰبِ﴾ ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلۡقُرۡءَانَ أَمۡ عَلَىٰ قُلُوبٍ أَقۡفَالُهَآ ۝٢٤﴾ ﴿أَفَلَمۡ يَدَّبَّرُواْ ٱلۡقَوۡلَ﴾ وأمثالها كثير. اهـ. ـ المؤلف ـ.



الفروع الفقهية:

إنني قد استقرأت كثيراً من الفروع المتفق عليها، ومن فروع المالكية وغيرهم فلم أجد فرعاً واحداً يناقض العقل ويصادمه، بل إما أن تجد العقل يدل عليه كما دل عليه الشرع إيجاباً أو تحريماً، كطاعة أولي الأمر في المعروف، وبرور الوالدين وتحريم قتل النفس بغير حق، أو تجده غير معارض فيه، كالصلاة، فإن الدين يوجبها والعقل لا يعارض في ذلك، بل مهما علم أنها في كل ركعة تذكر في اليوم الآخر الذي ينشأ عن الإيمان به كل فضيلة ندب إليها واستحسنها، وكالزكاة فإن الشرع أوجبها والعقل ندب إليها لما فيها من الرفق بالإنسان، والرحمة به، وتسكين ثورات الفقراء ضد الأغنياء، وتقليل ذوي البؤس والبطالة، وهكذا كل ما أوجبه الشرع من صوم وحج أو ندب إليه كالنكاح الذي هو تكوين العائلة النزيهة، والوقف على الوجوه الخيرية، وغير ذلك، إلا وتجد العقل بعد اطلاعه على الحكمة التي قصدها الشارع استحسن ذلك، ولم يعارض فيه.

كما أن كل ما منعه الشرع كالزنا، وشرب الخمر، وأكل الخنزير، والربا، والسرقة، والغصب، والخيانة، والحرابة، والبغي، كل ذلك يمنعه العقل إذا اطلع على حكمته، وتتبع ذلك محله كتب الفروع، فإذا تتبعت ذلك وجدته كله جارياً على هذا الأصل، فإما أن يحكم العقل بنفس الحكم الذي يحكم به الشرع، أو بما يقاربه ولا يعارضه ولا يضاده، وليس هذا من التحسين والتقبيح العقليين في شيء.

أما القسم الثالث وهو ما يوجبه الشرع أو يحرمه، والعقل القاطع أو العلم الصحيح يعارضه فيه، فهذا ما لا يوجد بحال، بل المعاضدة تامة، والشريعة مليء من أحكام فيها خير كثير للمجتمع لا توجد في شرائع أخرى، كالنظافة التي في الطهارتين، والسواك، وستر العورة، وإبعاد مجتمعات النساء عن مجتمعات الرجال، وغير ذلك.

دفع ما يوهم المعارضة لهذا الدليل:

أ ـ حرمة الربا: زعموا أنه لا غنى لأمة عنه، وأنه من أسباب التقدم والرقي، وأن الأمم المتمدنة ما توصلت للأعمال الكبيرة إلا بالبنوك.

ونحن نقول: قد تبين بالكاشف أن مضاره أربت على منافعه، كالخمر الضار بالمال والعقل، وبالتناسل والأخلاق والبدن مع منافعه، وقد خربت ديار، وأفلس كثير من الأغنياء في العالم بسبب الربا، ولولاه لكانوا في حالة متوسطة، وغنى ليس بالمفرط، ولا فائدة في تقدم سريع ثم هبوط سريع، والإسلام اختار قاعدة الاعتدال في جل الشؤون، وهل أوجب الأزمة السوداء الحالة بالعالم إلا أن الإنتاج فوق الاستهلاك بسبب كثرة رؤوس الأموال بالبنوك، والربا، والأوراق، والأسهم، وفي إمكان المسلمين أن يتوصلوا إلى كل الأعمال النافعة الكبرى كيفما كانت مع تجنب الربا، ولو اتفق العالم كله على تركه ما وقع في مشاكله المظلمة الحالية.

ب ـ الخنزير: قالوا الخنزير حيوان كالنعم، لكن تبين طبياً أن تحريمه من نعم الله على المسلمين والإسرائيليين، لذلك توجد بينهم أمراض لا انفكاك عنها لمن يأكله.

ج ـ الختان: تبيّن طبيّاً أن فيه مصلحة كبرى، نظافة وصحة يتمتع بها المسلمون والإسرائيليون لا توجد عند من لا يفعله على أنه عند أكثر المسلمين سنة للذكور، مستحب في البنات، ويفعلونه في سن الطفولة مع التسهيلات الطبية العصرية، فلا يوجد فيه أي ضرر أو تمثيل أو خطر غالباً فلو فرضنا أن طبيباً أشار على من به مرض بتجنبه ما ألزمته به قواعد الشرع لأنه تكميل، ولم يثبت أن النبي ﷺ أمر سلمان الفارسي بالختان ولا فيروز ولا غيرهما من أبناء فارس أو النصارى الذين أسلموا على عهده ﷺ، وهم كبار السن، لكونه سنة فقط، وأما اعتراضهم بأنه مثلة فهو مما يوجب عدم الالتفات.

د ـ تعدد الزوجات: قد تبين أن منافعه أكثر من مضاره بكثير حتى أن كثيراً من الأمم تريد إدخاله في تشريعها، وإنما يمنعهم الخروج عن

المألوف، إذ به يقل الزنا، والموبقات الناشئة عنه، ويكثر النسل، ويقل الأيامى والعوانس.

والإسلام ما ألزم أحداً بالتعدد، نعم، أباحه بشرط العدل، وقد قال في العدل: ﴿وَلَن تَسْتَطِيعُوٓاْ أَن تَعْدِلُواْ بَيْنَ ٱلنِّسَآءِ وَلَوْ حَرَصْتُمْ﴾ [النساء: ١٢٩] فهو وإن أباحه، فقد حذر مما ينشأ عنه، وما أباحه إلا لما عسى أن تدعو إليه الضرورة كعقم الزوجة، أو مرضها، أو كراهيتها لكثرة الوقاع مع قوة الزوج، أو كبر سنها وصغر الزوج، ثم البوادي هم في اضطرار إليه لتتعاون الأزواج على شؤون البادية من حلب الماشية، والطحن، والخبز وغير ذلك لعدم توفر المرافق الحضرية، فتجد الزوجة تتمنى أن تكون لها ضرات تعاونها، وقد كاد تعدد الزوجات أن يضمحل من مدن الإسلام، وإنما هو منتشر بالبوادي حيث انعدمت الغيرة من نسائهم لجريان العادة به تقريباً، فالذين اعترضوه ليس اعتراضهم من جهة أمر عقلي اتفقت الأمم والعقول على استهجانه، وإنما اعترضوا بما اعتادوا، وكثيراً ما يأتي الغلط من جهة العادة يعتادها الإنسان حتى يظن أن أحداً لا يخالفه فيها وأن العقل يحكم بها وليس إلا العادة، فليذهبوا للبادية ليعلموا.

وعلى كل حال الشريعة فتحت باب الجواز لما عسى أن تدعو إليه الضرورة، ولا سبيل لنا إلى تغيير الشرع وسد الباب في وجه محتاج.

هـ ـ **الطلاق**: كذلك تبيّن أن مصالحه أكثر من مضاره، ولا سيما إذا لم تتوافق أخلاق الزوجين، وهو أيضاً إنما أبيح للضرورة لإراحة أحد الزوجين أو هما، وقد قال عليه السلام منفراً منه: «**أبغض الحلال إلى الله الطلاق**»[1].

و ـ **الحجاب**: ليس من مبتكرات الإسلام، بل كان عند أمم قبلنا فتناساه أحفادها الرومان واليونان بمثل ما عندنا الآن أو أكثر قبل الإسلام بنحو ألف سنة، وقد شاهدنا ما فيه من مصالح أربت على مضاره، ونساؤنا والحمد لله راضية به متمسكة بشرعيته على ما وقع فيه من التطرف، وزيادة التضييق في المدن باحتجاب المرأة عن الخروج كليّاً إلا قليلاً منهن

---

(١) ضعيف ابن ماجه: ٢٠١٨/٤٤١ ـ و(ضعيف الجامع الصغير) ٤٤ ـ للعلامة الألباني.

لاعتيادهن ذلك، ولو كانت من القواعد[1] اللاتي رخص الله لهن في تركه، ولما فيه من الصون والعفاف، وراحة الضمير عند الرجال والنساء معاً، مع سدل حجاب الهيبة والحرمة وقلة الجرائم المتسببة عن السفور، لأن النساء محل الشهوة، وإبداء زينتهن مثارها، ومهيج لها، ورفع حجابهن موجب لكل مشكلة وقع فيها من رفعنه، وإن كان الوجه والكفان قد اتفق من يعتد به على أنهما ليسا بعورة، ولا يجب سترهما إلا من امرأة يخشى عليها الفتنة عند من يأخذ بسد الذرائع كمالك، وقد تركه البوادي لعدم الفتنة غالباً لبعد ما بين الديار، وعدم التزاحم الذي في المدن. وليس الحجاب بمانع للمرأة من العلم والتهذيب، ولا هو السبب في وصول المرأة المسلمة إلى هذه الدرجة التي هي فيها من الانحطاط الفكري، وإنما السبب العادات، وإهمال التعليم، ولم تكن هكذا في صدر الإسلام.

وكان الحجاب مسدولاً باعتدال، وكانت المرأة تضاهي الرجل في المعارف[2] وتشاركه في السياسة والغزو والاقتصاد، وكفى بسيرة أزواجه ﷺ الطاهرات، إذ كن مرجع العلم والرأي، والإجماع على أن المرأة في أخذ العلم مع الرجل سواء، والمسألة لها بسط في كتابي ـ تعليم الفتيات لا سفور المرأة ـ وقد نشر مرة بعد أخرى، ثم إن خروجها لطلب حقوقها والتصرف في شؤونها، وطلبها للعيش، ولتجارتها كل ذلك لا يمنعها منه أحد، وإنما الواجب حفظ الكرامة وعدم التبرج مع الصون والعفاف.

وبالجملة لا ينازع العاقل في كون الحجاب أصون للنسل، وأرقى حالاً في شرف العائلة لكننا نعترف بأن التطرف فيه إلى حد منع المرأة من العلم

---

(١) قال الله تعالى: ﴿وَٱلْقَوَٰعِدُ مِنَ ٱلنِّسَآءِ ٱلَّٰتِى لَا يَرْجُونَ نِكَاحًا فَلَيْسَ عَلَيْهِنَّ جُنَاحٌ أَن يَضَعْنَ ثِيَابَهُنَّ﴾ [النور: ٦٠].

(٢) للتوسع، انظر كتابي (جهود المرأة الدمشقية في رواية الحديث الشريف) ط ـ دار الفكر ـ دمشق، وأيضاً كتابي (صفحات مشرقة من عناية المرأة بصحيح الإمام البخاري) ـ ط ـ دار ابن حزم.
وانظر أيضاً ما ذكره محمد بن الحسن الحجوي في كتابه القيم: (تعليم الفتيات لا سفور المرأة) ـ ط ـ دار ابن حزم.

والتهذيب مضر، وليس من الشرع في شيء، ونعلم أن جل التطرف وقع من النساء أنفسهن أوجبته العادة، وحب المحمدة، والتحري لدينهن، والورع، وجزاهن الله خيراً ليتنا تركناهن وشأنهن، وها هم دعاة الإباحة والفسق والسفور يتطرفون في طلب رفعه لا نامت أعينهم.

ونقول أيضاً الإسلام لم يعامل المرأة معاملة المجرم بالسجن، كلاً بل في البخاري ومسلم مرفوعاً: «**إن الله أذن لكن أن تخرجن لحاجتكن**»، وفيه: «**لا تمنعوا إماء الله مساجد الله**»، فهي غير مسجونة، وإنما الإسلام حجزها عن الفاحشة، وصون الأخلاق أن تسقط فيما يفسد النسل ويلصق العار، أو يدخل الريب، أو يفسد السمعة ويشين الأعراض، أو يسلط على ميراث الأب من ليس ابناً له وحده، بل المرأة المسلمة في أمورها المالية أكثر حرية من المرأة الأوروبية، لو نفذت وصايا الشرع وأحكامه في المرأة على وجهها لكانت أسعد من نسوة جميع الأمم، فكثير مما يشاهد من التضييق على المرأة نشأ من العادات الخارجة عن نطاق الشريعة أو من آراء مذهبية مستندة إلى أفكار خاصة، ولا مسؤولية على القرآن. كما أن طلب تحرير المرأة وقع من الرجال المحبين للإباحة، أما نساؤنا فهن راضيات عن الحالة الحاضرة، ولقد ندد المتدينون من دعاة السفور في مصر والشام وغيرهما، وعلا الصراخ بالتضايق من المنكرات، وأن المرأة أعطيت سلاح السفور لتتقدم نحو الفضيلة فتأخرت نحو العهر والإباحة وانحلال الرابطة العائلية التي هي أمتن من روابط جميع الأمم، وندم الدعاة ولات حين مندم، وأرجو أن لا يقع المغربي في زلة الشرقي المقلد لأوروبا المتضائقة من جور نسائها.

ز ـ إعطاء نصف الميراث لغالب النسوة: هذا شيء لا يعارض فيه العقل، لأن كل أمة تدين بالعقل تختار في تشريعها ما يوافق عقليتها، فالإسلام جعل المرأة ربة البيت وحاكمته والقيمة على الأولاد، ومحل النسل الطيب، لتتكون أمة طيبة راقية، وأوجب على الرجل شيئاً كثيراً من الإنفاق والتكاليف فجعل له في الميراث ما يكون في مقابلة ما كلف به من ذلك، ومن الدفاع في الحرب، والقيام بالأمور العسكرية، ونحو ذلك، فليس هناك ظلم على المرأة أصلاً، والله يقول: ﴿وَلَا تَتَمَنَّوْا مَا فَضَّلَ اللَّهُ بِهِ بَعْضَكُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ ۚ لِّلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِّمَّا اكْتَسَبُوا ۖ وَلِلنِّسَاءِ نَصِيبٌ مِّمَّا اكْتَسَبْنَ ۚ﴾ [النساء: ٣٢].

ح ـ وجوب دية القتل على العاقلة: استنكر هذا الحكم كثير من المتفرنجين قائلين: كيف يغرم من لم يذنب؟

وجوابه: أن هذا الحكم وجده الإسلام عند العرب، وأن من قتل رجلاً خطأ أدى الدية عنه قبيلته، وتلك إعانة عائلية ليس فيها ما يستنكر بل هي أصل الاكتتابات عند الأوروبيين، وفي الحقيقة ليس هناك ذنب حتى نقول كيف يغرم من لم يذنب؟ وإنما هي نفس ضاعت بفعل القاتل خطأ، ولم يقصد القتل، فرأى العرب أن يحقنوا دماء بعضهم بعضاً بهذا التعويض الذي اصطلحوا على تسميته دية، وجعلوه على أغنياء القبيلة يتعاونون بجمعه لئلا يكون مثقلاً لهذا القاتل، وربما كان سبب إفلاسه وفقره، وربما كان مفلساً قبل القتل فتضيع الدية ويقع العدوان، فرأى الشرع أن حقن الدماء والهدوء تتمتع به القبيلة كلها، لذلك أوجب الدية عليها، وجعل لهذه نظاماً خاصاً محكماً فلا ظلم عليها، وعلى كل حال إن مصلحة هذا الحكم ظاهرة يسلمها العقل، ولا سيما أن القاتل نفسه ملزوم بدفع واجب في دية أخرى وجبت على غيره من أفراد قبيله فهي كسلف معاونة، وكما هو جار الآن في هدايا الأعراس ونحوها، فإن القبيلة تقدم هدايا للعروس كإعانة وسلف يردها لكل من جعل عرساً منهم، فهل في هذا شيء ينكره العقل أو العلم؟.

ط ـ تضييق الشريعة أبواب المعاملات: هذه الشبهة يوردها بعض المتفرنجين أيضاً، وقد أجبت عنها في ذيل الفكر السامي في تاريخ الفقه الإسلامي، بأن التضييق إنما نشأ من بعض الآراء المذهبية وأكثرها من المتأخرين، وأما أصل الشريعة فلا تجد فيها تضييقاً ولا حرجاً كتاباً ولا سنّةً، قال تعالى: ﴿وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي ٱلدِّينِ مِنْ حَرَجٍ﴾ [الحج: ٧٨] وإنما هو الإغراق في القياس والاستحسان وسد الذرائع، ونظر الشرع في المعاملات هو حفظ مصالح المتعاملين، والمصالح يختلف كثير منها، وتتغير حسب الزمان والمكان والأحوال، ولهذا قال الأصوليون: (إن أصل المنافع بعد ورود الشرع الإباحة وأصل المضار التحريم).

وبالجملة من شاء التوسع في هذا الباب، فليرجع إلى كتابنا المشار

إليه في مبحث القياس وأسرار التشريع، وترجمة أبي حنيفة، والجزء الرابع منه، ولا سيما الذيل من العدد **٣٠٥** إلى **٣١٧** ولا بد من الرجوع إلى المطولات من كتب الفقه والخلافيات.

ي - رجم المحصن وقطع يد السارق: إن هذين الحدين طالما تشدق المتفرنجون بأنهما مخالفان للعقل، ومثلهما لم يأت في شرع لما فيهما من تعذيب إنسان تعذيباً فظيعاً أكثر من جرمه، وكل تهويلهم مبني على تهاونهم بأمر الزنا، وميلهم إلى الإباحة وتهوينهم للسرقة، ولو أنهم نظروا بالعين التي ينظر بها الشرع الإسلامي للزنا وفظاعته، وإفساد النسل، بل إفساد الأمة جمعاء، وما يتولد عن ذلك من السفك والفساد ما استعظموا الرجم، ولو أنهم نظروا في الشروط التي جعلت لهذا الحد لما انتقدوه، لأنه حدٌّ لا يجب إلا بعد شهادة أربعة يقولون رأيناه كالمرود في المكحلة لا اختلاف بينهم، ولوقع بينهم أقل اختلاف لسقط حد المتهم ووجب حد القذف على الأربعة الشهداء، أما إذا أقرَّ المتهم فهو الذي ورط نفسه ثم له أن يرجع فيسقط الحد، كل هذا يبين لنا أنه سياسة شرعية مقصود بها حسم مادة الزنا إرهاباً، والستر على من زل.

وأزيدكم بياناً أن مبدأ الشرع الإسلامي أن الزنا زلَّة عظيمة، وإفساد للنسل الذي هو أساس العائلة التي تتكون منها الأمة النبيلة، ذات الأخلاق الفاضلة لتنشأ أمة الفضيلة ذات مروءة وصلة نسب شديد اللحمة، وله حرمة في نظر الشعب، فالزنا في نظر الشرع إفسادٌ للمجتمع، لذلك تجد أحكامه مبنية على شدة التوقي منه لما ينشأ عنه من الجرائم قتل وغيره، فلذلك احتاط الشرع منه بإيجاد الحد منه، وإيجاب الحد على من رمى به غيره ظلماً، وأوجب الحجاب صوناً للأعراض، وأباح تعدد الزوجات لأن ضررهن أخف من ضرره، كما أباح الطلاق أيضاً، إذ فساد العشرة قد يكون سبباً فيه، وفيما هو أفظع منه، فلو أن المنتقدين أمعنوا النظر في حكمة من أحكام القرآن ما انتقدوا بل لو استقصوا التشريع البشري الذي عليه الأمم المتمدنة لوجدوا فيه من النقد ما هو أعظم فلذلك تجدهم كثيراً ما يغيرون أحكامهم، وما من أمة إلا ولها شريعة توافق ذوقها وعقليتها وتخالف

غيرها، وليس من الإنصاف أن يعترض على شريعة هذا مبدؤها القويم بمبدإ بني على التهتك واستهوان الفسق والإباحة والتعشق للخلاعة، ولا يبالي بضياع النسل وإفساد العائلة، وكفى عبرة أن كل أمة إسلامية إلا ونسلها في الازدياد على قلة اعتنائهم بمحاربة الأمراض، ومجموع الأمم غيرهم لا يلحقهم في ذلك مع إطباق الأمم على وصفهم بالحشمة والنزاهة والطهر والعفاف سوى أمم منهم خلعت رسن الشريعة حديثاً فندمت على ما فعلت.

إن الانتقادات على الشرع الإسلامي ناشئة عن الجهل به، كما أن قولهم لم يكن حد الزنا في شرع آخر جهل بشريعة اليهود.

أما قطع يد السارق، فكذلك أيضاً له شروط ربما تتعذر، ويدرأ الحد أدنى شبهة، على أن قطعها سببه مهانتها، ونذالة السارق، وأن تطهير المجتمع من هذه الموبقات ليس بالأمر الهين، ولا بد فيه من صرامة شرعية، وقد رأينا أن المجتمع الإسلامي كان طاهراً زكيّاً لما كانت الحدود تقام فيه على وجهها، وفي الحقيقة لما كان الجناة مهددين بإقامتها عليهم، فكانوا منزجرين رغماً عن صعوبة توفر الشروط الموجبة لندرة إقامتها، وحيث وقع التهاون بها، وأيقنوا بسد الباب دون إقامتها فسد حال المجتمع واستهتر الجناة، ثم رأينا عند الأوروبيين نظاماً محكماً وضبطاً وزيادة رقابة، ومع ذلك تكثر الجرائم والفضيحات المالية البالغة حد الشناعة في نفس رجال الدول المتمدنة، ولم يقم ذلك مقام الحدود الإسلامية، ولما رجع الإمام ابن السعود في الحجاز إلى إقامتها صلحت الأحوال، وأمن السواد الأعظم العربي من أهل نجد والحجاز، والحجاج شر طائفة النهابين الذين كانت السرقة والنهب مورد قوتهم الوحيد على عهد الدولة قبله التي كانت لا تقيم الحدود، ولم يحتج لكثير رقابة وحرس، وصار أمن الحجاز مضرب مثل في أوروبا وأمريكا التي أصبحت مركز اللصوصية في نيويورك وفي واشنطون وغيرهما.

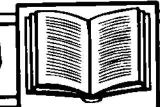
وإن التظاهر برحمة الجناة غلطة كبرى في التشريع الأوروبي عادت برزايا يشكو منها سوادهم، ولذا قال الله تعالى في حد الزنا: ﴿وَلَا تَأْخُذْكُم

بِهِمَا رَأْفَةٌ فِي دِينِ ٱللَّهِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْآخِرِ وَلْيَشْهَدْ عَذَابَهُمَا طَآئِفَةٌ مِّنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ [النور: ٢].

من العجب أني سمعت محكمة زعموا أنها حكمت على رجل مسلم دخل داراً ليلاً بنية السرقة بسجن ثلاثين سنة، والغالب أنه سجن أطول من عمره فعجبت للمتمدنين يجعلون هذا العقاب الذي هو إعدام بل شر منه على نية السرقة ويستبشعون قطع اليد على فعلها.

❊ ❊ ❊

- ٣٧ -



التعبدي ومعقول المعنى:

يقول الأصوليون والفقهاء إن أحكام الشرع منها تعبدي ومنها معقول معنى وهو الأكثر، والثاني ما ظهرت حكمة الأمر فيه، كالزكاة لسد خلة الفقراء، والنهي عنه كالخمر صوناً للمال والعقل والعرض.

والأول ما خفيت حكمته ككون عدة المطلقة ثلاثة قروء، والمتوفى عنها زوجها أربعة أشهر وعشراً، ورمي الجمار في الحج وغير ذلك.

والأصح أن هذا موجود فجعل جمهور أهل العلم التعبدي ما خفيت حكمته مع وجودها دون أن يقولوا ما لا حكمة فيه كما يقول داود الظاهري وأصحابه ذلك دليل أن جانب العقل مراعى في الأحكام الشرعية، إذ الأحكام لها علل وكل علة لها حكمة ظهرت أو خفيت، كتحريم الخمر لعلة الإسكار وحكمتها حفظ العقل والمال والعرض، فتبين أن الأحكام مراعى فيها موافقة المعقول وأنها لا تكون ضده بحال، لأن تلك الحِكم راجعة منفعتها إلينا، ومصلحتها عائدة علينا، والحق سبحانه متعال عن أن يصله نفع أو ضرر من أعمالنا، كما أنه منزه عن العلة والغرض، وإنما الأحكام ربطت بأوصاف سميت عللاً شرعية لا عقلية موجبة بذاتها، وتلك العلل بحثنا

فوجدنا لها حكماً ومصالح راجعة إلينا ظهرت أو خفيت، وبالجملة فالشريعة معقولة المعنى لا تنافي المعقول أصلاً.

❋ ❋ ❋

- ٣٨ -

الدين الإسلامي جاء لخير الناس ورقيهم الذي هو إبدال حالهم بأفضل منها، فالدين مكمل ومحسن للمجتمع العام، لذلك كان أبدياً لا يُنسخ لأنه متمش مع المصالح المتجددة، حافظ لها، لا يكون ضدها، وإذا كان كذلك فلا يكون ضد العقل، ولا ضد العلم، إذ خير المجتمع ومصالحه لا يكون مخالفاً للمعقول، ولا لما تقتضيه معارف البشر الصحيحة القطعية، وإلا كان ضد النفع العام، وليس من المعقول أن يرسل الله نبيئاً(١) يهدي الناس ويرشدهم لما هو ضد العقل والعلم، والعالم كله له ناموس خاضع لمقتضى العقل، ولا يعتبر ما خرج عن مهيعه بل يسمي غير المتمسك به معتوهاً.

ثم إني إنما خصصت الدين الإسلامي بالموافقة للمعقول مسايرة لنصوصه، والأدلة السابقة، أما بقية الأديان كالمسيحية فإن علماءها نصوا على مخالفتها للمعقول، وجعلوا الدين فوق العقل كما سبق، وأظن أن العقلاء من سائر الأديان يصعب عليهم أن يسلموا بأن الله يرسل رسولاً للبشر الذي ركب فيه العقل، وألهمه الاهتداء بنوره بما هو ضد العقل أو العلم، وإنما هو قلب أو إبدال أو غلط.

❋ ❋ ❋

- ٣٩ -

الدين الإسلامي منذ نشأ تمشى مع الحضارة والرقي سواء التي هي من

---

(١) وقفت على ما يؤيد هذا لابن تيمية في كتابه (موافقة صريح المعقول لصحيح المنقول) قائلاً: (ما يعلم بصريح العقل انتفاؤه لا يجوز أن يخبر به الرسول) وإذا كان لا يخبر به فلا يتأتى أن يأتي بالتكليف به اعتقاداً ولا عملاً. اهـ. - المؤلف -.

نصوص الدين وواجباته ـ وقد سبقت جملة منها ـ أو مما وجده عند الأمم قبله، فقد أخذ من حضارة اليونان وعلومهم، والرومان والفرس، والمصريين، وغيرهم، ولم يجحد ولا أنكر علماؤه شيئاً من الحضارات النافعة التي تفيده، ولا رد إلا ما لا ينطبق على أصوله، وكل ما رده لا تتوقف عليه حضارتنا، ولا حاجة بنا إليه.

وقد جمع الإسلام تلك الحضارات إلى حضارته التي جاء بها الأخلاقية الأدبية والدينية والاعتقادية والعملية، فتكون من الجميع حضارة أرقى الحضارات التي عرفها التاريخ، وأخذتها عنه الأمم الأخرى، فلو كان ضد العقل أو العلم ما أمكنه ذلك، والتاريخ شاهد عدل بما بلغه الإسلام في بغداد ودمشق وقرطبة ومصر والقيروان وفاس وسمرقند والهند وفارس، وغيرها من الممالك الواسعة وكلها تمشت مع الحضارة، وأخذ كل بلد بقسطه لم تجمد واحدة منها ولا أحجمت عن السير إلى الأمام إلا الأمم التي نزل بها سن الهرم، فالعقل والعلم رفيقان للدين وهو ماش بينهما، مستعيناً بهما وهما عضداه ونصيراه والحكمة صاحبة الشريعة، وأختها الرضيعة تجاذبتا بالطبع حتى اتحدتا بالعقل والسمع.

❋ ❋ ❋

ـ ٤٠ ـ

علماء المسلمين الكبار المشار إليهم بالتدين التام عقداً وعملاً، والمتفوقون في علومه، ورئاسة إمامته، تجد نخبتهم فلاسفة متبحرين في العلوم العقلية، مطبقين لها على نصوص الدين، غير رافضين لها، إلا الجامدون وهم قل من كثر.

أما غير الجامدين المعادين للعقل وعلومه، فإنهم مهما زادوا تمكناً واطلاعاً على العلوم العقلية إلا وزادوا تمكناً في دينهم كالكندي والأشعري وابن سينا والغزالي والرازي وابن رشد ومن لا يُحصى كثرة.

قال بعض المستشرقين: في الإسلام وحده تجد اتحاد الدين والعلم،

فهو الدين الوحيد الذي يوحد بينهما، فتجد فيه الدين ماثلاً متمكناً في دائرة، وترى وجهة الفيلسوف، ووجهة الفقيه متعانقين فهما واحد لا اثنان، ولا تجد في الإسلام سدّاً يمنع الثقافة الغربية عنه، بل ترى أن له استعداداً غير محدود لقبول الثقافة.

❋ ❋ ❋

- ٤١ -

كان المسلمون عموماً موصوفين بالتمسك بالدين المتين، وكانوا متمسكين بالعلوم العقلية يترجمونها عن الغير، ويبتكرون ما لم يكن لمن قبلهم، وينمون ويمهدون ويهذبون على عهد الدولة العباسية ببغداد، والأموية في الأندلس، والفاطمية في مصر، وحين تأخروا وقع التأخر في الأمرين معاً، فبقينا في خلف مذبذب الدين من حيث العمل بأوامره ونواهيه، جاهل بالعلوم زاعم أنه تباعد منها تديناً، والحالة أن ذلك عجز وجهل فقط، فهذا مما يدلنا على أن العلم والعقل والدين متعاضدة، ففي زمان زهرة العلوم العقلية في بغداد ودمشق ومصر وقرطبة وغيرها، وكونها معاقل العلم والعقل، كانت معاقل الدين أيضاً، وكانوا أسمح أهل الأديان مع العلم، لأن دينهم أسمح الأديان، وكانوا حماة العلم والدين معاً في آن واحد، من لدن كان العلم جنيناً وصبياً مرضعاً وهم يجنون عليه حتى شب وترعرع في حضنهم، وكان من اضطهد من أهل العلم لجأ إلى الحصن الإسلامي متوارياً عن الكنيسة خوف أن يحرق، ولولا احتضان الإسلام للعلم لقضت الكنيسة على علوم الأوائل، ولما حصل هذا التقدم الموجود الآن إلى هذه الدرجة المشاهدة التي لولاهم لا تكون إلا بعد المئات من السنين.

❋ ❋ ❋

- ٤٢ -

من أدلة بناء الدين على أصول العقل، اعتباره للأسرة، وبناؤه أصوله

وفروعه عليها، فالدين يكوّن عائلة طاهرة زكية، فأوجب في النكاح أركاناً وشروطاً ليكون في نظره صحيحاً فيكوّن عائلة متينة من شهود وصداق ووكيل للزوجة من أقرب الرجال إليها، ليختار من يكافئها، وقرر النفقات، والحقوق المترتبة على ذلك، ثم لحقوق الولد أو انتفاءه بانعدام الأصول التي بني عليها النكاح، ورتب على اللحوق الإرث، ثم قسمه قسمة عادلة تناسب الأصول التي بني عليها التشريع، فإن الذكر حمل أعباء الدفع بالسلاح وتحمل بالنفقات.

ولرغبته في حسن العشرة، وعدم التأذي رخص في الطلاق، وهكذا لا تجد فروع الدين إلا وهي مبنية على مراعاة هذه الأصول، مراعاة دقيقة منضبطة منتظمة، سالكة سبيل الأمر المعقول، ولذلك حرم الزنا، وأوجب الحد عليه، وجعل سدّاً دونه بسدل الحجاب ومنع التبرج والاختلاط بالنساء.

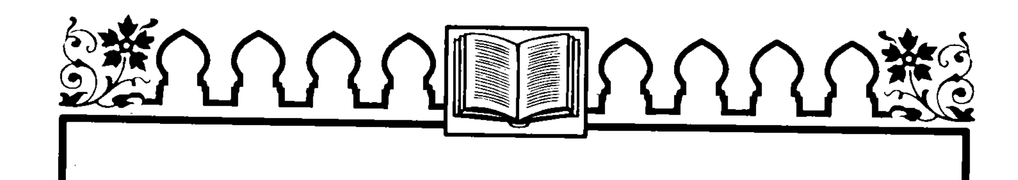
❊ ❊ ❊

- ٤٣ -

ومن أدلة بنائه على أصول العقل، اعتباره للملكية الشخصية فأثبت لكل مالك حقوق ملكيته، وأسسها على اعتبارات معقولة معتدلة، ولكن جعل هناك شركة للفقراء مع الأغنياء بالزكوات والكفارات، وذلك أصل الاشتراكية المعتدلة، والديموقراطية الحرة الحقيقية.

وبالجملة، لا تجد أصلاً من أصول الشريعة أو فرعاً مّا، إلا وهو ملائم لما تقتضيه غرائز العقول السليمة لا يناقضها بحال، وذلك كاف في إثبات ما أصلناه من كون العلم والعقل أصلاً من أصول الشرع الإسلامي غير ملغى.





غلط بعض المستشرقين

إن بعض المستشرقين غلط فنسب للدين الإسلامي ما هو براء منه، من كونه ضد العلم والعقل، ومن هؤلاء صاحب كتاب مصطفى كمال. المتقدم صدر هذا التحرير.

أسباب الغلط:

أ ـ الجهل بالدين الإسلامي جهلاً فادحاً، كما وقع لصاحب الكتاب المذكور.

ب ـ الغرض الذي يعمي ويصم، كما وقع لبعض المبشرين بالأناجيل، ولصاحب الكتاب المذكور أيضاً.

ج ـ القياس على الأديان الأخرى التي هي ضد العقل والعلم.

د ـ الحكم بحال المسلمين المعاصرين على الإسلام الحقيقي، وهو من نوع القياس أيضاً، فتجدهم يقولون: ما تأخر المسلمون وهم يناهزون الأربعمئة مليون في أقطار الأرض تأخراً بيِّناً، وضاع مجدهم، وفشلت ريحهم إلا بتمسكهم بدينهم، ولولا أن دينهم ينهاهم عن العلوم العقلية ما تركوها، حتى كان تركها سبب تأخرهم.

وهذا من القياس الفاسد المبني على مقدمات عنكبوتية، جهلوا الدين، وجهلوا حال المسلمين حيث ظنوا أنهم تابعون لأوامر دينهم، والحال أنهم عصاة، ثائرون على الدين الحقيقي، غير تابعين له، ولو تبعوه لأخذوا بكل

ما يفيدهم في الحياتين معاً، ويصلح أمرهم، ويحمي بيضتهم، ويصون مجدهم، ولو لم يكن فيه إلا آية: ﴿وَلَا تَنسَ نَصِيبَكَ مِنَ ٱلدُّنْيَا ۖ وَأَحْسِن كَمَآ أَحْسَنَ ٱللَّهُ إِلَيْكَ ۖ وَلَا تَبْغِ ٱلْفَسَادَ فِى ٱلْأَرْضِ ۖ﴾ [القصص: ٧٧] لكان كافياً في تفنيد كل مفتر على الدين، لكن نبذوا أوامره فخسروا، وحين يرجعون لأوامره ويعملون بها تقبل ريحهم، وتزدهر أيامهم كما كان سلفهم.

وليس معنى هذا أن من لم يتمسك بهذا الدين لا يكون له تقدم ولا مجد في الدنيا حتى يعترض عليّ بأوروبا وأميركا والجابون كلاً، فأولئك لهم أصول دنيوية عملوا بها، ونبذوا دينهم، أو أخذوا ببعضه فتقدموا، ونحن لا ننكر المحسوسات، والمسلمون لهم دين يأمرهم بالتقدم، فخالفوه وتأخروا، وحين كانوا ممتثلين له كانوا متقدمين.

وماضي الإسلام الماجد شاهد عدل لما قلناه، ولسنا نبالغ ونقول: إنه لا يمكن التقدم لأي دولة إلا بالتمسك به، بل مقصودنا أن نثبت أن التمسك بهذا الدين من أسباب التقدم في الدنيا والآخرة معاً، تقدماً أمجد من أي تقدم كان، وليس سبباً للتأخر أصلاً، فأهله فرطوا في الأمرين معاً فضاعوا وخسروا الصفقتين، نعم، الإسلام أخره أهله حتى أصبحت الأمم تسيء الظن به، وتنسب له التأخر، وليس الإسلام بمؤَخِّر لأهله، بل لو تمسكوا به لتقدموا كل التقدم، وحفظوا مجدهم، فالتمسك به لا يكون سبباً إلا في التقدم والمجد الحقيقي، ولا يتصور أن يكون سبباً للتأخر بحال، فالإسلام ربَّى المسلمين تربية صحيحة، بأخلاق عالية أوصلتهم لأعلى قمة المجد التي لم تصلها أمة قبلهم ولن تصلها، وأعطاهم حرية تامة في تفكيرهم وأخذ العلوم التي تنفعهم، ولم يمنعهم قط من شيء نافع ومفيد، ومنعهم مما هو بضد ذلك.

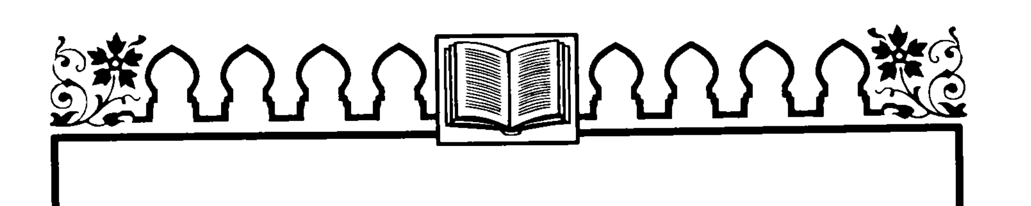
والمسلمون لما فرطوا في تلك التربية، وتلك الأخلاق العالية، وتمسكوا بالأوهام والأباطيل، وتركوا الحقائق، ونبذوا العلوم والعقل، وغلب عليهم الخيال والأمل بدون عمل، وأخلدوا للراحة، أضاعوا كل شيء، وأصبحت الهوة عميقة سحيقة بينهم وبين الحقائق وكل معقول، فهم

تائهون عن الطريق، ويزعمون أنهم متمسكون بالدين وأن الدين يمنعهم من غير ما هم عليه، وهم مفترون على الدين، بل الدين والحقائق في واد، وهم مع خيالهم في واد.

ولو أن أهل الدين صانوه صانهم، وكل من أخذ بالحقائق وصل للجادة، وكان أهلاً للنجاح.

﴿رَبَّنَآ ءَاتِنَا مِن لَّدُنكَ رَحْمَةً وَهَيِّئْ لَنَا مِنْ أَمْرِنَا رَشَدًا﴾ [الكهف: ١٠].





لبنة التمام

تقدم في السؤال صدر هذا الكتاب، أن الشريعة الإسلامية أصولاً وفروعاً يظهر منها أنها مبنيّة على أن الدين فوق العقل، وأخرى يظهر منها العكس، فقد يقول قائل:

إنك لم تستوف الجواب ما دمت لم تبين ذلك، فأقول:

لم أقف في الشريعة الإسلامية على أصل ولا فرع بنى على الأصل الأول ولا الثاني.

نعم، المسيحيون يزعمون أن الدين فوق العقل، وذلك أنهم قالوا بالتثليث والحلول، والاتحاد، وإثبات البنوة والأبوة للإله تعالى وتقدس، ومنعوا الناس أن يفكروا أن الأرض كروية الشكل، أو تدور حول الشمس، وغير ذلك من عقائد وأحكام لا تتوافق والعقل ولا العلم، زعماً منهم أن الكتاب المقدس نص عليها فمن لم يقل بها كفروه وحرقوه، ولما رأوا قيام البراهين القاطعة على وحدانيته تعالى، وأنه كان ولا يزال قائماً بنفسه، قيوماً بخلقه، مستغنياً عن كل ما سواه قبل المسيح وأمه وبعدهما ووقتهما، وأن كروية الأرض أمر محسوس إلى غير ذلك من أدلة قامت ضدهم عقلاً وحسّاً، التجأوا إلى القول بأن الدين فوق العقل ظناً منهم أن مشكلات الدين المسيحي تنحل بدوس براهين العقل وتزييفها، أو بالأقل عدم الاعتراف بها، وهيهات إن جيش العقل مضمون له النصر، فلا يهزم ولا يزيف، والعالم منذ كان لا طاقة له على مقاومته ولا الثورة عليه، بل هو خاضع له أتم

الخضوع، ولا سيما بعد نضوج العقل وتوطيد أركان الفلسفة في أنحاء المعمورة، فأفكار العلم مهما تكثفت بالأوهام، وصدئت بالخرافات، فإنها بأدنى تنبيه تسارع إلى التشبث بالعقل وتنجذب إليه بقوة مغناطيسية، وتطأطىء الرأس لقوته القاهرة للوجود والوجدان، أما المسلمون فإنهم في حل من هذه الأثقال المسيحية كلها.

لأن الدين هو الذي حرر فكرهم من حملها، والدين متعاضد مع العقل والعلم أتم تعاضد، لذلك لا يقولون بفوقية الدين على العقل، ولا فوقية العقل على الدين، لأن دينهم لم يكلفهم أن يعتقدوا ما لا يسلمه العقل الصحيح ولم يرض لهم التقليد.

ولنذكر بعض ما توهمه السائل من تلك الأصول والفروع فأقول:

❋ ❋ ❋



ما يوهم أن الشرع مبني على أن الدين فوق العقل

أولاً: لم أقف على ما يوهم ذلك من الأصول إلا قول العلماء: إن العقل لا يصل إلى كنه الذات العلية، وصفاتها السَّنية.

والحقيقة أن الذات العلية، وصفاتها السَّنية فوق[1] مستوى العقول، فليس للعقل سبيل إلى كشف حقيقتها، وحسبه الاعتراف بالعجز لكونه في عالم الكثافة، وهو نفسه خلق ضعيف معترف بعجزه عن الوصول إلى ما هو فوق مستواه، والعقل لم يصل إلى كل شيء، بل لا يزال عاجزاً عن أشياء من عالمه نفسه، بل ما جهله منه أعظم مما وصل إليه بمراحل شاسعة، فقد عجز عن حقيقة الروح، وحقيقة نفسه، ومن عجز عن حقيقة نفسه، فكيف يصل إلى حقيقة خالقه؟ بل هناك أشياء من عالمه هو يراها ويحسها أو يشعر

(١) الفوقية معنوية لا نعلم كنهها ـ المؤلف ـ.

بها ولا يدري حقيقتها كالكهرباء، فكيف يتطلع إلى ما لا مطمع له فيه، وليس من عالمه.

وفي الحقيقة لا يتوصل لمعرفة حقيقة الله إلا بالعجز عنها، كما قال أبو بكر الصدِّيق: (العجز عن الإدراك إدراك).

وليس في قواعد العقل ما يحيل عجز العقل عن معرفة حقيقة الله وصفاته لكونه محجوباً عن ذلك، كما أنه محجوب عن كنه حقيقة السماء، وما في النجوم وأمور علوية بل أمور سفلية في العالم الذي هو في مستواه ومن جنسه.

ولكن العقل أيضاً لا يحيل الوصول إلى ذلك، وبالجملة ليس هناك شيء أثبته العقل ونفاه الدين، أو نفاه الدين وأثبته العقل فتعارضا، فقدمنا الدين على العقل كما هو موضوع المقام بل هناك شيء لم يصل العقل إليه ووقف عنده حائراً، وعذره الدين في حيرته ولم يكلفه الوصول إليه.

ثانياً: ومن الفروع قول علي كرَّم الله وجهه: لو كان الدين بالعقل لكان أسفل الخف أولى بالمسح من أعلاه، وإنما سيدنا عليّ يرشدنا إلى أن الفروع الفقهية لا يتمسك فيها بالقياس مع وجود النص، فالقياس حينئذ فاسد الوضع، ذلك أن القياس على الوضوء اقتضى مسح أسفل الخف وأعلاه، والنص جاء بإباحة الاقتصار على أعلاه، فقدمنا مقتضى النص على مقتضى القياس، وكل منهما دليل شرعي، غير أن القياس مركب من نقل وعقل.

ثالثاً: قول أبي حنيفة: لو قلت بالرأي لأوجبت الغسل من خروج البول المتفق على نجاسته دون المني المختلف فيه، ولقلت فيه بالوضوء فقط، ولأعطيت الذكر نصف ما يجب للأنثى في الإرث لأنها أضعف منه[١].

(١) نقله ابن سلطان في المرقاة على المشكاة ـ مؤلف ـ.

وجوابه: أنه من نوع ما قبله أيضاً، وذلك أنه قياس على منصوص عارضه نص فعمل بالنص، وألغي القياس.

ونجيب أبا حنيفة بأن المني روعي فيه اللذة التي تعم البدن فوجب تعميم غسل البدن، بخلاف البول الذي يتكرر في اليوم مرات.

وأن الأنثى أعطيت النصف إرثاً لمناسبة وظيفتها في المجتمع وهي الأمومة، إذ ليست مكلفة بالحرب، ولا أن تقوم بنفقة الزوج ولا أولادها بل بالعكس كلف غيرها بنفقتها، وذلك أقوى من اعتبار ضعفها.

رابعاً: اعترض بعض المتفرنجين على حديث: **«إذا وقع الذباب في شراب أحدكم فليغمسه ثم لينزعه فإن في إحدى جناحيه داء، وفي الأخرى شفاء»**[1] فرد الحديث مع كونه في الصحيح، بأن الذباب يسقط على النجاسة فينقل ما فيها من جراثيم الأمراض، فكيف يغمس في الماء ثم يشرب مع أن الواجب طبّاً التحرز منه كلياً.

وجوابه: إن هذه فكرة طبية لم تنضج، وإن وجوب التحرز كلياً لم يصل لحد أن يكون يقينياً، بل الامتحان العلمي دل على أن في الذباب مادة سامة - يسميها الأطباء مبعد البكتريا - تقتل كثيراً من جراثيم الأمراض فلا يبقى لها تأثير في جسم الإنسان، فإذا سقط الذباب في شراب أو طعام وألقى الجراثيم من أطرافه فأقرب مبيد لتلك الجراثيم هو مبعد البكتريا الذي يحمله في جوفه قريباً من أحد جناحيه، فإذا كان هناك داء فدواؤه قريب منه بغمسه كله ثم طرحه، فذلك كاف لدفع ضرره، هكذا قرر بعض الأطباء المصريين في محاضرة ألقاها بجمعية الهداية بمصر، ونقلتها مجلة الإسلام في عدد ١٨ جمادي الأولى عام ١٣٥٥هـ.

وأقول أيضاً إن الحديث لم يوجب غمس الذباب مع الشرب، بل لو

---

(١) أخرجه البخاري في: بدء الخلق ١٧، وأبو داود في: (الأطعمة) (٤٨)، والنسائي (١١)، وابن ماجة (٣١١)، والموطأ (٥٨)، وأحمد بن حنبل ٣٢٩/٢ - و٣٤٦ - و٣٦٢ و٣٨٨ - و٣٩٨ - و٤٤٣.

طرح الشراب كلياً لما كان هناك وزر، وإنما هو سرف في ماء قد لا تكون له قيمة، وإنما الشارع يراعي حالة قلة الماء في السفر والصحراء، فأرشدنا إلى المران على الاقتصاد، ودفع ما عسى أن يضطر إليه، فالأمر للإرشاد بدليل علة الحكم المدلول عليها بفاء السببية، فالعلة ليست تعبدية تقتضي الوجوب، وإنما هي إرشاد لمن شاء الاقتصاد ودفع الداء بالدواء[1].

خامساً: ينبغي أن ننبه هنا، إلى أن ابن خلدون إمام التاريخ والفلسفة قال في المقدمة في مواضع: (إذا وجد من الوحي ما يتصادم مع العقل يلزم اتهام العقل، والإيمان بالوحي).

فأقول هذا من الإمام تجويز عقلي، واحتمال فكري، ولم يأت بمثال يتحقق فيه ذلك ولو فرض وجوده، فإما أن نجد الوحي أحادياً غير متواتر، أو متواتراً ولكن دلالته غير قطعية، فهذا إذا صادم أمراً عقلياً يقينياً دل الامتحان العقلي على يقينيته هو الذي حكم فيه السلف بالوقف أو التفويض، وحكم فيه بالتأويل المعتزلة وأكثر الأشاعرة، ولذلك أولوا آيات التشبيه وأحاديث الصفات.

والسلف مع تفويضهم أو وقفهم لا يردون ما دل عليه صريح العقل القطعي، فهم مفوضون لا مقوضون.

---

(١) يقول ابن قتيبة في (تأويل مختلف الحديث) **٢٧٢**، مُجيباً على من أنكر الحديث.
(.. فما ينكر من أن يكون في الذباب سم وشفاء، إذا نحن تركنا طريق الديانة ورجعنا إلى الفلسفة؟

وهل الذباب في ذلك إلا بمنزلة الحية؟ فإن الأطباء يذكرون أن لحمها شفاء من سمها، إذا عمل منه الترياق الأكبر، ونافع من لدغ العقارب وعض الكلاب.. والارتعاش والصرع..

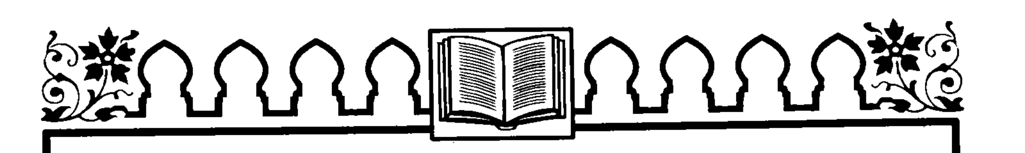
ثم قال: ومن كذب ببعض ما جاء به رسول الله ﷺ، كان كمن كذب به كله، ولو أراد أن ينتقل عن الإسلام إلى دين لا يؤمن فيه بهذا وأشباهه، لم يجد منتقلاً، لأن اليهود النصارى والمجوس والصابئين والثنوية، يؤمنون بمثل ذلك، ويجدونه مكتوباً عندهم.

وما علمت أحداً ينكر هذا إلا قوم من الدهرية، وقد اتبعهم على ذلك قوم من أهل الكلام والجهمية).

والدليل العقلي القطعي واجب التسليم عند الجميع غير متهم، ولا أظن ابن خلدون يخالف هذا، وإنما محمل كلامه عندي على الدليل العقلي الذي لم يصل لحد القطع ولم يقم اختبار حسي على يقينيته، وهذا في مصاف الظنون، بل هو ملغى لا اعتبار به أمام النصوص الشرعية القطعية بل والظنية، فلا يوهنها، وهو متهم ساقط أمامها.

أما تصادم قاطعين، أحدهما عقلي والآخر شرعي، فهذا ما لا تجده أصلاً، كما سبق، ولا يصح حمل كلام ابن خلدون عليه، وإن كان ظاهره لأنه مستحيل الوجود.





ما يوهم أن الشرع مبني على أن العقل فوق الدين

إن المعتزلة القائلين بالتحسين والتقبيح العقليين، وكثيراً من الأشعرية مصرح بتقديم العقل على النقل إذا كانا قطعيين معاً، وممن صرح بذلك[1] أبو البقاء في آخر كلياته قائلاً: يعتبر النقل من قبيل المتشابه. وينسب مثل هذا لإمام الحرمين[2] في الإرشاد، والغزالي وتلميذه ابن العربي المعافري، والإمام الرازي وأتباعهم.

واحتجوا لذلك بأن الأدلة العقلية قطعية، وأن النصوص النقلية لا

---

(١) فهو عكس ابن خلدون.

(٢) قد شنع على هؤلاء الإمام أحمد ابن تيمية في كتابه (موافقة صريح المعقول لصحيح المنقول) المطبوع بمصر بهامش كتابه منهاج السنة، ولقد سلف مني صدر هذا التحرير أني لم أقف على من صنف في مسألة تعاضد العقل والعلم والدين، ولقد أقمت البحث عمن صنف في ذلك نحو السنتين بعدما نشرت جريدة السعادة المغربية أصل كتابي هذا، ثم وقفت على نصف كتاب ابن تيمية المذكور الأول في المكتبة الناصرية بسلا في ربيع النبوي عام ١٣٥٦هـ، ولقد وجدته مجموعاً واسعاً في مجلدات، ولكنه نحا غير المنحى الذي انتحيته إذ تتبع أدلة علماء الكلام في العقائد ينقضها بناءً منه على أنها تناقض الكتاب أو السنة مع أنه لم يظهر وجه التناقض الحقيقي بمعناه الفني، وقد توافقنا والحمد لله في المبدإ الذي هو موافقة المعقول للمنقول غير أنه سلك طريق ابن خلدون في تقديم المنقول بل زاد هو ولو ظنياً، فكأنه نقض مبرمه، وتنبغي مراجعة كتابه ومقابلته مع هذه الرسالة، فرب ساقية أنفع من بحر، ومقرض كتابه يقرئك السلام ـ المؤلف ـ.

تفيد[1] اليقين، وتقدم لنا البحث في هذه المسألة والرد عليهم بما يكفي.

كما اختلستم طريقة المعتزلة في التحسين والتقبيح، وهي مسألة طويلة أشبع الأصوليون القول فيها بحثاً، وقتلوها نقداً، وأوسعوهم تشنيعاً بأنهم تحكموا على الله في دينه وأحكامه، ولكن كثير من الأشعرية وقعوا فيها وهم لا يشعرون.

كما وقع المعتزلة في معضلة أعظم وهي أنهم مهما توهموا معارضة ما بين نص شرعي ولو قطعياً وبين شبهة عقلية وقع في وهمهم أنها قطعية نص على قطعيتها حكيم يوناني أو هندي مثلاً من غير اختبار ولا امتحان علمي مدقق إلا وقلدوه، فقالوا بقطعيتها ونبذوا النص بالتأويل ولو بعيداً إن كان متواتراً أو بتجاهله وإنكاره إن كان آحاداً ولو في أصح الصحيح، ووهنوا النصوص حيث زعموا أنها لا تفيد يقيناً بحال كما سبق، وما كان ينبغي ذلك.

لذلك قالوا إن الله لا يرى حتى في الآخرة معتمدين على قول بعض الفلاسفة أن القديم لا يراه إلا القديم، ولا يسمع كلام القديم إلا القديم، وأن الرؤية شرطها اللون والجسمية، والقرب الحسي وغير ذلك، مما هو محال في حقه تعالى، وهو معتاد في المرئيات الحادثة.

لكنا نقول لهم: إلى الآن لم تقيموا دليلاً قطعياً على أن القديم لا يراه إلا القديم ولا يسمعه إلا القديم، بربكم بيِّنوا لنا من الذي سمع الشرائع والأوامر والنواهي، وماذا تعملون في قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَىْءٍ إِذَآ أَرَدْنَٰهُ أَن نَّقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ ۝٤٠﴾ [النحل: ٤٠] فمقالكم هذا هادم للنبوات والإخبار عن الله ولشرائعه، إذا لم تكن مسموعة متلقاة منه تعالى إذ تصيرونها محل ارتياب، كما أن ما شرطتموه في الرؤية لم تأتوا عليه

(١) هذه الحجة يتبين منها أن النقل عندهم من قبيل المظنون، والقطعي يقدم على الظني باتفاق فيمكن أن نقول: إنهم لا يقدمون العقلي على النقلي، فالخلاف بيننا وبينهم في حال، لأنهم يرون أن حال النقلي هو الظن فقط ونحن نرى أنه قد يكون قطعياً فتأمل ذلك ـ المؤلف ـ.

ببرهان، وليس في العقل ما يمنع رؤية الباري أو من لم تتوفر فيه شروطكم وجريان العادة بها في الحادث لا يوجب القطع باشتراطها في القديم ولا في الحادث إذ كثيراً ما نرى تخلف العادة.

وقياس القديم على الحادث فاسد، وما أنصفك من أحالك على غائب.

وقالوا أيضاً بنفي صفات المعاني[1]، كالقدرة والإرادة والعلم والكلام

(١) صفات المعاني هي كل صفة قائمة بذاته سبحانه وتعالى، تستلزم حكماً معيناً له، كصفة العلم مثلاً فهي تستلزم أن يكون المتصف بها عليماً، وصفات الكمال لله تعالى كثيرة، ولكنها تجتمع في سبع صفات رئيسية معينة قام عليها الدليل التفصيلي من الكتاب.

وهذه المسألة مما خالف فيه المعتزلة جمهور المسلمين الذين يطلق عليهم اسم أهل السنة والجماعة، فقد أنكروا وجود صفات المعاني هذه، وذهبوا إلى أن الله تعالى عالم بدون أن يتصف بشيء اسمه العلم، وقادر بدون أن تسند إليه صفة القدرة.

وإنما حملهم على هذا، تصور أن إسناد هذه الصفة الذاتية إلى الله تعالى يستلزم تعدد القدماء بقدر تعدد هذه الصفات، واعتقاده كفر بالاتفاق، وقالوا: إن عالميته وقادريته واجبة لذاته تعالى، فلا تحتاج لوجودها إلى العلم والقدرة، كما هو الشأن بالنسبة إلينا، وقالوا: الله كامل بذاته.. فيلزم إذا قلنا إن عالميته ثابتة بواسطة صفة العلم فيه أن يكون ناقصاً بذاته مستكملاً بواسطة غيره، وهو باطل باتفاق.

وهذه كلها أوهام جسمها في نظر المعتزلة تحميل العقل أكثر من طاقته في هذه المسائل وهو مسلكهم الذي عرفوا به، فالمحال في تعدد القدماء أن تتعدد الذوات القديمة لا أن تتعدد صفات لذات واحدة، والعالمية ليست أكثر من إسناد صفة العلم نفسه إلى الله، فليس محتاج ومحتاج إليه، وبذلك نعلم أيضاً أن إسناد صفة العلم إليه تعالى لا يعني استكماله بغيره.

وحسبنا دليلاً في هذا الصدد أن الله تعالى قد أسند إلى ذاته صفة العلم إذ قال: ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِّنْ عِلْمِهِۦٓ إِلَّا بِمَا شَآءَ﴾ [البقرة: ٢٥٥] وطبيعي أن يجزم العقل بقياس صفاته الأخرى على هذه الصفة، فيسند إليه صفة الحياة والقدرة والسمع والبصر.. إلخ.

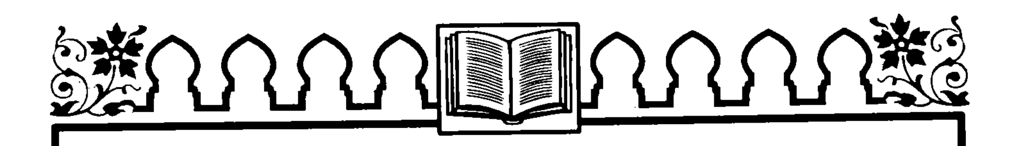
والاستدلال بهذه الآية ثابت حتى ولو أولنا العلم فيها بالمعلوم ـ وهو تأويل لا ضرورة إليه ـ إذ لو كان العلم غير ثابت لله عزَّ وجلَّ لما نسب الباري تعالى ذلك إلى نفسه، ولما عبر به عن المعلوم، فالتعبير بالعلم عن المعلوم فرع عن صحة نسبة العلم إليه تعالى. (انظر: المواقف ٣٤٦/٢) و(كبرى اليقينيات الكونية) ١١٩.

والسمع والبصر، اعتماداً منهم على أن القديم لا يتعدد، وهي قاعدة أخذوها عن أهل الفلسفة وزادوها تعميماً فقالوا: ولو موصوفاً وصفة، وما كان ينبغي لهم زيادة نغمة في طنبور الفلاسفة.

إذ دليل نفي تعدد موصوف وصفة لا يصح أن يسمى دليلاً فضلاً عن أن يكون قطعياً.

والقرآن العظيم أثبت لله بعض صفات المعاني صريحاً فقال: ﴿أَنزَلَهُۥ بِعِلْمِهِۦ﴾ [النساء: ١٦٦] وقال: ﴿إِنِّى ٱصْطَفَيْتُكَ عَلَى ٱلنَّاسِ بِرِسَٰلَٰتِى وَبِكَلَٰمِى﴾ [الأعراف: ١٤٤] وأثبت بعضها كناية وهي أبلغ نحو قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَبَتِ لِمَ تَعْبُدُ مَا لَا يَسْمَعُ وَلَا يُبْصِرُ﴾ [مريم: ٤٢] وقوله: ﴿أَلَمْ يَرَوْا۟ أَنَّهُۥ لَا يُكَلِّمُهُمْ وَلَا يَهْدِيهِمْ سَبِيلًا﴾ [الأعراف: ١٤٨].





ما اختلفت فيه طوائف الإسلام، كيف يعتقد؟

غير خفي أن أكثر الخلاف بين الطوائف الإسلامية منشؤه أن زعيماً يرى رأياً فلسفياً ينتحل له دليلاً شرعياً بما فيه من عموم أو إطلاق أو إجمال يعتقده اتباعه فيصير لهم يقيناً يقاتلون عليه، وعقيدة يحملون رايتها، ويصير لدى متأخريهم كأنه ديانة بشريعة ورسول، غير أنهم يجتنبون ادعاء الاستقلال واسم ديانة واسم الرسول تقيةً من سيف الإسلام، وهكذا يرى ضد ذلك مخالفوه، كما وقع بين المعتزلة والجبرية، وبين الرافضة والخوارج في مسائل خلق الأفعال، وصفات المعاني وغير ذلك.

وما كان سبيله هذا فنحن في حل من وجوب اعتقاده، والعقائد لا تكون تقليداً للزعماء الذين فرقوا دينهم وكانوا شيعاً، والذي يجب على المسلمين اعتقاده هو ما صرح به الكتاب أو السُّنة القطعيان، أو وقع عليه إجماع صريح، كما أننا لا نكفر من اعتقد منهم شيئاً من ذلك، إذ هم من الكفر فروا، ولنا ملء الحرية في النظر والبحث عن الدليل الصحيح.

لذلك أقول إنني لا أجرأ أن أصف الله إلا بوصف وصف به نفسه في كتاب أو سنة متواترة، وكلٍّ صريح، أو أجمع عليه المسلمون إجماعاً صريحاً قولياً لا ادعائياً.

كما أنني لا أنفي عن الله من الصفات على سبيل التعيين إلا ما كان ذلك سبيله، وكل ما لم يثبت أو ينف بهذه الطريق فَنَكِل أمره إلى الله

سبحانه، مفوضين، فأوصاف الله تعالى[1] توقيفية على القرآن أو السنة المتواترة لا يستقل العقل بها.

ثم إن كل ما كان بهذه الطريق إثباتاً أو نفياً لا تجده قط متعارضاً مع ما دلت عليه العقول دلالة قطع ويقين بحال.

فلسنا نستطلع الغيب، ولا نصف الله بما توهمه الفلاسفة وصفاً له زاعمين قيام أدلة عقلية على ذلك إثباتاً ولا نفياً.

نعم، إثبات وجوده تعالى وألوهيته ووحدانيته وحكمته دلت الشواهد العقلية والحسية التي هي مصنوعاته على ذلك دلالة مشاهدة وأيدها القرآن والسنة والإجماع.

فليس الحق سبحانه شرعة لكل وارد، يُكيِّفُه الخاطر والوارد، ولا مما تصل إليه أوهامهم أو تُكيِّفُه عقولهم. فالفلسفي الذي يصور إلهاً بعقله كالوثني الذي يصور وثناً بيده، وإنما تفقه الفلاسفة قياس للغائب على الشاهد الحادث، ورجم الغيب، لكن المقام أعلى، والجناب أسمى، والحق

(١) كذلك صفات النبيئين توقيفية ما سمع منها بطريق يقيني يقال وما لا فلا، لأن صفاتهم من جملة المعتقدات، وسبيل المعتقدات هو اليقين، حكى الإجماع على ذلك الغزالي ونقله ابن القيم، والزرقاني في شرح الموطأ، فليس لكل من ظهر له وصف ظنه كمالاً للنبي وصفه به وإن لم يرد معتمداً قول البوصيري:

دع ما ادعته النصارى في نبيهم ... واحكم بما شئت فيه مدحاً واحتكم

فليست البردة كتاباً ولا سنة، وإنما جرت على قاعدة الشعراء في المدح، فليس لنا أن نتخذها برهاناً قطعياً بل علينا البحث عن دليلها، فمن يصف النبي ﷺ بأن العوالم في طي قبضته، وأن الله فوض له التصرف في مملكته - وهو قول طائفة ضالة تسمى المفوضية كما في كتاب (مقالات الإسلاميين) للأشعري، فذلك في عهدته ونطالبه بدليل قطعي، كمن نسب إليه العلم الإحاطي كعلم الله تعالى، مع أن القرآن ناطق بخلافه، والسنة طافحة بضده، فالواجب على أهل العلم أن يعلموا أن صفات النبيئين من جملة المعتقدات التي لا تثبت إلا بدليل سمعي يقيني وما سوى ذلك منبوذ، وقد أشبعت القول في ذلك في كتابي: (برهان الحق في الفرق بين الخالق والخلق)، وأشبعت القول في المسألة الأخيرة في تأليف في الرد على التجموعتي الذي نسب للنبي ﷺ علماً إحاطياً كعلم الله. اهـ. - مؤلف -.

أبلج، ولسان القاصر لجلج، فقد وصف نفسه في كتابه بالجبار المتكبر وقال: ﴿يُضِلُّ مَن يَشَآءُ﴾ [الرعد: ٢٧] وقال: ﴿يُخَٰدِعُونَ ٱللَّهَ وَهُوَ خَٰدِعُهُمۡ﴾ [النساء: ١٤٢] وذلك في المخلوقين ليس بكمال، قال تعالى: ﴿كَذَٰلِكَ يَطۡبَعُ ٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ قَلۡبِ مُتَكَبِّرٖ جَبَّارٖ﴾ [غافر: ٣٥] فنحن برآء إليه أن نصفه على سبيل التعيين إلا بما وصف به نفسه، نعم، نصفه بوصف عام وهو كل كمال يليق بجلال الإلٰه الحق، وننزهه عن كل نقص، ﴿لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلۡبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١].

فمن أثبت له الالتذاذ أو الذوق أو الشم قياساً على الخلق لكونه كمالاً فيهم، أو نفى عنه صفات المعاني كالعلم والكلام والسمع والبصر زاعماً قيام الدليل القاطع العقلي على الإثبات والنفي فليس بشيء وأدلتهم واهية، وفكرتهم واهمة، وهي تقليد للفلاسفة فقط.

وفي نظري أن فلسفة الإلٰهيات عند اليونان وغيرهم إنما هي احتمالات، أوجبها جهلهم بالنبوات، فأصبحوا يستوحون عقولهم التي ليست لها طائرات تحلق حول ما ليس من عالمهم، فضلوا وضل تبعاً لهم معتزلة الإسلام ومن نحى نحوهم. والله يقول: ﴿أَنزَلَهُۥ بِعِلۡمِهِۦۖ﴾ [النساء: ١٦٦] كما نبرأ من تمحل بعض المحدثين وجمودهم حيث قالوا: إنه متكلم إذا شاء بكلام ذي حروف وأصوات، ومقام ذي العزة والجبروت أجل وأكمل عن أن تصل إليه العقول المقفصة في عالم ضيّق، عقول محتاجة إلى كثير من النضوج لا يتم إلا في ملايين من السنين.

أنَّى للسمك في قعر البحر، والجنين في بطن الأم، والنطفة في الصلب، أن تحقق العلوم الفلكية، وتدقق المسائل الطبيعية، فضلاً عن الاستبداد بمعرفة الصفات الإلٰهية، والتهجم على استنباطها قياساً على المخلوقين.

عجباً، كيف غفل الفلاسفة عن عجزهم عن الوصول لحقائق الكون البسيطة وهم منه، وهو مخلوق مثلهم، حتى اختلفوا في علم الهيأة، وتبيّن جهلهم في كثير من الفروض والتقديرات التي قدروها، وهو علم تدرك

أصوله بالبصر وبالحساب المدقق، عجزوا عن الاتفاق فيه، واختلفوا فيه اختلافاً منتشراً، وأصبح متأخرهم يضحك من متقدمهم، بل تبيَّن في بعض مسائله إصابة المتقدم وخطأ المتأخرين.

وإن تعجب، فعجب من كون كل طائفة تدعي أن مذهبها يقين قامت عليه البراهين، ثم يتبين الخطأ الصراح هذا في علم هو أوثق معلومات الفلاسفة، فيا لله، ويا للرجال من ضعف عقول لم تحسن تصور ما تراه، ويعينها البصر والآلات على تصوره، فكيف يمكننا أن نقلدهم في دعواهم الوصول إلى كنه من يزعمون هم أنفسهم أنه لا تمكن رؤيته.

كلاً، إن الإنسان مجبول على الأنانية وعلى الدعوى العريضة، إنه ذو حول وطول ومعرفة كاملة توصله إلى فهم كل شيء، وهو في بحر الجهالة تائه، لقد ضيعوا وقتاً نفيساً طويلاً في علم الإلهيات فجلبوا مقتهم بأنانيتهم، وأوقعوا العالم معهم في ارتباك وجدال.

كل الطوائف الإسلامية من معتزلة ورافضة وغيرهم، يأتي زعيمها بفكرة عقلية يتلقفها عن الفلاسفة أو من عقله، وينتحل لها دليلاً شرعياً كما سبق، فيأتي أتباعه فينمونها بخلابة البيان، خطابيات وشعريات يصيرونها براهين ويدعون أن مذهبهم الحق الواضح، والنور الفاضح، والقطعي الذي ليس بعده يقين يناهضه.

وكل طائفة تدعي صراحة النصوص لجانبها، والإجماع الصريح، والتواتر الذي لا امتراء فيه، ثم إذا نقد الناقد البصير الغير المتحيز وعرضها على محك النظر، وجدها كسراب بقيعة يحسبه الظمآن ماء وليس هو شيئاً.

لقد احتدم الجدال في خلق الأفعال، وتماثل الأجسام، وبقاء الأعراض وانتقالها، وهل هناك خلاء، وفي وجود الجوهر الفرد، وكون الموجود منحصراً في الجسم والعرض، أو هناك ما يسمى بالمجردات إلى غير ذلك، ولم يحصلوا على طائل، ولو أنهم اتخذوا هذه المسائل وسائل لما وضعت له من كشف حقائق الكون، لخدموا العلم خدمة جلى، ولكنهم أغفلوا ذلك، وراموا التوصل بها إلى المكون فأبعدوا النجعة، ووقعوا في متايه

ومجاهل حارت فيها أفكار المتقدمين، وجرف سيلهم المتأخرين.

ضيعوا أوقاتاً نفيسة في جدالات عقدوا لها مجالس ومؤتمرات لو صرفوها في تحسين حال المجتمع لكان أنفع، وذلك بترقية المدارك، والاكتشاف، والاختراع في العلوم الطبية، والكيماوية، والميكانيك، والفلاحة، والصناعة، وكل نافع نفعاً حقيقياً بل وفي العلوم الإدارية لإدارة الممالك الإسلامية الواسعة والمنتشرة من الشرق إلى الغرب والتي اختلت باختلال إدارتها، وإضاعة روابطها التي كانت أمتن رابطة بالعدل والعلم والتهذيب والشورى ضد الاستبداد، والتي يدفع بها عادية الظلم والاختلال الذي أنهك قوى الإسلام، وجعلها في آخر صف بعدما كانت في أوله، بسبب إضاعتهم لوصايا القرآن الذي يحضهم على النظر في أحوال الملكوت، والممالك الأرضية، ولكنها السياسة كانت وراءهم تحركهم وتحرضهم وتجعل اتجاههم نحو الأفكار العقيمة تشغلهم بها، وبشخصياتهم عن المصالح العامة قبل أن يشتغلوا بها فيغلوا أيديها الباطشة الغاشمة الآثمة، ولعل هذا سبب قلة الاختراع والاكتشاف في الإسلام، ثم نزيد تأكيداً لما قررناه قبل، وأن كل ما اختلفت فيه الطوائف الإسلامية، وأصبح بعضهم يكفر بعضاً، ويدعي أن مذهبه هو البرهان العقلي اليقيني، وغيره لا يسلم بذلك، فنحن في حل من وجوب اعتقاده، ولنا ملء الحرية في البحث عن الدليل من الكتاب والسنة، إذ ليس علينا إلا اعتقاد ما وصف الله به نفسه في قرآن أو سُنَّة متواترة على ظاهره مع كمال التنزيه.

ثم لسنا ممن يجرأ على نصوص الشريعة بالتأويل، والحال أنه لا قاطع يوجب التأويل، ولو كان قاطعاً ما اختلفوا فيه، فالتجرؤ على التأويل لغير دليل قطعي هو ما نعاه القرآن على من نزلت بهم المثلات.

وحيرة تلك الطوائف في اختلافها مع أن كل طائفة ما كانت تقصد إلا الوصول إلى الحق، تجعلنا نحجم عن تأويل النصوص خوف إفسادها وأن الأولى بنا هو الوقف، ثم عدم الجزم بالتأويل إذا استند لدليل ظني، وهكذا نقول الآن عندما ظهرت مخترعات ومكتشفات، فإنا نحجم عن الجرأة على تأويل النصوص بما يطابقها إلا إذا ظهر بالتجربة العلمية القطعية والامتحان

الفني اليقيني أنها ليست فكرة قابلة للتغير مع تغير الزمان والكشف عن مخترعات أخرى.

أمَّا إذا كان هناك أدنى احتمال لتغير الأنظار، وتحول الأفكار مرة أخرى، وكان الامتحان ليس يقينياً حسيّاً فالواجب هو ترك النصوص على ظاهرها، تهيباً لحرمة الشريعة، نعم يمكننا أن نقول إن هذه النظرية يمكن أن ينطبق النص عليها من غير أن نجزم بأنها مراد الله، خوف أن نقع في الكذب على الله. ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَفْتَرُونَ عَلَى ٱللَّهِ ٱلْكَذِبَ لَا يُفْلِحُونَ﴾ [النحل: ١١٦]، ثم إذا لم تثبت تلك النظرية وظهر فسادها نجونا من الجناية على القرآن بحمله على مغنى لا يصح.

كما جنى من طبق عليه انبساط الأرض، وكون الشمس تدور حولها، وأن الأرض هي مركز الأفلاك، وأنها ثابتة لا تتحرك إلى أمثال هذا من كون الأرض فوق قرن ثور، وأن الثور على الماء، والماء على الهواء، ونحو هذا من أفكار إسرائيلية لا ثبات لها في كتاب صريح، ولا حديث صحيح بل خرافات خيالية.

وكل من طبق القرآن على أمثال هذا وشرحه به فقد جنى جناية كبرى أوقعته في ضلال مبين، فالقرآن شريعة عامة وأبديّة، فيجب على المفسر أن يكون دائماً يستحضر هذا المبدأ، وأن لا يفسر القرآن إلا بما هو ظاهره إلا إذا قام دليل قاطع على التأويل، ومن هذا الباب من يفسره بالإشارة ويحمله من أنواع المعاني الخيالية ما هو بعيد منه، فكل ذلك خطر في الدين، وإلى الضلال أقرب إلا إذا قامت قرينة على ذلك.

قال نجم الدين النسفي: (النصوص على ظاهرها والعدول عنها إلى معان يدعيها الباطنية أو غيرهم إلحاد).

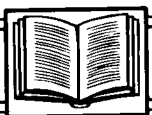
كما يجب على المفسر أن يكون مستحضراً لعظمة القرآن، وأنه منزل من حضرة القدس لهداية الخلق، فكم من رأي كان قطعياً يقينياً عند من يراه، فتبيّن أنه محض خيال، وكم من فكرة كانوا يعدونها وَهْماً وشاذة فأصبحت كلمة إجماع.

فالمسلم الخالص المخلص بيده برنامج عظيم للحياتين هو القرآن الكريم والسُّنة الصحيحة فيجب عليه أن يلحظهما بملحظ العظمة والجلال لينتفع بهما في الحال والمآل.

إن القرآن هو الذي كوّن إنساناً كاملاً ومثلاً أعلى مثل الأمم، والقرآن هو الذي حفظ لنا الأمة، وجللها بجلال الحرمة، وهذبها ونماها مع الأجيال في ماضي الأحقاب، وهو المخلِّص لنا من أوحال الحياتين عند ذي العزّة والكمال.

وهو شرع تام، أكمل وأرقى شرع عرفه البشر موافق لمواهب العقل ومكتشفات العالم الحقيقي، يحدو بنا للكمالين ويبوؤنا متبوأ النعيمين، ولا يحجزنا عن البلوغ لأي مرتبة من مراتب المجد بل يعيننا ويرشدنا إلى بلوغ غاية الغايات، ويهذبنا تهذيباً يهيئنا للسمو الذي ليس بعده سمو، فما دمنا متمسكين به فنحن مفلحون.

❊ ❊ ❊



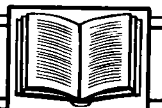
هل الإسلام دين العقل؟

هذه مقالة نسبها بعض المؤلفين إلى رجل مصر ومصلحها وفيلسوفها محمد عبده، وحملها على غير محملها، فيجب أن أشرحها بما يليق بمقام الشيخ المصلح، وإن لم أقف على سياق كلامه حتى أجزم بالمراد منه، إن ظني بالشيخ وما أعهد من لهجة ما وقفت عليه من كتاباته أن معناها أن الإسلام دين يوافق العقل ولا يناقضه بحال في أصوله وفروعه، ويؤيد هذا المعنى ما أسلفناه، وليس المراد أنه شريعة عقلية بشرية ليست بوحي إلهي، فهذا المعنى لا يقصده مسلم لأنه كفر صراح، كما أنه لا يقصد بها أن الشرع مفتقر إلى العقل يُرشده في كل شيء، وأنه لولاه ما اهتدى، كلا، ثم كلا، فالشرع مستقل غير مفتقر، وإنما العقل ناصره وعاضده ومعينه كما سبق.

كما أنه لا يريد ما قاله المعتزلة وغيرهم من أن قواعد العقل مقدمة على نصوص الشرع عند التعارض.

كذلك لا يريد ما قاله المعتزلة من التحسين والتقبيح العقليين، وأن العقل مستقل بالأحكام يهتدي بفطرته إلى عللها، وإلى حِكم تلك العلل البديعة وإلى الثواب والعقاب، ويهتدي بفطرته إلى اليوم الآخر، وإلى المسؤولية أمام الله من غير توقف على الشرع، فإني أحاشي جناب الشيخ عن إرادة هذه المعاني وإن احتملها اللفظ، إذ ورود الشرع يكون عبثاً على هذا الأخير.

❊ ❊ ❊



ذيل رد طعن مصطفى كمال على النبوات

من جملة ما اشتمل عليه كتاب مصطفى كمال قوله طاعناً في النبوات: إن أحداً من الأنبياء لم يوح إليه برسالة تساعدنا على اختراع آلة من آلات استكشاف الكهرباء أو البواخر، أو الطيارات، أو التلفون اللاسلكي، أو مبادىء طب تساعدنا على مقاومة السرطان أو السل.

وإنا نوجبه عن استعجال، ولا نوسع المجال، وسأقوم بواجب عيني حيث لم أقف إلى الآن على من وقف موقف النضال معه، فأقول:

أولاً: إن وظيف الأنبياء تعليمي تهذيبي، إحساني إنساني تبشيري تنظيمي للاجتماع، موطد لإيجاد ما كان مفقوداً في وقتهم وأممهم من إتقان نظام المجتمع العام، ودفع الشرور عن هذا العالم الإنساني المحفوف بالمخاطر من التغالب والتكالب والغيلة والاضطهاد والفوضى، وفوضى الأخلاق، وتكميل النوع الإنساني بالآداب والتفكير المنتج، وإلقاح أفكاره بالأخلاق العالية، ومبادىء العلوم التي كانت مفقودة، وهي التي رقت أفكار العالم ومداركه، وأوصلتكم إلى ضالتكم المنشودة، وإلى هذه المخترعات التي أنتم بها معجبون.

ودونك القرآن العظيم، طالعه وتدبره تجده هو الذي حرر الأفكار من رق التقليد والتقييد، وفكك عنه آصار الأسر والتجميد، وأطلق عنان التفكير للاكتشاف والاختراع، وإظهار مواهب الإبداع، وهو الذي أثار حركة العقول، وقيد كل شيء بالمعروف والمعقول، والقرآن هو الذي أزال القيود، وسلاسل العبودية من عنق العقل، بل جعل له هيمنة وجلالاً، وصيره طليقاً يتفكر في خلق السماوات والأرض، بل جعله ملكاً حاكماً في المملكة الواسعة تتسابق جياده في ميدان الابتكار، لتظهر مواهبها، وتأتينا بطرائف الفوائد، حتى امتلأت بها الموائد.

ثم إنكم تعترفون أن سنة الكون ليست طفرة بل هي التدرج والتطور في المراحل الطبيعية التي لا بد من اجتيازها على ما تقتضيه سنن الكون، ونواميس الوجود، ولكل شيء إبانه، ولا يكون إلا في الوقت الذي قدر له.

فأول نضوج الأفكار بدأ بالنبوات، والنضج لا يكون في لحظة ولا بد له من زمان معدود محدود يقتضيه طبعه، فيجتازه تدريجياً، إذ فكر الإنسان مقهور تحت نواميس الكون التي اقتضتها الحكمة الإلهية، وله عمر طبيعي ينمو فيه بالتجارب، والاستفادة عنها، واستنتاج المعلومات منها، فهو كالمعدن والنبات والحيوان، كلٌ له عمر طبيعي ينضج فيه ويستكمل قوته حتى إن بعض المعادن لا بد لها من اجتياز عمر طبيعي في مئين من السنين ليتم فيها نضجها، وفكر الإنسان كذلك لم يتم نضجه إلا بالمراحل التي قد اجتازها في أزمان النبوات، وبعدها على سنة كونية بتقدير عزيز عليم.

وبنبوة محمد ﷺ قطع مرحلة كبرى زادته نضجاً، وأسرع السير فيها إلى عالم الكمال حيث تعبدت له طريق سوي بعلوم أدبية نشأت عنها علوم رياضية[1].

---

(١) فقد حض على علم التاريخ بقوله: ﴿فَٱقْصُصِ ٱلْقَصَصَ لَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ﴾ [الأعراف: ١٧٦]، وفي قوله: ﴿لَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ﴾ إشارة إلى فلسفته، وحض على الجغرافية=

والقرآن فيه كثير من الإشارات إلى العلوم الرياضية وقواعدها وبعض الطبيعيات أيضاً المتضمن ذلك للتشويق إليها، بل والحض عليها، وعملاً بذلك التشويق القرآني تمهدت العلوم الطبيعية التي لولاها ما أمكن لعجلات الفكر أن تسرع المسير، وتبلغ المراد من تلك المخترعات والمكتشفات، وعلى كل حال فإن إبان ظهور المخترعات لا بد أن يتقدمه وقت طويل ينضج فيه الفكر وهو زمن النبوات، وحين جاء الإبان جاءت تلك المخترعات التي لولا تمهيد النبوات لم تكن ممكنة ولا متيسرة.

ثانياً: ليس من المعقول ولا من المستحسن أن يكون المعلم المهذب حقوقياً، طبيباً، صيدلياً، صناعاً، ميكانيكياً، مهندساً إدارياً، منظماً جامعاً لكل الوظائف يباشرها في آن واحد ومن غير تدريج.

هب أنه كذلك على خرق العادة المناسبة للنبوة، فليس يستطيع أن يخلق تلاميذ تكون لهم قدرة على تلقي هذه العلوم والصنائع في آن واحد تعليماً نهائياً لم يسبقه تعليم ابتدائي ينضج به الفكر الإنساني، فإن ذلك يخالف سنة الكون المبني على نواميس خاصة، وحركة فلكية متئدة.

فالنبوات علمت العالم تعليماً تمهيدياً ابتدائياً لهذه العلوم التي أنت معجب بها، ثم بعد إطلاق الفكر صارت تلك المعارف تنمو إلى أن بلغت لما ترى، ولا تزال تنمو، وستبلغ إلى ما هو أعجب بما يناسب الوقت الآتي، والأحوال المقبلة.

ثالثاً: لو جاء نبي بها قبل تهذيب النوع بآداب النبوة لكانت محض ضرر وخطر.

رابعاً: لسنا على يقين من ملاءمة هذه المخترعات لوظيف النبوة،

= بقوله: ﴿قُلْ سِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَانظُرُوا﴾ [العنكبوت: ٢٠]، وحض على علم الهيأة والفلك والنجوم بقوله: ﴿انظُرُوا مَاذَا فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ [يونس: ١٠١]، وفيها حض على علم طبقات الأرض بل وعلم المعدن والنبات، إذ النظر الذي يحض عليه القرآن ليس مطلق النظر السطحي الغير المثمر، ويدعو إلى علم التشريح والطب والطبيعة بقوله: ﴿وَفِي أَنفُسِكُمْ أَفَلَا تُبْصِرُونَ ﴿٢١﴾﴾ [الذاريات: ٢١].

ونحن نرى ماذا وقع من موبقات، وإتلافات للنوع الإنساني بسبب الحرب العالمية الماضية، وأظن أنه لو بعث بها نبي، ثم وقعت تلك الحرب المشؤومة على الإنسانية ذات المجزرة الكبرى التي انتحرت فيها الإنسانية بيد الاختراع والاكتشاف، والتي تصدعت بها أركان المدنية، وظهرت بها ثمرة تلك المخترعات التي اهتبلتم بها، لارتد أتباعه أجمعون أكتعون، ولما بقي لرسالته أثر، لأن فائدة الرسالة ترقية النوع الإنساني أدبياً قبل ارتقائه مادياً، وتشييد دعائم العمران على أساس الود والمرحمة والتعاون وعطف الإنسانية، وصلة البر والإحسان، ولم تكن قط رسالة مبنية على الهدم والفتك والإفساد والخراب والدمار.

ولقد شاهد العالم مشهداً لم يشهده جيل سابق قط، من التناحر وفساد الأخلاق واضطراب الأفكار، وتباغض الأقطار، وتباعد الأنظار، والتكالب على الإضرار، والتواثب على كل ما ليس بمشروع، ودك قانون سماوي أو وضعي، وانحطاط الهمم وخراب الذمم، وشيوع الفساد في الأرض، وخرق كل إجماع طبيعي، وإفساد كل إصلاح اجتماعي، وكشف قناع كل حياء، وتسلط الأقوياء على الضعفاء، وانتزاع الرحمة من كل ضمير، ولو أجال الإنسان نظره في ما هو السبب الأقوى لتنوع هذه الأنواع من الدواهي المخربة لما وجد لذلك من سبب أقوى من هذه المخترعات، وما نشأ عنها من المنافسات في هدم أركان المدنية والإنسانية، فهل يمكن مع هذه المشاهدة أن يقال إن العالم أسعد حالاً مع هذا الترقي في علم المادة لا والله، البشر أشقى حالاً على وجه العموم من السابق، وأن العداوة بين الأجناس لم تصل قط من الشدة في غابر الدهر إلى هذه الدرجة التي حصلت بهذه المخترعات، وأن القصد من النبوات هو سعادة العالم حالاً ومآلاً، لا شقاؤه، وإن المخترعين أنفسهم قد شعروا بهذا الخطر الذي نشأ عن اختراعهم واستكشافهم، وتبريراً لعملهم يجيبون عن هذه المعضلة بأجوبة واهية.

ومما أجاب به المخترع الكبير في العصر الحاضر ماركوني الإيطالي مخترع الراديو، أن هذا الشقاء راجع لكون الترقي العلمي لا يسير بتناسب

مع سير المدنية الأخلاقية بحيث إن الإنسانية لم تستوف حقها من المدنية بالنسبة لما أدركته في ميدان الاختراع والاكتشاف، وضرب لذلك مثلاً بطفل تمكن من سيارة سباق سريعة ليلعب بها فإنه يقع في الخطر، فحالتنا بالنسبة للمخترعات الحديثة كحالة الطفل، فإننا لم نتوصل بعد إلى سائر طرق استعمال اختراعاتنا. وزعم أنه لولا هذا الاختلال في التناسب لكان الترقي العصري وسيلة لسعادة الإنسانية، ثم قال: ومن الصعب أن نعتبر الغازات الخانقة، ووسائل التدمير والحرب من سعادة البشر، ولكن ما حصل في ميدان الصناعة من اختراع آلات زاد في راحة البشر، وسمح لكثير من الناس أن يتمتعوا بحياة لم يكن في استطاعتهم أن يتمتعوا بها من قبل، وأجاب عما وقع من مشاكل العمال والبطالة بما يطول، وكل هذا من قبيل الخيال في نظري، والواقع المشاهد أن مشاكل العالم تكاثرت بسبب إفساد الأموال في تلك المخترعات، وما من اختراع إلا ويعقبه أرقى منه، فيفسد المال الذي ذهب في الأول فضخمت الميزانيات، وافتقرت الأمم، وكثرت البطالات بل المجاعات، وأما ما يتمتع به الأغنياء وأرباب رؤوس الأموال من النعيم فذلك كله نعيم فرد ويسرع زواله، وما أمله ماركوني من التمدن الأدبي فذلك كله تحقق أنه خيال وأن ظهور المخترعات أفسد أسس الآداب الإنسانية وزاد في تكالب البشر وصيره عاصياً متمرداً على كل أدب ورحمة وإنسانية فالمخترعات العصرية المادية إذا استثنينا المخترعات الطبية والجراحية وأمثالها مما لا سبيل لاستعماله في التدمير، كان وبالاً على الإنسانية وعلى الآداب الحقيقية التي جاءت بها النبوات.

لعمري، كيف يمكن أن تكون وظيفة لِنَبي أو يظهرها الله على يد رسول مبعوث للرحمة، كلاً ثم كلاً ألف ألف مرة.

وإن كانت الحقيقة مُرّة فتلكم المخترعات والمكتشفات التي اهتبل بها مصطفى كمال، ونبذ الدين، وأساء للمرسلين لا تتلاءم ووظيف النبي الحقيقي بحال، لأن أهم وظيف يؤديه الرسول برسالته هو إيجاد روابط متينة نزيهة بين أفراد النوع الإنساني وأممه وشعوبه، مبنية على العطف والرحمة والحب والارتفاق، وانتشال الإنسانية المعذبة من سفالة الأخلاق والفتك

والتخريب والاستعباد، وصيانة الدماء والأعراض والأموال التي جاءت هذه المخترعات لاستباحتها وانتهاك حرمتها، مخالفة لما جاءت له النبوات من تثبيت دعائم العدل والإنصاف والتسامح، ونشر الوئام الحقيقي والإخاء الذي لا تدجيل فيه وصقل الأفكار بصيقل العلم الصحيح، وتحريرها من كل ضغط وإرهاق.

وبعبارة أخصر، وضع نظام للمجتمع أو تجديده يتلاءم مع العقل والحكمة، والاختيار غير مفروض على الناس بالجبر والقوة العسكرية الغاشمة الأثيمة التي تأيدت بهذه المخترعات.

والله يهدي من يشاء إلى صراط مستقيم.

هذا وإنني بغاية الأسف مضطر أن أصرح بحقيقة راهنة، وهي أن هذه المخترعات وإن ذممناها من حيث أنها ضد الإنسانية والرحمة وحقوق الضعيف ومصالح الاجتماع، فإنه يجب اقتناؤها والأخذ بها من حيث الدفاع عن البيضة ومقابلة الشر بالشر، كما قال الصدِّيق رضي الله عنه: (قاتلهم بما قاتلوك به).

ومن هنا نشأت مشكلة المشكلات التي لا حَلَّ لها وهي سلم وتسليح وكل من المبدأين مناقض للآخر، فنحن معهما كما قيل:

جعلت الدنيا لنا فتنة ... والحمد لله على ذلكا
قد أجمع الناس على ذمها ... وما نرى منهم لها تاركا





خطر اللادينية على الإسلام

ليست اللادينية من مبتكرات مصطفى أتاتورك، وإنما هو مقلد لمن تقدمه، وإن خطرها لأعظم الأخطار التي منيت بها هذه الأمة، منذ زمن البعثة النبوية إلى الآن.

فإن اللادينية تقلب حياة الأمة المتدينة رأساً على عقب، فتفسد الأفكار والأخلاق، وتنتشر بها الموبقات والفواحش، وتفقد الثقة بين وحدات الأمة، وتذهب الأعراض، ضحية الإباحة الوقحة، وتفسد المعاملات، وتضيع الآداب العائلية، وأصول التربية الإسلامية المبنية على أُسس النزاهة والحشمة، ويضمحل كل أصل بنيت عليه حياتنا، وينقلب علمنا جهلاً، وجِدُّنا هزلاً، ونصير أضحوكة بين الأمم، وما دخلت في دماغ أمة إلا ودخلها الفوضى والثورات، وإباحة الدماء، فالموت الزؤَام أهون تجرعاً من تجرع سموم اللادينية المخربة، نعوذ بالله من جهد بلائها، وظلمة عمائها، ولنختصر سبب انتشارها فأقول:

إن الخليفة عبدالحميد الثاني العثماني، كانت له حميّة إسلامية فيما هو مشهور عنه، غير أنه ارتكب خطأً عظيماً كان سبباً لانتشار اللادينية (الإلحاد) في الممالك الإسلامية التي لنظره، ومنها سرى لغيرها.

ذلك أنه أراد إدخال النظم العصرية، والمعارف الحديثة لمملكته، فبعث بعثات من الشباب الإسلامي لتلقي العلوم العصرية في ممالك أوروبا المختلفة المشارب والمذاهب ـ فرنسا، بريطانيا، ألمانيا، إيطاليا، وغيرها ـ.

كان الواجب على عبدالحميد، حامي الدين أن يقدم تهذيب تلك البعثات تهذيباً صحيحاً إسلامياً قبل إرسالها إلى دار المنازع والمذاهب. كما فعل محمد علي باشا مصر قبله، حيث اختار بعثاته من تلاميذ الأزهر الأنجاب المهذبين، الثابت ثباتهم على عقائد الدين كالطهطاوي والرشيدي، وغيرهما.

لكن عبدالحميد غلط غلطاً فادحاً، فوجه شبيبة لم يتمكن التهذيب الإسلامي من أعماق قلوبها، ولا رسخت ملكته في أفئدتها، فاختلطت بشبيبة مختلفة الميول والمعتقدات، شبيبة أوروبية لا دينية أو متدينة بالكاثوليكية، وأخرى بالبروستانتية، فصادف منها قلباً خالياً أفرغ من طنبور من كل تهذيب وإيمان فاصطبغت قلوبها بصبغات غير لون الإسلام النقي، فتمكنت منها معتقدات غير عقائد الإسلام، وأصبحت لها ميول سياسية جمهورية وفاشيستية وفوضوية وبلشفية وغيرها، خلاف الميول التي ببلادها، بل كل من تعلم في مملكة جّاء بأفكارها، ومذاهبها السياسية زيادة عن المذاهب الدينية، فتبلبلت المذاهب، وكثرت النزعات، كما تبلبلت الألسن واللغات، وحصل الخلاف، وتنوع الشقاق بعد وحدة الاتفاق، ومن أقبح ما جاؤوا به في تحفة القدوم، الإلحاد العظيم، واللادينية الوقحة القاضية على كل خير وكل فضيلة وتهذيب.

ومن أسباب عظم المصيبة أن عبدالحميد ما كان يفكر هو ولا من قبله في ترقية الصناعة ولا الزراعة، ولا كنوز المعادن، ولا تحسين للتجارة والعمارة، وإنما همهم الوحيد، العسكرية ـ مِكروب سَرى في عروقهم من آبائهم الذين كانوا أمة جلد وجند، وتغلب وقهر وقساوة وحرب، فكانت أكثر البعثات عسكرية، فأصبحت تنشر أفكارها بين الجنود، وصيروا الجند آلة صماء في يدهم، فبعد أن تخلصت تركيا من فساد جند الانكشارية، أصبحت تعاني ويلات الجند النظامي المتفرنج، وكان هذا البلاء أشد، لأن الضربة قاسية في صميم الدين.

فبعد أن كان العالم الإسلامي يعلق كل آماله على هذا الجند المنظم ليكون حصناً منيعاً للدولة الإسلامية، ومعقِلاً للخلافة أصبح بالعكس، آلة

هدم للخلافة، ونشر أفكار تعفي أثر الإسلام في الشرق والغرب وهذا الجند هو الذي أنزل عبدالحميد عن كرسي الإسلام ثم بعده أذهب الخلافة وصارت في خبر كان.

وهذه البعثات هي التي نشرت أفكار القومية الضيقة، فحرضت الترك على تتريك العرب وبقية الشعوب المنضوية تحت لواء الخلافة العثمانية، أي تصيرهم تركاً لغة وجنسية رغماً عن تمسك الشعوب بلغتهم وقوميتهم، وما كان العثمانيون يفكرون مثل هذا التفكير المفكك لعرى الخلافة، بل كان الخلفاء متمسكين بالدين يحمونه وينصرونه، ويعظمون القرآن والعربية والنبي العربي، وآثار العرب، كما أنهم يحترمون لغات بقية عناصر الخلافة العثمانية، وعلى الأقل كانوا يجاملون الشعوب الضعيفة التي تركبت منها الخلافة، ولا يمسونهم في لغة ولا عادة ولا دين، وبهذا بقيت الخلافة في عقب الأتراك نحو ستمئة سنة مدة لم تتمتع بها دولة قبلهم، رغماً عن تقصيرها في نشر التعليم الذي هو حياة الأمم.

ومن هذا الجند تكونت جمعية الاتحاد والترقي التي جاءت بمبدأ القومية التركية، والتفوق الجنسي المنافي للإسلام والتي صارحت تلك الشعوب بوجوب تتريكها، وإبدال لغتها، والانسلاخ من قوميتها ومقوماتها، فأغضبت عناصر الخلافة، وملأت القلوب غيظاً، وإحنة العراق والشام، واليمن، ومصر، والجزيرة العربية وغيرها.

فلما جاءت الحرب العظمى، وظهر الوهن على جيوش الدولة، انفرط عِقد الخلافة، وأصبحت كل أمة ولا سيما العرب تجاهر الأتراك بالعداء، ولعلها محقة فيما فعلت، وقد نصب الترك المشنقة للعرب وقتلوهم تقتيلاً، فلم يزدهم ذلك إلا تمسكاً بلغتهم وقوميتهم، بل زادهم ذلك إغراء وصلابة، وكان سبباً في ضياع مجد الترك، وتحرير العرب واستقلالهم، ولعلنا كنا مخطئين في تخطئة الأمة العربية في انفصالها عن الترك، ولعلها هي التي قد صادفت الصواب فيما فعلت.

إذ لو بقيت خاضعة للترك لبقيت متأخرة، وتحت التسلط التركي إلى

الأبد، ولكنها الآن تنال مرغوبها شيئاً فشيئاً، ولا تبذل فيه إلا أقل قليل مما تبذله لو بقيت راضية بالخسف والذل التركي.

وبالجملة، هذه تجربة سلكتها تركيا في تتريك العرب، فباءت بخسران عظيم لم تشهده في تاريخها، وها هي الآن تجرب تجربة أخرى بيد مصطفى كمال وهي تأورب الترك أي تصييرهم أوروبيين في كل شيء، حتى في الدين كأحكام الزواج والطلاق والسفور والإرث، وحتى في اللباس، والعادات، والقبعة، بل وحتى في حروف الكتابة، وأخاف أن تكون العاقبة خسارة وإفلاس هذه التجربة، ولكننا ننتظر اللعبة الأخيرة، ولله عاقبة الأمور.

وأسأل الله أن يهدي إخواننا الأتراك لما فيه صلاحهم حالاً ومآلاً، وأن يسلك بنا وبهم مسالك النجاة، وأن يقيهم شر الفتن والثورات، وشر ما يخاف عند فقد مصطفى أتاتورك.

هذا وإن أفكار اللادينية لم تبق مقصورة على ضباط الجيش العثماني بل سرت سريان النار في الهشيم في سائر شبيبة بلاد الإسلام، شرقاً وغرباً، شمالاً وجنوباً، لا سيما الشبيبة التي تتلقى دروساً في أوروبا قبل الدروس الدينية.

ومن العجب أنها أفكار سرت إلى بعض تلاميذ المعاهد الدينية الشهيرة، والتي هي المعدة للدفع في نحر اللادينية مثل الأزهر والزيتونة والقرويين، ولكنا نحمد الله على ندرة ذلك، ونسأل الله أن يوفق رجال هذه المعاهد لخنق هذه الحركة في مهدها قبل استفحالها بطرق جدية.

وقد علمت أن السبب الأقوى في ذلك هو إهمال التربية في الصغر، وإغفال تعليم مبادىء الإسلام الحقة، بكيفية ناضجة سهلة ومفيدة وواضحة، غير ملتوية، وخالية من الفلسفة اللفظية، والقشور التي لا توصل إلى نتيجة، ونبذ الخيال نبذاً كلياً.

فقطع العلاقة بين الشبيبة الإسلامية، وبين أصول التربية الإسلامية الحقة السلفية القرآنية، والسيرة النبوية، وتاريخ الإسلام الزاهر، هو الذي

أوجب هذه الحالة الأسيفة، حتى صارت بلاد الإسلام تخرج مثل كتاب مصطفى كمال.

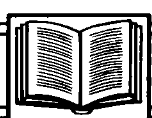
ومن موجبات الأسف الشديد، أن بعض من ينظر في شيء من كتب الإسلام من هذه الشبيبة قبل أن يتذوقها يصبح من دعاة الطريقة الوهابية، وهو لم يعرف هذه الطريقة أيضاً حق المعرفة، فأول ما يبدأ به تكفير إخوانه المؤمنين بأنهم طرقيون، يعبدون الأصنام حيث عظموا الموتى، وإيجاب هدم المساجد المبنية عليها، ثم يتدرجون إلى ما لا تقره وهابية، ولا غيرها من طوائف الإسلام، وهو سب نفس الموتى من السلف من علماء وأئمة كبار، ثم إلى سب الصحابة وتجريحهم ومن هناك إلى هدم أساس الدين بالطعن في النبوات، فتتقلب الوهابية لا دينية، وتذهب الفضيلة وتأتي الرذيلة.

ثم يأتون بما يناقض تشدقهم، فيوجبون تشييد الأبنية الفخمة على قبر أمثال المعري، وينصبون التماثيل في الميادين لمثل مصطفى كمال، ويقفون أمامها مطأطئي الرؤوس وذلك هو عبادة الأوثان الخبيثة، سموها بذلك أو وضعوا لها لقباً آخر مزخرفاً فيقعون في أقبح خزي ووبال، ويعبدون الأصنام باهتبال.

فهدمهم لقبور من بنى مجد الإسلام، وأفنى عمره فيه، وقاسى الأهوال في نشره هو هدم لمجدهم الحقيقي، وتاريخهم الذي يرجعون إليه، وينبغي أن يكون قدوة لهم فيما يزعمون من التجديد، وتشييدهم لغيره هو بلا شك من التمسك بالخيال الذي لا نجاة معه من النكال.

وأسأل الله أن يلهمهم ويُلهم خصومهم طريق الاعتدال، ويجعلنا جميعاً ممن عض بالنواجذ على وصاية القرآن ﴿شَرَعَ لَكُم مِّنَ ٱلدِّينِ مَا وَصَّىٰ بِهِۦ نُوحًا وَٱلَّذِىٓ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ وَمَا وَصَّيْنَا بِهِۦٓ إِبْرَٰهِيمَ وَمُوسَىٰ وَعِيسَىٰٓ أَنْ أَقِيمُوا۟ ٱلدِّينَ وَلَا تَتَفَرَّقُوا۟ فِيهِ﴾ [الشورى: ١٣] وجعلنا من الذين يستمعون القول فيتبعون أحسنه.

❋ ❋ ❋



الأسلوب العلمي العربي

إن إسماعيل مظهر في كتابه (تاريخ الفكر العربي) رمانا بنوع من السهام، صنع معمل الشعوبية المغرضة، فزعم أن أسلوب العرب في علومهم العقلية وغيرها، أسلوب غيبي بخلاف أسلوب الأوروبيين فإنه أسلوب يقيني، زاعماً أنهم نقلوا ما نقلوه من علوم اليونان بواسطة المدرسة الإسكندرية التي أدخلت في كل علومها الطلاسم والعزائم ونحو هذا، ويشير إلى ما جاء في القرآن ﴿يُؤْمِنُونَ بِٱلْغَيْبِ﴾ [البقرة: ٢].

جوابنا: المشاهدة تكذب هذا، فإن كتاب أقليدس في الهندسة مثلاً، الذي هو عمدة الفن، والذي بذل العرب جهودهم المتعبة في ترجمته من لدن المئة الأولى هجرية، وحافظوا عليه إلى أن وصل ليد الأوروبيين مشروحاً مختصراً معلقاً عليه، وأمثاله من كتب الحساب والجبر وغيرها، كل ذلك سالم من هذه الوصمة.

وهذا جابر بن حيان الموجود في المئة الأولى، والمتوفى في آخر الثانية أول من هدى الأوروبيين باعترافهم إلى علم الكيمياء العملي الحقيقي الخالي من كل تدجيل وغيب، وما تفطنت أوروبا إلى كتبه وهي في خزائنها إلا منذ نحو مئة سنة، وبدراستهم لكتبه وإكبابهم على تجاربه الصادقة العجيبة، اهتدوا لوجه الصواب في هذا الفن العظيم الذي به تقدموا، وافتخروا، وقهروا العالم، وهي تجارب خالية من كل تدجيل.

نعم، عنده كتب فيها شيء من الأمور الغيبية، والطلاسم، وذلك شأن العارف البحاث الذي يختبر كل الطرق، ويسلك منها ما هو موصل للغرض، وذلك مدح له لا ذم.

فهو الرجل العظيم الذي أزاح الستار بتجاربه عن أعظم فن افتخروا به، وقد خصصته بترجمة مستقلة، وستلقى في المذياع قريباً.

ترك نحو ٥٠٠ كتاب، منها كثير موجود الآن، والأكثر قد فُقِد، فمن كتبه ما هو من الأسلوب الذي عابه ولا عيب يلحقه، لأن الرجل كان

يستقصي في البحث كل طريق إلى أن اهتدى للطريق الحقيقي، فجلى فيه، واعترف له المستشرق برتيلو الفرنسي في كتابه (تاريخ الكيمياء في القرون الوسطى) وغيره، قائلاً: إنه في الكيمياء كأرسطاطاليس في علم المنطق، يعني الأول واضع الكيمياء والثاني واضع المنطق.

فالطريق الغيبي موجود عندنا وعندهم، والمتخصص فيها قليل لا يضر بسمعتنا العلمية.

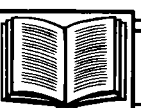
إن قوله تعالى: ﴿يُؤْمِنُونَ بِٱلْغَيْبِ﴾ [البقرة: ٢] ليس معناها أن الله أوجب علينا الاعتراف بكل غيب ولو خالف الشهادة، ولو كان وهماً وخيالاً، كلاً ثم كلاً، ألف مرة.

الغيب الذي مدحنا بالإيمان به، هو ما بيَّنه بإثر هذه الآية ﴿وَٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ وَبِٱلْآخِرَةِ هُمْ يُوقِنُونَ ﴿٤﴾﴾ [البقرة: ٤] أوجب علينا الإيمان باليوم الآخر، وهو أصل الكمالات في سائر الديانات، وأن نؤمن بالقرآن الذي أنزل على نبينا وبسنته التي تواترت إلينا، وبما أنزل على الأنبياء قبله مما وصل إلينا غير محرف، دون ما حرف، فمفهوم لفظ ﴿مِن قَبْلِكَ﴾ متحكم في معنى الآية، أما ما يزعمه من جاء بعد نبينا من مغيبات كشفية أو ذوقية، أو من يقول: رأيت النبي ﷺ يقظة أو مناماً، وأمرني أو أخبرني، فهذا ليس مما يجب اعتماده في الدين، ولا هو بحجة بإجماع المسلمين، ولا يعتمده في دينه أو دنياه إلا معتوه، أو جان مشعوذ بطلسمات وعزائم، كل ذلك لا يساوي عندنا شيئاً، وهو الذي نسميه أوهاماً وخرافات، ولا ينبغي تلطيخ سمعة المسلمين به، فالمسلمون الحقيقيون يعتبرونه تدجيلاً وخرافات، ويحرمون عمل الطلسمات والعزائم، ويحكمون بمعاقبة من يشتغل بها، فهذا الأسلوب الغيبي الذي يعيب إسماعيل مظهر علوم العرب به كله، عندهم خارج عن الدين غير ملتفت إليه عند من هم عمدة في علم الدين أو علوم الدنيا، وهذه الطائفة التي تشتغل بالأوهام الغيبية موجودة عند كل الأمم، وربما كانت الآن في أوروبا أكثر من غيرها، وكما أنها ملموزة ممقوتة هناك، ملموزة هنا، ولا يشتغل

بخرافاتها إلا جهلة العوام، ولا دخل لخرافاتها في أمر الدين، بل نحن نعتبرها هدامة للدين.

وأُموراً سياسية واقتصادية شباك صيد الباطلين، ﴿وَٱللَّهُ يَهْدِى مَن يَشَآءُ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾[1].

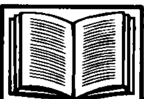
❋ ❋ ❋



سؤال وانتهاء

قد اطلع بعض الشبيبة المعتدلة على هذا الذيل، فأورد عليّ سؤالاً وهو: إنك قد قررت صدر الكتاب أن ﴿لَآ إِكْرَاهَ فِى ٱلدِّينِ﴾ [البقرة: ٢٥٦]، ﴿أَفَأَنتَ تُكْرِهُ ٱلنَّاسَ حَتَّىٰ يَكُونُوا۟ مُؤْمِنِينَ﴾ [يونس: ٩٩]، وأن الدين حرر الفكر من الاستعباد، وذلك ينافي ما قررته أخيراً من وجوب تعليم البعثات قبل إرسالها لأوروبا، وعبت على مصطفى كمال مسائل السفور، وتغيير فرائض الإرث، ونظام الزواج والطلاق، وتعدد النسوة، وذلك ينافي التحرير.

❋ ❋ ❋



الجـواب

إن مصطفى كمال هو الذي منع الناس من حريتهم، وما يختارونه في أنظمتهم حتى في لباسهم، فمنع الناس من حرية الفكر الموجودة في فرنسا وإنكلترا، وبها تقدمتا كغيرهما، فكسر جميع الأحزاب وحلها، ضغطاً وإجباراً على الفكر، ولم يبق إلا حزبه الذي اختاره وسماه كذباً حزب الشعب، وما هو إلا حزب مسيطر الشعب، ومنعهم من نظام الحشمة والعفة، وحفظ النسل بنظام ضد ذلك، ومنعهم من العمامة والطربوش إلى البرنيطة، إلى غير هذا.

كل هذا بزعم أن كثرة الأحزاب هي الفوضى، فالحرية على مذهبه هي

---

(١) سورة النور: ٤٦.

ما يكون داخل نطاق حزب الدولة، أو حزب مسيطرها، زاعماً أن رقي الأمة بالنظام دون الفوضى، ونحن نقول: نعم، الحرية لا بد أن تكون ضمن النظام، ولا تقدم للأمة بدون نظام[1] ولا حضارة ولا عمارة مع الفوضى، ولكن الدين الإسلامي هو عين النظام الكافل للرقي والحضارة، وبه كانت حضارة فاقت كل الحضارات، فهو الأحق بأن تكون الحرية كلها داخل نطاقه.

---

(١) كان العلامة محمد بن الحسن الحجوي دائماً مشغول البال بمسألة النظام، وهاجس النظام طالما لازمه في رحلاته ومشاهداته وتقاريره وكتاباته.
وأسطع دليل على ذلك ما يستشف من مؤلفاته مثل (الرحلة الأوروبية) و(النظام في الإسلام).
وعلى النظام والتنظيم يجب أن ينبني كل عمل في فلسفة الحجوي، فهو يعزي تردي الأوضاع السياسية والمالية، والفساد الإداري، وفساد المتولين، وأسباب انهيار دولة المخزن إلى شيء واحد: وهو الفوضى.
ومفهوم النظام عند الحجوي من الثوابت في البناء الفكري الذي اجتهد في إقامته عبر تقاييده ورحلاته وملاحظاته وخطبه على اختلافها وتنوع موضوعاتها، والضعف السياسي في المخزن المغربي يأتي من كون النظام الذي تسير به الدول الإسلامية من أقدم أعصرها، كان قد هرم ونخرت عظامه، وتشوه وجهه بالأخلاق السافلة الفاشية، وأحد النتائج المباشرة لذلك في المغرب هي أن السلطان - يقول الحجوي: يضطر لتولية الجاهلين، فلا يحسنون، إذ لا علم ولا نظام يردعهم، ولا وازع من الأخلاق يعظهم، والنظام الذي أسسته الدول العصرية، وسرى مفعوله في العالم لا وجود له ولم تتوفر في المغرب أسبابه ومعداته.
فالنظام عند الحجوي هو من الركائز الأساسية لكل تقدم ونجاح في الأعمال كلها، وعلى فكرة النظام يبني مشروعه الإصلاحي في مجالات التعليم والاقتصاد والتجارة والمال، فعندما تولى منصب مندوب المعارف في العشرينات صرف همته وكل جهده في الإبانة عن معوقات التعليم بالمغرب، وبدأ بإنشاء (مجلس تحسيني) بهدف إصلاح النظام التعليمي بجامعة القرويين، كما أولى اهتمامه لمسألة النظام التعليمي بصفة عامة بما فيه تعليم البنات، ثم الدعوة إلى إصلاح الإدارة، وتنظيم الجيش وتحديثه، وإرساء قواعد التجارة واستثمار المال على أسس علمية بفتح أقسام التعليم التجاري وولوج المعاهد التجارية بأوروبا) للتوسع انظر: كتاب (العقل والنقل في الفكر الإصلاحي المغربي) لحسن أحمد الحجوي، و(الاجتهاد والتحديث) للدكتور سعيد بن سعيد العلوي.

فسياج حفظ الأمة في جفظ الدين والملة، فالدين قد منح الناس حريتهم ولم يجعل إكراهاً على المعتقدات التي لا تكتسب إلا بالبرهان، بل منع التقليد كلياً ولقد حكى القرآن مبادىء أضداده من التثليث والوثنية وغير ذلك من الأديان، وبيّن سقوطها بالبراهين القطعية، وها هي كتبنا ملأى ببيان أفكار المناقضين للإسلام، والردود عليهم، ومجادلتهم بالتي هي أحسن، حتى ينكشف ظلام الكفر بنهار البرهان، وهذا غاية ما يتصور من إنصاف دين لأديان ضده، لكن كل هذا الجدال يكون ضمن الآداب بإقناع لا إقذاع، من غير إزراء ولا شتم، ولا سب. فقد قال تعالى: ﴿وَلَا تَسُبُّوا۟ ٱلَّذِينَ يَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ﴾ [الأنعام: ١٠٨] فضلاً عن الإكراه.

وحتى فِرق الإسلام التي شذت عن الطريق السوي من معتزلة وشيعة وخوارج وغيرها، ندعوها ونجادلها بالتي هي أحسن، حفظاً لبيضة الإسلام من الفرقة والفوضى، ولا نمنع المسلمين المقتدرين بالعلم أن ينظروا في حجج الأديان والملل والفرق الإسلامية.

إن كل الملل تحافظ على أنظمتها ومبادئها متدينة أو غير متدينة، لئلا ينهار بناؤها، وتصير إلى الانهدام والانعدام، بل تحافظ على ما هو رأي الأغلبية، ولا تلتفت إلى الأقلية، فتحكم القليل بنظام رآه الجمهور وإلا صارت إلى الفوضى والانحلال بل للإضمحلال، وتغيير نظام الإرث والنكاح والطلاق والحجاب إلخ. . ليس بمفيد شيئاً للأمة الإسلامية في تقدمها غير تفكيك أوصالها، وإضعاف جامعتها، وملء قلوبها وأدمغتها شكوكاً وأوهاماً، وخدمة ركاب أضدادها، وإفساد مجتمعها من غير أن تجتني ثمرة واحدة تفيدها شيئاً في حياتها سوى أن تقع في شر ما وقعت فيه أوروبا قبلنا.

فالشبيبة التي تريد حرية مطلقة، وتستلذ أن تسمع الاستخفاف والإزراء والطعن في الدين، وفي نظامه الأصلي كالإرث والنكاح والطلاق والحجاب وحرمة الزنا والخمر أو نجاسته وتموه على نفسها بأن ذلك حرية الفكر[١].

---

(١) لخص لنا الأستاذ حسن أحمد الحجوي، مفهوم المؤلف لحرية الفكر في كتابه القيم (العقل والنقل في الفكر الإصلاحي المغربي) ص: ١٧٧ ـ ١٧٨، فأجاد وأفاد، =

إنما هي إباحية غلبت عليها الشهوات السافلة، ولم يعرفوا شيئاً عن

= وأحب أن أنقل نصه كاملاً لنفاسته وأهميته فقال: «ويربط الحجوي إشاعة حرية الفكر لدى الأمم بممارسة علمائها ومثقفيها للاجتهاد ممارسة مستمرة لا تتوقف ولا تعجز أمام أي ظاهرة من ظواهر التطور الحضاري والفكري، ذلك أن الاستبداد - يرى الحجوي في نفس السياق - ماح أو مضاد للاجتهاد ولحرية الفكر، إذ هي - أي الحرية - من دواعي الاجتهاد، ولا شك أن الأمم الإسلامية لا تشغل مقاماً سامياً بين الأمم ما دامت ناقصة في هذه الميادين، وهي محتاجة لمجتهدين بإطلاق، عارفين بعلوم الاجتماع والحقوق، يكون منهم أساطين لسن قوانين دنيوية طبق الشريعة المطهرة تناسب روح العصر، وتنطبق على الأحوال المتجددة والترقي العصري كما يوجد عند سائر الأمم لجان من الفطاحل المشرعين في مجالس النواب والشيوخ لهذا الغرض... ولا عبرة بأمة لم تعرف حقوقها فتحفظها ولم تأمن عامتها شر خاصيتها فذهبت حقوقها وضاعت ثروتها بين المرتشين والمداهنين. ويضيف الحجوي في العديد من كتاباته ما مفاده أن أوروبا والجابون وغيرهما من الأمم المتقدمة لم تبن تقدمها على الجهل والظلم والفساد بل على التربية والتعليم والعدالة والأمن والنظام، مما يدل على مدى حفظها لكرامة الإنسان ورفعها لمنزلته. إذ لا يعقل أن تترقى أمة وحقوقها مهضومة وأفرادها مظلومة...

ولعل ما استوعبه الفقيه الحجوي في نسجه للفكر التحرري وتعمقه في مفهوم الحرية لجدير بأن يجعل منه صلة وصل بين مرحلتين في فهم الحرية في معانيها الجديدة، وذلك سيراً مع ما يراه محمد سبيلاً تركيزاً على كتابات الناصري والسليماني والكتاني كمرحلة أولى (في فهم الحرية)، ثم سعيد حجي وعلال الفاسي كمرحلة ثانية إذ يرى «أنه رغم استيعاب ممثلي المرحلة الأولى للمضامين الجديدة لفكرة الحرية، فإن تصور هؤلاء لها ظلت تدور في إطار أخلاقي محض لم يستوعب مدلولاتها السياسية والفلسفية العميقة، إن لم نقل أنه اتخذ موقف الرفض لمفهوم الحرية التي جاء بها الأوروبيون باعتبارها مسيئة للقيم التي يقوم عليها المجتمع الإسلامي».

يحق لنا إذن القول بأن مفهوم الاجتهاد الفقهي في منظور الفقيه الحجوي يتعدى تلك المضامين المحدودة المتصلة عادة بالنوازل والعبادات والمعاملات ليستوعب المدلولات السياسية والاجتماعية وإبعاد التحرر الفكري، كما يربط النسيج الفكري بتطور مفاهيم الحرية للانتقال به من الإطارات التقليدية إلى المعاني الجديدة الآيلة إلى التقدم الحضاري والفكري للمجتمع، وإلى نبذ الاستبداد المضاد للاجتهاد ولحرية الفكر، والمحافظة على الحقوق المشروعة وإشاعة وسائل محو الجهل والظلم الفساد لحفظ كرامة المواطن ورفع منزلته اقتداء بما حققته الأمم المتقدمة.

الحجوي يعد في نظري، من الأدمغة الرائدة التي بشرت بظهور دعاة الديموقراطية ممن=

أخلاق الإسلام التي هي الرقي الحقيقي، والمثل الأعلى، وتريد الفوضى وتغالط أو تغلط فلا تفرق بين الحرية والفوضى، وكل منهما له حد محدود، ودائرة تنتهي إليها، ولا تتعداها، فالأمة إذا استهترت وقبلت من كل أحد انتقاد أصول الدين، والإزراء عليه كما فعل صاحب كتاب مصطفى كمال، ومن نقل كلامه وارتضاه، كإسماعيل مظهر، فإنما يريد انحلال أعظم رابطة في الأمة وهو الدين، وذلك عبارة عن اضمحلالها.

فأما مصطفى كمال، فكانت بيده سلطة وقوة جيش مكنته من التحكم في أمته، فمنعها من أعز شيء لديها إلى أعز شيء لديه، فخضعت بعد جهد جهيد، وإراقة دماء كل شهيد، ريثما تجد فرصة العودة إلى ما ترتضيه، والتخلص مما يرتضيه.

أما إسماعيل مظهر وشرذمة تُعد على أصابع اليد الواحدة ممن يلقبون دكاترة أو أساتذة، ويزعمون أنهم تذوقوا الفلسفة، وهم في الحقيقة لم يشموا رائحة الفلسفة الحقيقية قديمة ولا جديدة.

فهؤلاء شذوا، ووقعت منهم كلمات شمّ منها أضدادهم رائحة اللادينية، وضدية الدين، لكني كنت كثيراً ما ألتمس لهم مخارج من تلك المضائق نظراً لما أرى من مكانتهم الأدبية، فأتيقن بأنهم كانوا في ثورة الشباب الذي يزين لصاحبه حب الشهرة والتزعم، وحب التطرف والعمل بالمثل القائل: (أظرف من زنديق)، وكنت متيقناً أن لا بد من يوم تهيب بهم عقليتهم النابهة، وأدبهم الراقي للرجوع للجادة حين يعلمون أن حياة

= وضعوا على الساحة الوطنية المبادىء الدستورية التي تمثلت في جماعة «لسان المغرب» وامتدت خيوطها إلى الحركات التي زامنت فترة الاحتلال فهو كان يقول: «بأن التنظيم الإداري والمالي واحترام الحقوق هو السر في تقدم الغرب وحيازته قصبة السبق في التمدن والحضارة والازدهار: فقد عبر عن ذلك بجرأة قل نظيرها باعتبار السياق التاريخي إذ قال ما نصه: **لما نهضت أوروبا نهضتها المعروفة للرقي العصري، كان أول حجر وضعته في ساس مدنيتها الزاهرة هو العدل وسن القوانين بالتسوية في الحقوق إذ لا يعقل أن تترقى أمة وحقوقها مهضومة وأفرادها مظلومة».**

الأمم لا بد لها من كفيل يكفلها وهو الأخلاق والتهذيب، **وإن أمة بدون أخلاق غنم سائمة دون راع فأحقر ذئب يفترسها باردة، وأمة دون فضيلة أمة ضائعة ذاهبة واقعة في داهية الجرائم والعظائم والموبقات ناكثة غزلها بيدها ولو بلغت من السطوة ما بلغت.**

وكل من يمس الأمة الإسلامية في عقيدتها أو الاستخفاف بدينها فإنما يريد تبديدها، فتذروها الرياح من غير أن يرحمها، ولا أن يكون في قلبه عاطفة لها أصلاً، وقد صدق الظن، وها نحن نرى منهم من أناب الله عن برهان، وأصبح اليوم من الموضة أن يبدأ الأديب بالزندقة ويختم بتوبة صادقة، ليقال إن إيمانه عن برهان، وسنرى توبة عامة واجتماع كلمة الإسلام والتوفيق بيد الله.

محمد بن الحسن الحجوي الثعالبي الجعفري



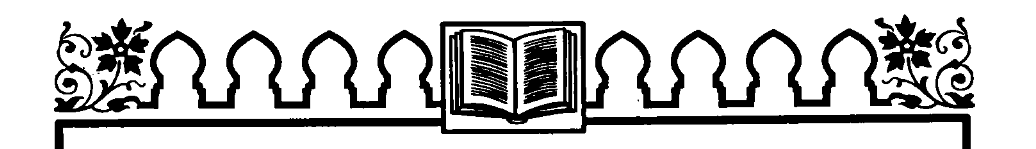


الفهارس

- فهرس الآيات.
- فهرس الأحاديث.
- فهرس الأعلام.
- فهرس الاماكن.
- فهرس الموضوعات.



فهرس الآيات



فهرس الأحاديث

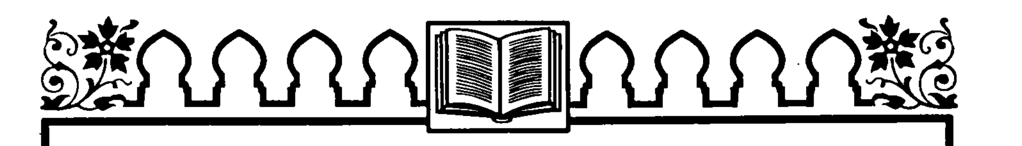
- ك -

- ل -

- ي -

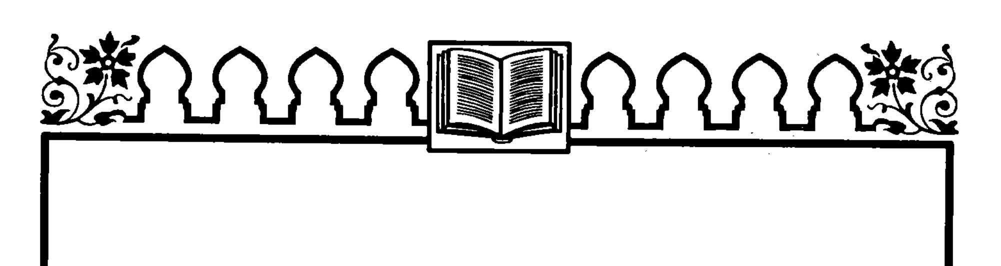
فهرس الأعلام

- ن -



فهرس الأماكن





الفهرس

الموضوع	الصفحة

